مكافحة الجوع في العالم

أوضاع التغذية المدرسية على المستوى العالمي

2013

WFP

برنامج الأغذية العالمي

wfp.org/ar

أوضاع التغذية المدرسية على المستوى العالمي

2013

نُشر بواسطة:
برنامج الأغذية العالمي
روما – إيطاليا

أعد هذه الدراسة موظفو برنامج الأغذية العالمي. الآراء المنشورة في هذ الدراسة لا تعبر بالضرورة عن الموقف الرسمي لبرنامج الأغذية العالمي، أو مديره التنفيذي، أو مجلس إدارته، أو شركاؤه.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات محددة في هذه الدراسة أن برنامج الأغذية العالمي يصادق عليها أو يوصي بها.

الخرائط
لا تعبر الأشكال والرسومات المستخدمة في هذه الدراسة، بما فيها الخرائط، بأي حال من الأحوال عن أي رأي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن الوضع القانوني لأية دولة، أو إقليم، أو مدينة أو منطقة، أو ترسيم حدودها.

في الحالات المحددة التالية: * تم التعبير عن الخط الفاصل بين جامو وكشمير المتفق عليه بين الهند و باكستان بشكل تقريبي بخط منقط حيث أنه لم يتم الاتفاق على الوضع النهائي من قبل الطرفين، ** هناك نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر الفوكلاند (مالفيناس)، *** لم يتم ترسيم الحدود النهائية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بعد.

الحقوق والتصاريح
جميع الحقوق محفوظة. يتم التصريح بنسخ ونشر مادة هذه الدراسة للأغراض التعليمية أو غيرها من الأغراض غير التجارية دون الحاجة إلى الحصول على إذن مسبق من مالك حق النشر والطبع، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح تماماً. يحظر نسخ مادة هذه الدراسة لإعادة بيعها أو غيرها من الأغراض التجارية دون الحصول على إذن مسبق من مالك حق النشر والطبع. يجب تقديم طلبات الحصول على هذا الإذن، مع بيان الغرض من وحجم النسخ المطلوب، إلى وحدة تصميم الطباعة والنشر، Rome, ,70-Via C.G. Viola, 68 Italy، أو عن طريق البريد الإليكتروني: wfp.publications@wfp.org

صورة الغلاف: برنامج الأغذية العالمي/ديبيش شريستا/نيبال

حقوق الطبع والنشر: ©برنامج الأغذية العالمي 2013

WFP
برنامج الأغذية العالمي
wfp.org/ar

المحتويات

تقديم **vi**
شكر وتقدير **viii**
ملخص تنفيذي **x**

المقدمة **1**
المحتوى والمنهج 1
التعاريف ومصادر المعلومات 2

الفصل الأول: ما مدى انتشار برامج التغذية المدرسية؟ **9**
1-1 حجم جهود برامج التغذية المدرسية 10
1-2 حجم المبالغ المستثمرة في برامج التغذية المدرسية سنوياً 14
1-3 تغطية برامج التغذية المدرسية 15
1-4 مصادر تمويل البرنامج 19
1-5 كلمة أخيرة 20

الفصل الثاني: هل يؤثر مستوى الدخل في برامج التغذية المدرسة التي تنفذها البلدان؟ **23**
2-1 التغذية المدرسية في الدول ذات الدخل العالي والدخل فوق المتوسط 24
2-2 التغذية المدرسية في الدول ذات مستوى الدخل دون المتوسط 28
2-3 التغذية المدرسية ذات مستويات الدخل المنخفض 32
2-4 كلمة أخيرة 36

الفصل الثالث: لماذا الاهتمام بالتغذية المدرسية؟ **41**
3-1 التغذية المدرسية كنوع من أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية 42
3-2 التغذية المدرسية وتنمية الطفل 47
3-3 علاقة برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي في المجتمعات المحلية 50
3-4 التحديات العملية التي تواجه عمليات تنفيذ برامج التغذية المدرسية 55

الفصل الرابع: ما هي تكاليف برامج التغذية المدرسة؟ **61**
4-1 تكاليف التغذية المدرسية 62
4-2 دراسة التكاليف النسبية للتغذية المدرسية 63
4-3 دوافع التكاليف في الدول منخفضة الدخل 65
4-4 حساب العوائد المتحصلة من برامج التغذية المدرسية 66

الفصل الخامس: كيف يدعم شركاء التنمية التغذية المدرسية؟ **71**
5-1 الشراكة والتنسيق على المستوى العالمي 71
5-2 الشراكة والتنسيق على المستوى الإقليمي 76
5-3 الشراكة والتنسيق على المستوى القُطري 77
5-4 الدور الجديد لبرنامج الأغذية العالمي في برامج التغذية المدرسية 80
5-5 مستقبل جهود برنامج الأغذية العالمي وشركائه 85

الخلاصة **89**
المراجع **96**

الملحق I: مطبوعات برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة الشراكة منأجل تنمية الطفل **100**
مطبوعات الشراكة الرئيسية 100
مصادر مختارة من المطبوعات والتقارير 101
مصادر إضافية 106

الملحق II: المؤشرات الخاصة ببرامج التغذية المدرسية على المستوى القُطري **107**

الملحق III: المنهجيات والمصادرالمستخدمة في تقدير أعداد المستفيدين وأحجام التغطية والاستثمارات الخاصة ببرامج التغذية المدرسية **115**
النتائج الرئيسية 116
القيود والعقبات التي واجهت التقرير 122

Acronyms **124**

الأطر, دراسات الحالة, الأشكال والجداول

الأطر
الإطار 1: المصطلحات الفنية 4
الإطار 2: تصنيف البلدان بحسب مستويات الدخل 10
الإطار 3: ما هي أسباب محدودية المعلومات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية في البلدان العالية الدخل؟ 13
الإطار 4: دراسة إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية – أداة تؤكد الطلب المتزايد من قبل البلدان على التحليلات الكمية لبرامج التغذية المدرسية 34
الإطار 5: تأثيرات الأزمات على تعليم الأطفال 42
الإطار 6: التغذية المدرسية في أوقات الأزمات 44
الإطار 7: العقل السليم في الجسم السليم ـ نحوشراكة فاعلة من أجل رعاية الأطفال وجودة التعليم 73
الإطار 8: دعم المانحين للدول منخفضة الدخل 74
الإطار 9: مشروع المشتريات في إفريقيا من أجل الأفارقة - شراكة جديدة واعدة 78
الإطار 10: من المعونة الغذائية إلى المساعدات الغذائية ـ التحول في توجهات برنامج الأغذية العالمي 81
الإطار 11: مركز برنامج الأغذية العالمي للتميز ضد الجوع في البرازيل 82
الإطار 12: مبادرة الشراء من أجل التنمية 84

دراسات الحالة
دراسة حالة 1: التعامل مع الوزن الزائد والسمنة لدى الأطفال – تجربة اليابان والمكسيك 24
دراسة حالة 2: إدارة التغيير في المملكة المتحدة – تطور المعايير الغذائية 25

دراسة حالة 3: برنامج وجبة منتصف اليوم في الهند 31
دراسة حالة 4: الدروس المستفادة من تجربة الرأس الأخضر الانتقالية 37
دراسة حالة 5: الدروس المستفادة من تجربة الرأس الأخضر الانتقالية 46
دراسة حالة 6: نتائج المسح التقييمي العشوائي لتأثيرات وثبات برامج التغذية المدرسية: حالة غيانا 48
دراسة حالة 7: الوصول إلى التلاميذ في الوقت المناسب ـ نموذج تجربة جيبوتي 49
دراسة حالة 8: قوانين الأراضي ـ التجربة البرازيلية مع مجتمعات المزارعين 52
دراسة حالة 9: من المزارع إلى المدرسة ـ نموذج ساحل العاج 53
دراسة حالة 10: منهجيتان مختلفتان لتنفيذ برامج التغذية المدرسية: نموذج كينيا 57
دراسة حالة 11: حالة إستثمار في برامج تغذية مدرسية 67
دراسة حالة 12: المنتدى العالمي لتغذية الطفل نحو آلية فاعلة للجمع بين القادة
والمنظمات العاملة في مجال التغذية المدرسية 75
دراسة حالة 13: العمل في إطار الشراكة مع حكومة غانا 79

الأشكال

الشكل 1: تعزيز وتبادل المعرفة: مطبوعات التغذية المدرسية 2
الشكل 2: المستفيدون من برامج التغذية المدرسية على مستوى العالم 10
الشكل 3: تفاصيل العينات بحسب مستويات الدخل والمصادر 13
الشكل 4: تغطية برامج التغذية المدرسة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 16
الشكل 5: تغطية برامج التغذية المدرسة في البلدان منخفضة الدخل 17
الشكل 6: تفاصيل الإنفاق على برامج التغذية المدرسة بحسب مصادر التمويل 19
الشكل 7: تفاصيل الإنفاق على برامج التغذية المدرسة بحسب مصادر التمويل 27
الشكل 8: التغير في مستويات تغطية برامج التغذية المدرسة خلال الفترة ما بين 2008 و2012 29
الشكل 9: تواريخ إطلاق برامج التغذية المدرسية بحسب مجموعات الدخل 2012 32
الشكل 10: أوضاع أطر السياسات والأطر القانونية بحسب مستويات الدخل 33
الشكل 11: الوزارات المسئولة عن تسيير برامج التغذية المدرسية 55
الشكل 12: الدروس المستفادة من تجربة الرأس الأخضر الانتقالية 64
الشكل 13: تكلفة تغذية الطفل في المدرسة كنسبة من مجمل تكاليف تعليمه 65

الجداول

الجدول 1: مصادر المعلومات والعينات المستهدفة والمستجيبة لبيانات المستفيدين
ونسبة الاستجابة 12
الجدول 2: قياس عينات المستفيدين 14
الجدول 3: أربعة طرق لتقدير حجم الاستثمار السنوي في برامج التغذية المدرسية 15
الجدول 4: تقديم الوجبات المدرسية في البلدان المختلفة بحسب المستوى الدراسي 18
الجدول 5: عرض ملخص لخصائص برامج التغذية المدرسية بحسب مجموعات الدخل 35
الجدول 6: الوزارات الأخرى التي تلعب دوراً نشطاً في برامج التغذية المدرسية
في البلدان التي تكون وزارة التعليم هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن البرامج 56
الجدول 7: مؤشرات تكاليف برامج التغذية المدرسية حسب مجموعات الدخل 63
الجدول 8: أرقام التغذية المدرسية لبرنامج الأغذية العالمي 86
الجدول (أ)1-2: المؤشرات الرئيسية المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية في مختلف البلدان 109

الجدول (أ)1-3: تقديرات التغطية بحسب مجموعات الدخل 117
الجدول (أ)2-3: مصادر المعلومات المتعلقة ببيانات المستفيدين
من برامج التغذية المدرسية على المستوى الوطني 118
الجدول (أ)3-3: مصادر المعلومات المتعلقة بـ **15** بلداً تم الحصول على بيانات المستفيدين
من برامج التغذية المدرسية فيها من دراسات الحالة والدراسات الأخرى والمواقع الإلكترونية 119
الجدول (أ)4-3: طرق تقدير حجم الاستثمار السنوي في برامج التغذية المدرسية 120
الجدول (أ)5-3: أكبر **5** بلدان أسهمت في حدوث التباين بين تقديرات الاستثمار التي خرج بها
المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية وأرقام الاستثمار المحتسبة باستخدام متوسط التكلفة 121

تقديم

تلعب المدرسة دوراً مهماً للغاية في الجهود التي تبذل من أجل خلق عالم تصل فيه فرص النمو الاقتصادي إلى الفقراء أينما كانوا، إذ أنها المكان الذي تتشكل فيه شخصيات قادة المستقبل السياسيين والعلماء والاقتصاديين والفنانين والمفكرين. والمدارس هي أيضاً المكان الذي تُولد فيه أحلامنا وتطلعاتنا، لذلك فهي ببساطة المكان الذي نضع فيه أسس مستقبل النمو الاقتصادي.

وتُعتبر الوجبة التي تُقدم في المدرسة عنصراً جاذباً يشجع الأطفال على حضور الدروس والمواظبة عليها، كما أن الاستمرار في تقديم وجبات يومية لأطفال المدارس الذين يمرون بمرحلة النمو يساعد على إبقائهم في المدرسة وبالتالي يُعتبر دعماً قوياً لآليات تحقيق الأهداف التعليمية. من ناحية أخرى، فإن ضمان تقديم وجبات غنية بالمكونات الغذائية التي يحتاجها جسم الطفل للنمو واستيعاب الدروس هو استثمار في مستقبل الطفل. وتؤكد الوجبات المدرسية أنه عندما تتوافر جودة التعليم يكون الأطفال على استعداد للاستفادة من فرص التعلم.

كما تلعب برامج التغذية المدرسية دور المحفز للتنمية، فهي تعمل كشبكات أمان اجتماعي تسهم في مساعدة الفقراء والمحتاجين من الأسر والمجتمعات التي تتسبب الأزمات الاقتصادية أو غيرها من الصدمات في إضعاف أوضاعهم الاقتصادية وزعزعة أمنهم الغذائي. وعندما يتم ربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي فإنها يمكن أن تساعد أيضاً في زيادة دخل صغار المزارعين وبالتالي تعزز اقتصادات المناطق الريفية.

ومن خلال المعلومات والبيانات التي تم جمعها في هذا التقرير، يتضح لنا أن كل البلدان متوسطة أو عالية الدخل تقريباً تنفذ برامج تغذية مدرسية، لأنها أدركت أهمية الاستثمار في هذا الجانب. ويبقى التحدي هو دعم البلدان المنخفضة الدخل من أجل تمكينها من التمتع بفوائد هذه البرامج بنفس القدر السائد في نظيراتها من البلدان العالية والمتوسطة الدخل.

ويشكل هذا التقرير محاولة لتبادل الخبرات والتعلم من بعضنا البعض حول أفضل أساليب برامج التغذية المدرسية في مختلف أنحاء العالم وبالتالي تمكين الحكومات من استغلال المقومات المتوافرة لتغيير الحياة في بلدانهم والعمل على تحسين القدرات البدنية والعقلية داخل الفصول الدراسية في كل مكان خصوصاً في أوساط المجتمعات الأكثر فقراً وحيثما كانت التحديات أكبر.

أرثارين كوزين
المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

WFP/Micah Albert/Yemen

شكر وتقدير

يستند تقرير أوضاع التغذية المدرسية على المستوى العالمي في *2013* إلى الدراسات التحليلية والمسحية الواردة في تقرير إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية والذي نُشر في 2009 من قِبل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي وبالتعاون مع منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل. أما مصادر المعلومات الرئيسية لهذا التقرير فهي الدراسة المسحية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي حول برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي إضافة إلى دراسات الحالة التي أجريت على المستوى القُطري وعدد من المراجعات وأوراق العمل الفنية. واستند تصميم التقرير إلى الرؤية العالمية والإطار المفاهيمي لبرامج التغذية المدرسية والذي أعدته كارمين بوربانو دي لارا من برنامج الأغذية العالمي، ودونالد بومبي من البنك الدولي، وليزلي دراك وأولو جيلي من منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.

وأشرفت على التقرير كارمين بوربانو دي لارا من برامج الأغذية العالمي. وتم تقديم الدعم المباشر لعمليات إعداد التقرير من قِبل ماريانا ميرابيل من برنامج الأغذية العالمي والتي قامت بتحليل المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية ووضعت كافة الجداول والرسوم البيانية ومعلومات الخرائط، إضافة إلى فرانسيس كينيدي من برنامج الأغذية العالمي والذي قام بمراجعة وتحرير المحتوى بكامله. وقدمت ميينا فرناندیس من برنامج الأغذية العالمي الدعم في مجال تحليل البيانات وتوضيحها، في حين قامت أليس لوراقي من برنامج الأغذية العالمي بتلخيص دراسات الحالة وتواصلت مع المكاتب القُطرية والجهات المساهمة في إعداد التقرير كما قدمت الدعم العام فيما يتعلق بإنتاج هذا التقرير. وقدمت أولو جيلي من منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل الدعم الفني خلال كافة عمليات الإعداد وقامت بكتابة الجزء الخاص بالتكلفة في حين قدم مايكل نلسون من صندوق تغذية الطفل أفكاراً مفيدة في جانب تحليل بيانات المسوحات. وقدم دونالد بوندي من البنك الدولي أفكاراً فنية عامة ورؤى تحليلية.

ونود أن نعبر عن شكرنا لأعضاء فريق التحرير الذي شمل من برنامج الأغذية العالمي كلاً من مارك ريفنولت دي لا موشي، وإيميلي سيدانير، وجيلانا ليسينا، وتينا هونكانين، وأدينكا باويجو، ونتاشا نادازدين. الشكر موصول أيضاً للمشاركين من منظمة الشراكة من أجل التنمية وهم: ليزلي دراكي، وبري ماكموهان، وآليس ولنقوف. وقدمت سيلين ميرشي من برنامج الأغذية العالمي معلومات وبيانات للجزء الخاص بالتغذية، كما قدمت كاثرين فيني من مبادرة الشراء من أجل التنمية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي معلومات وبيانات للجزء الخاص بالمشتريات.

تم إعداد هذا التقرير تحت إشراف عام من قِبل جيان كارلو كيري المدير المساعد لقسم السياسات والتخطيط والاستراتيجيات في برنامج الأغذية العالمي وبيتر ردريتدس رئيس وحدة التغذية المدرسية والمجاعات وستانلاكي سامكانجي مدير قسم السياسات والتخطيط والابتكار.

كما نود أيضاً أن نتقدم بالشكر للذين أسهموا في تقديم دراسات الحالة وهم:
- من برنامج الأغذية العالمي كل من جيواليا بلدي (إندونيسيا)، وميقويل باريتو (الهندوراس)، وجيهان بيومي (مصر)، وكريستيان بواني (مركز الامتياز ضد الجوع في برازيليا)، وماريا كاثرينا (إندونيسيا)، ودونكاكار دروكبا (بوتان)، وأماني جمال الدين (القاهرة)، وديبورا هينيس (إكوادور). الشكر موصول أيضاً لماري موجوكي اويرو (كينيا)، واما نيتاي (غانا)، وتشارلزنجيرو (كينيا)، وأسكالي تيكلو (إثيوبيا)، وماريو توشتيتي (جيبوتي)، ووليمر تورسيوس (هندوراس)، وبييت فوشتن (المكتب الإقليمي داكار)، وكينشو انغمو (بوتان)، ويوكو ياسودا (اليابان).
- من مؤسسة تغذية الطفولة في المملكة المتحدة - مايكل نيلسون مدير البحوث و التغذية.
- من البنك الدولي - أنجيلا ديماس، أخصائي التعليم.

- من حكومة المكسيك - جوانا كريستو أغيري مدير المؤسسة الوطنية للتنمية الأسرية، ومارسيلينو فرناندیز غوميز مدير برامج الأغذية في المؤسسة الوطني للتنمية الأسرية.
- من منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل – دانيال مومونى المدير الإقليمي للمنظمة في منطقة غرب أفريقيا.

ونود أن نشكر أيضاً العاملين في برنامج الأغذية العالمي الذين تقدموا بمقترحات وتعليقات مفيدة وهم: لين براون (كبير الخبراء الاقتصاديين)، وخوسيه كاستيو مستشار البرنامج في المكتب الإقليمي (بنما)، وكينيث ديفيس (منسق برنامج الشراء من أجل التنمية)، وكيمبرلي دني (اخصائي السياسات بمكتب الخدمات الإنسانية والانتقالية)، وروما نا ديزولي المتطوعة بوحدة سياسات التغذية المدرسية، وراموا كاترين فيني مستشار برنامج الشراء من أجل التنمية، وأوغو جنتيليني منسق السياسات في وحدة شبكات الأمان، وشيلا غروديم رئيس وحدة التحولات، وسينثيا جونز نائب المدير القُطري لمركز التميز لمكافحة الجوع في برازيليا، وكلير مبيزولو مسئول برنامج الشراء من أجل التنمية، ولورا ميلو مستشار برنامج الشراء من أجل التنمية في بنما، ومايا أورين (وحدة سياسات التغذية المدرسية).

شكر خاص أيضاً لموظفي منظمة الشراكة من أجل التنمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) الذين شاركوا في ورشة العمل التي عقدت في لندن لمناقشة البحوث المقدمة لهذا التقرير وهم: خورخي مارتن فالنو من برنامج الأغذية العالمي، وفاليريامنزا وشارلوت دوفور من منظمة الأمم المتحجة للزراعة والأغذية، وجوزفين كيامبا وصالحة حمداني وسمارت سينغ وايريمو مويتا من منظمة الشراكة من أجل التنمية.

ويمتد الشكر أيضاً لموظفي المكاتب القُطرية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي الذين شاركوا في إجراء المسح العالمي لأوضاع التغذية المدرسية. ونود أيضاً التقدم بالشكر لكافة الأشخاص الذين قدموا دعماً قيماً من خلال الاستجابة للمسح وتوفير المعلومات المطلوبة من البلدان العالية والمتوسطة الدخل وهم: أولاف موينز (بلجيكا) وتشاو تشن (الصين)، وماريا استير مبروك اريتا (كوستاريكا)، ومارجانا ماينين (فنلندا)، وكورنى ليااليزمان أهرينس (ألمانيا)، وولفغانغ بيجوت (ألمانيا) وإيفا مارتوس (المجر)، ومارسيلينو فرناندیز غوميز (المكسيك)، وفال ميركازي أحمد (المغرب)، وجورون صوفي راندابي (النرويج)، وفلودزيميرز سيكولا (بولندا)، وآنا ريتو (البرتغال)، وروي ليما (البرتغال)، ولورندا لاديراس (البرتغال)، وايلينا بوليتنكافو (روسيا الاتحادية)، والنيو راكوينا (جنوب أفريقيا)، وخوان مانويل باليستيروس (إسبانيا)، وإيما باترسون (السويد)، ووبن غورلاي (المملكة المتحدة)، ولين كارتر (الولايات المتحدة الأميركية)، وأليسون بالمر (المملكة المتحدة)، وسيندي لونغ (الولايات المتحدة)، وجاي هيرشمان (الولايات المتحدة)، وماريا دي لاس مرسيدس بيولي (أوروغواي).

قام باستعراض ومناقشة هذا التقرير هارولد ألدرمان (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) وأغري كيبنغي (حكومة أوغندا)، وسارة لونجفورد برنامج الأغذية العالمي، وفاليريا منزا (منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية)، وأدلوا جميعهم بتعليقات قيمة ساعدت على تعزيز جودة التقرير.

ونود أن نشكر أيضاً فريق التحرير والإخراج في برنامج الأغذية العالمي. قام بإعداد الخرائط أوسكار جوباتو من وحدة متابعة الفقر ورسم الخرائط وهيلين كلارك (شعبة الإعلام). وأشرفت على تنسيق تصميم وطباعة الرسومات التوضيحية كريستينا أسكوني رئيس وحدة النشر والتصميم الجرافيكي في شعبة الاتصالات ومصممة الجرافيك هيلين كلارك. وقامت بتنسيق التقرير أنستاسيا سعيد من منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل وأجريت عملية التحرير من قبل بريت شابيرو. وتم جمع الصور من قبل رين سكولاريد وجيوليو دي أدامو من وحدة التصوير.

ملخص تنفيذي

نشر البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل في العام 2009 دراسة تحليلية بعنوان: «إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية»، وأجريت هذه الدراسة من أجل الوصول إلى فهم أفضل للطلب المتزايد من قِبل البلدان على برامج التغذية المدرسية والذي أشعلته أزمة أسعار الأغذية والوقود والأزمة العالمية التي اندلعت في العام 2008.

وسعى هذا التقرير للبناء على تلك الدراسة من خلال عملية منهجية علمية منظمة من أجل الوصول إلى فهم أفضل لنقاط القوة والضعف والتحديات التي تواجه برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي. ويعتبر هذا العمل خطوة إلى الأمام وهو يقدم صورة عن فهمنا الحالي لأوضاع برامج التغذية المدرسية. وتم استخلاص المعلومات المستخدمة في هذا التقرير من الدراسة المسحية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي في العام 2012، إضافةً إلى سلسلة من دراسات الحالة وأوراق العمل الفنية التي جرى إعدادها بالتعاون مع الشركاء. وأسفرت مجمل الدراسات التحليلية التي أجريت خلال الفترة الأخيرة عن تحديد جوانب جديدة تحتاج إلى تركيز واهتمام أكبر. ويسلط التقرير الضوء على هذه الجوانب ويحدد أجندة البحث التي يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع شركائه على إنجازها حالياً.

ويعتبر هذا التقرير هو الأول ضمن سلسلة مكونة من ثلاث مطبوعات مترابطة، وهي تشكل البداية لعملية تهدف إلى تطوير منهجية جديدة لتنفيذ برامج تغذية مدرسية تستند إلى أساس راسخ من الأدلة والبراهين. أما المطبوعة الثانية فتحتوي على مجموعة من دراسات الحالة التي تعكس التجارب القُطرية الحالية في مجال برامج التغذية المدرسية. كما تركز الدراسة الثالثة على الدروس المستفادة من الدول التي قامت بالتحول من آلية تنفيذ برامج التغذية المدرسية المعتمدة على المساعدات الخارجية إلى منهجية البرامج المدارة ذاتياً على المستوى القُطري.

ونستعرض فيما يلي النتائج الرئيسية التي توصل إليها هذا التقرير:

يتم تنفيذ برامج التغذية المدرسية في كافة بلدان العالم تقريباً، لكنها ليست جميعها فعالة

تسعى كل البلدان التي تم الحصول منها على معلومات وبيانات في إطار هذه الدراسة تقريباً إلى إيجاد طرق لتقديم وجبات لأطفال المدارس. وفي هذا الإطار واستناداً إلى عينة مختارة شملت 169 بلداً، فإن 368 مليون طفل تقريباً تُقدم لهم وجبات مدرسية بكلفة تقدر بين 48 و57 مليار دولار سنويا، يُغطى معظمها من ميزانيات الحكومات في الدول المعنية. وتشير هذه الأرقام إلى أن كل بلدان العالم باتت تعترف تقريباً بأهمية برامج التغذية المدرسية. عليه فإن السؤال الرئيسي بالنسبة لهذا التقرير وبالنسبة للحكومات والجهات الأخرى المعنية بدراسة ورصد برامج التغذية المدرسية لا يتعلق بما إذا كان ينبغي على البلدان تنفيذ برامج تغذية مدرسية أم لا، لكنه يتعلق بالكيفية التي يمكن من خلالها لتلك البلدان أو الجهات المعنية تحسين فاعلية وكفاءة البرامج التي يجري تنفيذها على الأرض.

هناك دعم سياسي متزايد لبرامج التغذية المدرسية وطلب أكبر للحصول على أفكار وخطط تستند إلى قاعدة صلبة من أجل تنفيذ برامج تغذية مدرسية تتميز بالفاعلية والكفاءة. وعندما أجريت دراسة إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية، تم تصميم هذه الدراسة أساساً لتقديم أفكار للبلدان منخفضة الدخل، لكن بعد نشرها في العام 2009 نشأ طلب كبير على الأفكار من جانب دول أفضل حالاً مثل الصين وروسيا اللتان تسعيان لتقديم الدعم الاجتماعي للسكان. ولمواجهة الطلب المتزايد على الأفكار والمعلومات اللازمة لتنفيذ برامج تغذية مدرسية فاعلة تمت ترجمة الدراسة إلى اللغات العربية والفرنسية والإسبانية. وأيضاً تشير المشاركة

المتزايدة في دورات المنتدى العالمي لتغذية الطفل إلى الطلب المتزايد على الأفكار والمعلومات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية. ويحظى هذا المنتدى الذي برز كأكبر تجمع سنوي للحكومات والمنظمات المدنية العاملة في مجال التغذية المدرسية بارتفاع كبير في مستويات المشاركة والتمثيل السياسي. وعلى الرغم من العوائق المالية التي تواجهها، بدأت 8 بلدان من البلدان المنخفضة الدخل في تنفيذ برامج تغذية مدرسية منذ العام 2000 وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وبالنسبة للبلدان التي لديها برامج تغذية مدرسية قائمة بالفعل، هناك تركيز كبير على زيادة رقعة تلك البرامج وتحسين جودتها وكفاءتها.

تباين معدلات تغطية وكفاءة برامج التغذية المدرسية طبقاً لتباين مستويات دخل البلدان

عادةً ما يكون مستوى تغطية برامج التغذية المدرسية أكثر انخفاضاً في البلدان الأكثر حاجة لهذه البرامج، ففي البلدان عالية وفوق متوسطة الدخل، تُتاح لكل الأطفال فرصة الحصول على وجبات في المدارس كما يحصل الأطفال من الأسر الأقل دخلاً على وجبات مدرسية مدعومة أو مجانية. وعلى العكس تماماً في البلدان المتوسطة أو المنخفضة الدخل فإن برامج التغذية المدرسية تكون متوافرة فقط لبعض الأطفال في مناطق جغرافية محددة يتم اختيارها وفقاً لمستويات الفقر. وأوضحت تقديرات حديثة لمستوى تغطية برامج التغذية المدرسية أنه في حين أن نحو 49% من أطفال المدارس في البلدان متوسطة الدخل يتلقون وجبات مدرسية مجانية، يتضاءل المعدل بشكل كبير في البلدان المنخفضة الدخل حيث يتلقى 18% فقط وجبات مدرسية مجانية. وهذا يعني أنه عندما تكون الحاجة أكبر من حيث مؤشرات الجوع والفقر تكون مستويات التغطية أكثر انخفاضاً.

درجت البلدان منخفضة الدخل على إعطاء الأولوية لبرامج التغذية المدرسية كجزء من المساعدات التنموية التي تتلقاها. لكن من وجهة النظر العالمية، فإن المساعدات التنموية الخارجية لا تسهم إلا بالقليل جداً من الكلفة الكلية لبرامج التغذية المدرسية حيث تشكل 2% من إجمالي التكلفة. من ناحية أخرى، تشكل تمويلات المانحين نحو 83% من الموارد المخصصة لبرامج التغذية المدرسية. وهذا يوضح مستوى الحاجة في البلدان الفقيرة من جانب والأولوية التي تعطى لأنشطة برامج التغذية المدرسية من قبل الحكومات من جانب آخر.

ويرتبط مستوى دخل البلد، ليس فقط بحجم البرامج، بل أيضاً بالمدى الذي تدمج به البرامج في أطر السياسات الوطنية. فبرامج التغذية المدرسية في البلدان العالية والمتوسطة الدخل تكون أكثر رسوخاً ما يعني أنها تدمج بشكل متواصل في الأطر التشريعية والتنظيمية وبالتالي تتخذ صفة مؤسساتية أقوى. على سبيل المثال تتبنى البلدان العالية والمتوسطة الدخل آليات تسمح باسترداد تكلفة برامج التغذية المدرسية من الأسر الأفضل حالاً ومن ثم استخدام الدخل المسترد في دعم تكلفة عمليات إطعام الأطفال الأكثر فقراً. وعلى العكس من هذا لا يتم تضمين برامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل في أطر السياسات الوطنية وفي معظم الأحيان لا يتم اتباع آلية استرداد التكلفة. وهذا يعني ضرورة أن يلعب شركاء التنمية دوراً متواصلاً في دعم البلدان منخفضة الدخل طوال فترة التحول نحو منهجيات برامج أكثر فاعلية وأكثر استقراراً واستمرارية.

أظهرت دراسة تحليلية لتكلفة برامج التغذية المدرسية وجود فرص لزيادة فاعلية البرامج

إجمالاً، تحرص بلدان العالم على الإنفاق على برامج التغذية المدرسية، لكن توضح تقديرات هذه الدراسة التي تم تعديلها في العام 2009، لتكلفة برامج التغذية المدرسية وجود تباين ملحوظ في الإنفاق على البرامج يتراوح ما بين أقل من 20 إلى 1500 دولار للطفل الواحد سنوياً. وعندما يقارن هذا الإنفاق مع الاستثمارات الأخرى الموجهة لهذه الفئة العمرية نجد أن النسبة المستثمرة تتباين بشكل ملحوظ وفقاً لمستويات الدخل على المستوى الوطني. ويصف هذا التقرير كلفة الوجبات المدرسية للطفل الواحد على أنها نسبة من المال الذي تستثمره حكومة البلد المعني في تعليم الطفل نفسه. وتتراوح هذه النسبة في البلدان الغنية على السواء بين 15 و20%.

ودرجت العادة أن تقل نسبة تكلفة التغذية المدرسية كلما ارتفع الدخل. وتوصلت هذه الدراسة التحليلية إلى أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أن البلدان تعمل على زيادة الاستثمار في التعليم الابتدائي كلما ارتفع مستوى الناتج المحلي في حين يظل حجم الاستثمار في التغذية المحلية ثابتاً نسبياً أو يتم رفعه بشكل طفيف جداً. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل فإن تكلفة برامج التغذية المدرسة تشكل نحو 68% من تكلفة التعليم مقابل 24% في البلدان متوسطة الدخل و11% في البلدان فوق المتوسطة والعالية الدخل.

عليه، فإن الفرصة الكبرى لاحتواء مشكلة التكلفة تكون في البلدان منخفضة الدخل، ويتمثل الاتجاه العام السائد في البلدان المنخفضة الدخل في تغيير كلفة التغذية المدرسية بشكل تصاعدي كلما ارتفعت التكاليف الأخرى. وفي حين إن نسبة الإنفاق على برامج التغذية المدرسية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان منخفضة الدخل تتساوى في معظم الأحيان مع المعدلات السائدة في البلدان العالية أو المتوسطة الدخل إلا أن نسبة الإنفاق على تغذية الطفل الواحد في بعض البلدان منخفضة الدخل تكون أكبر من نسبة الإنفاق على تعليمه. ويسود هذا التشابه غير المرغوب فيه في الحالات التي تكون فيها البلدان المعنية غير قادرة على تنفيذ برامج التغذية المدرسية ذاتياً وتعتمد بالتالي على الدعم الخارجي من أجل تمويل وإدارة تلك البرامج. عليه فإن عملية مساعدة هذه البلدان على تنفيذ سياسات تؤدي إلى وضع آليات تكلفة مناسبة تشكل فرصة جيدة للوصول إلى وضعية تمكن من تحقيق الكفاءة في الإنفاق.

برامج التغذية المدرسية تحقق فوائد أكبر من مجرد تغذية الأطفال

وتؤدي عملية توفير فرص التعليم إلى دعم جهود تطوير رأس المال البشري على المدى الطويل وتساعد في كسر دائرة الجوع والفقر. من جانبها تسهم برامج التغذية المدرسية في تعزيز استعداد الطفل للتعلم وقدرته على المشاركة في العملية التعليمية وتكون الفوائد أكبر لدى الفتيات بشكل خاص. لكن على الجانب الآخر، يمكن أن تكون عمليات التغذية المدرسية مفيدة فقط في حال توافر العناصر الرئيسية الأخرى المطلوبة لإنجاح العملية التعليمية مثل المعلمين والكتب والدفاتر والمنهج التعليمي. وإضافة إلى هذا، هناك ضرورة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفادي استخدام المعلمين أو الموظفين العاملين في المدارس في عمليات تجهيز الوجبات المدرسية، إذ إن هذا يكون على حساب العملية التعليمية التي تهدف برامج التغذية المدرسية في الأساس لتعزيزها وتقويتها.

وفي الكثير من الأحيان، تعمل برامج التغذية المدرسية كجزء من أنظمة حماية اجتماعية متكاملة تهدف إلى دعم الأسر الأكثر حاجة. وعلى المدى القصير، وباعتبارها جزء من شبكات الأمن الاجتماعي، تقدم برامج التغذية المدرسية دعماً قيماً للفقراء عبر إسهامها في تحسين أوضاعهم المالية حيث تمكن الوجبات المدرسية الأسر من توفير تكلفة تغذية أطفالهم خلال الدراسة. وتعتمد الكثير من النماذج الناجحة المتمثلة في دعم الأسر الفقيرة من خلال شبكات الحماية الاجتماعية في بلدان مثل البرازيل والمكسيك على برامج التغذية المدرسية في شبكاتها الواسعة النطاق باعتبارها عنصراً مهماً في عمليات الدعم الاجتماعي. ويكمن التحدي الأكبر في الدول المنخفضة الدخل في كيفية ضمان تطبيق نهج مؤسسي مماثل للنموذج السابق يضمن استدامة وفعالية برامج التغذية المدرسية في ظل محدودية الموارد والقدرات. وتعتبر برامج التغذية المدرسية جزءاً فقط من مجمل نظام الحماية الاجتماعية الذي يقدم الدعم للأسر المحتاجة. عليه فإنه من المهم التأكد من أن برامج التغذية المدرسية تكمل ولا تستنسخ جهود البرامج الأخرى. أما في الدول العالية والمتوسطة الدخل فإن برامج التغذية المدرسية في معظم الأحيان تتكامل وتندمج داخل إطار نظام أوسع للرعاية الاجتماعية.

ومن الممكن توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية في الحالات التي تتطلب تدخلاً سريعاً مثل الأزمات، بحيث تعمل كشبكة أمن اجتماعي سهلة وسريعة الانتشار. وأظهرت دراسة مسحية أجريت على 77 بلداً أن 38 بلداً منها عملت على توسيع حجم برامج التغذية المدرسية استجابة لصدمات اجتماعية شهدتها تلك البلدان مثل

الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية وأزمات الغذاء والأزمات المالية. وأظهرت دراسة مسحية أخرى أجريت على 33 بلداً من البلدان المذكورة آنفاً أن هذه البلدان قامت بمضاعفة حجم برامج التغذية المدرسية التي تنفذها استجابة لأزمة أسعار الأغذية والأزمة المالية في 2008. وكانت البلدان العالية والمتوسطة الدخل هي الأكثر اتباعاً لهذه المنهجية، الأمر الذي يبرز الحاجة لتقديم المزيد من الدعم للبلدان منخفضة الدخل لمساعدتها على تحقيق ذات المستوى من استفادة البلدان المتوسطة والعالية الدخل من قدرتها على زيادة حجم ونطاق برامج التغذية المدرسية في أوقات الأزمات.

يُعتبر الاستثمار في تغذية الأطفال خلال الأيام الـ 1000 الأولى من عمر الطفل، أي حتى تخطيه السنة الثانية من العمر، أولوية قصوى، كما أن تلبية الاحتياجات الغذائية للطفل بعد دخوله المدرسة أمر حيوي أيضاً، إذ انه يضمن المحافظة على المكتسبات التي تحققت من آليات الاهتمام بالطفل في المرحلة الأولى من حياته وبالتالي عدم السماح بضياع المكتسبات المبكرة بسبب الفشل في الوفاء بالمتطلبات الغذائية للطفل في المراحل التالية. وتؤثر الأوضاع الغذائية للأطفال في سن المدرسة على نموهم الجسماني والصحي وقدرتهم على التعلم والتحصيل والتركيز وبالتالي تؤثر على معدلات المواظبة على حضور الدروس وتحصيلهم الأكاديمي بشكل عام. ويمكن لبرامج التغذية المدرسية توفير وجبات مدعمة وصحية لدعم الأوضاع التغذوية للأطفال ممن هم في سن المدرسة. وعلى سبيل المثال يمكن للمكونات المركبة أن تساعد في سد النقص ومعالجة حالات الضعف الغذائي لأطفال المدارس الابتدائية المتمثلة في نقص فيتامين (أ) أو الحديد والذي يؤثر على القدرة الاستيعابية للطفل. وفي هذا الإطار يجري العمل حالياً على تنفيذ برامج جيدة كجزء من حزمة برامج صحية وتغذوية موجهة لأطفال المدارس وتشمل معالجة ومكافحة أمراض الديدان والتثقيف التغذوي وتوفير المياه الآمنة الصالحة للشرب.

الربط بين برامج التغذية المدرسية والإنتاج الزراعي يؤدي إلى تحقيق فوائد اقتصادية وصحية

تنجم عن آلية ربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي فوائد اقتصادية مباشرة يمكن أن تنعكس على المجتمع ككل فضلاً عن انعكاساتها المباشرة على أطفال المدارس. كما ان ربط برامج التغذية المدرسية بقطاعات الإنتاج الزراعي على المستوى المحلي يمكن أن تساعد في استقرار واستدامة البرامج وتوفر فرصاً تسويقية مناسبة للمنتجين المحليين. تم تحديد هذه المنهجية باعتبارها إحدى العناصر الحيوية اللازمة لدعم عملية التحول من منهجية البرامج المعتمدة على الدعم الخارجي إلى آلية البرامج المستدامة المدارة ذاتياً على المستوى القُطري. وأظهرت تجارب العديد من البلدان التي حققت تقدماً في هذا الجانب مثل البرازيل وتشيلي واسكتلندا فعالية وكفاءة آلية شراء احتياجات برامج التغذية المدرسية من الأسواق المحلية بالقدر الذي يمكن من تقديم وجبات صحية أفضل لأطفال المدارس من جهة وتحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان المحليين من جهة أخرى. وانطلاقاً من هذه التجارب الناجحة، تعمل العديد من البلدان منخفضة الدخل حالياً على استنباط واستغلال الوسائل المؤدية لتفعيل آلية شراء الاحتياجات الغذائية من الاسواق المحلية المحيطة بالمدارس أو القريبة منها مع التركيز على الشراء المباشر من صغار المزارعين وذلك من أجل تمكينهم من الحصول على فرص تسويق مستدامة ومستقرة، وبالتالي زيادة مستويات دخولهم ومن ثم إعادة تدوير المداخيل الفائضة واستثمارها من جديد في الاقتصاد المحلي. كما تعمل تلك البلدان وعبر هذه الآلية الفعالة على تفويض لجان المدارس على المستوى المحلي لشراء المنتجات اللازمة لتغطية احتياجات الوجبات المدرسية من الأسواق المحلية القريبة من المدارس المعنية، وهذا يعني إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرارات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية وإدارة الموارد الموجهة إليها. وإضافة إلى هذه المنهجيات، هنالك إمكانية أيضاً لإشراك القطاع الخاص في كافة مراحل سلاسل الإمداد.

يمكن أن يساعد الربط مع الزراعة المحلية في تحسين نوعية الغذاء المدرسي. يمكن أن تكون المشتريات المحلية أيضاً فرصة لتوفير تنوع أكبر من الأطعمة، بما في ذلك الأطعمة الطازجة، ذات نوعية أفضل وغير مصنعة. هذا المفهوم مقبول بالفعل جيداً في البلدان الغنية والمتوسطة الدخل، ويتم اعتماده بشكل متزايد في البلدان ذات الدخل المنخفض. أحد التحديات لشراء الغذاء محلياً - وخاصة من المزارعين أو الأسواق القريبة من المدارس - هو أن الطعام قد لا يكون مدعماً بالعناصر الغذائية الدقيقة لأن هذا يتطلب قدرات لا تتوافر في هذه المجتمعات عادةً. هذا التحدي، والمفاضلة المترتبة على ذلك بين التغذية والمشتريات المحلية هو عامل مهم عند النظر في مرحلة تصميم البرامج.

شركاء التنمية يدعمون التغذية المدرسية، ولكن هناك حاجة لتحسين التنسيق

يشارك العديد من الشركاء الدوليين في مجال التغذية المدرسية، وكان هناك استثمارات كبيرة من قطاعي الحماية الاجتماعية، والتعليم والزراعة في دعم هذه البرامج. في السنوات القليلة الماضية، كان هناك زيادة في مستوى المشاركة والاستثمار من الشركاء على جميع المستويات في أنشطة التغذية المدرسية. قد يكون هذا بسبب استجابة الشركاء للطلب المتزايد من البلدان على الدعم وأيضاً لأنهم أدركوا الدور الذي يمكن أن تلعبه التغذية المدرسية لتحقيق الحماية الاجتماعية وأهداف تنمية الأطفال في البلدان.

ومع ذلك، لا توجد آلية للتنسيق العالمي الحقيقي للجمع بين جميع الأطراف والدول المعنية لنشر المعرفة وتنسيق العمل وتسهيل التعلم. في حين سمحت الطبيعة متعددة القطاعات للتغذية المدرسية لعدد من الجهات الفاعلة من مجموعة من المجالات المتنوعة بالمشاركة، لا توجد هياكل تنسيق واضحة كما هو الحال مع غيرها من التدخلات التي تقع مباشرة ضمن نطاق قطاع معين. يعتبر إيجاد إطار للتنسيق الفعال على المستوى العالمي أولوية للتأكد من أن البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل التي تنتقل من الدعم الخارجي للملكية الوطنية، تحصل على الدعم المناسب في الوقت المناسب.

من الضروري دعم البلدان من خلال التحول إلى الاستدامة. من أجل تحقيق الاستدامة لبرامج التغذية المدرسية، يجب دعم قطاعي التعليم والزراعة معاً. على الجانب التعليمي، يتم بذل جهود لتعزيز الشراكات التي تدعم جودة التعليم والتي تعتبر حيوية لضمان بيئة تعليمية مناسبة للأطفال. سوف يساعد تجديد شراكة برنامج الأغذية العالمي مع اليونيسيف واليونسكو، تحت اسم "تغذية الأجسام، تغذية للعقول"، على تعزيز نوعية الدعم على الجانب التعليمي. على الجانب الزراعي، أثبت بناء مراكز للتعاون في أنحاء سلسلة التوريد نجاحه في العديد من البلدان، على الرغم من أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، بما في ذلك إيجاد طرق أكثر كفاءة للاستفادة من دعم القطاع الخاص. كل هذه الجهود ينبغي أن ترتكز على أجندة تعلم فعالة، تحظى بدعم من العديد من المؤسسات الأكاديمية والوكالات المتخصصة.

هناك حاجة لتعزيز قاعدة الأدلة وتبادل المعرفة حول التغذية المدرسية

خلال هذا التحليل، تم تحديد العديد من الأسئلة البحثية. أصبحت المعلومات عن تكاليف نصيب الفرد من التغذية المدرسية أفضل بكثير مما كانت عليه قبل خمس سنوات، وتوجد الآن معايير واضحة. ومع ذلك، هناك حاجة لاستكشاف العوامل المؤثرة في تكاليف البرامج. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى أن نفهم لماذا قد تكون التكاليف منخفضة في بلد ومرتفعة جداً في بلد آخر، وإعداد توجيهات للبلدان بشأن كيفية تقدير التكاليف في جميع مراحل سلسلة التوريد وتحسين العمليات. هناك فجوة واضحة في المعلومات المتاحة عن التغذية المدرسية في البلدان ذات الدخل المرتفع. وهناك أيضاً عدد قليل بشكل غريب من تقييمات أثر التغذية المدرسية في جميع فئات الدخل، وهي فرصة ضائعة لتحسين فعالية البرنامج. هناك فجوة عامة في

الأدلة على أثر شراء المواد الغذائية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. هناك حاجة لدراسة كيفية تناول البلدان لمسألة معايير جودة الأغذية وإرشادات التغذية المدرسية ووضع إرشادات بشأن هذه القضايا بالنسبة للبلدان التي ترغب في تعزيز هذا البُعد في برامجها. وعلى الرغم من الجهود الأخيرة لتوثيق الانتقال من الدعم الخارجي للملكية الوطنية، وجزء منها وارد في هذا التقرير، لا تزال هناك فجوة في المعرفة حول كيفية تمكن البلدان، ولا سيما ذات الدخل المنخفض والمتوسط منها، من تمويل هذه البرامج.

وسيقوم برنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وPCD والشركاء بمواصلة البناء على قاعدة المعرفة. وسوف تشمل المجالات الرئيسية للتركيز تقييمات الأثر، ودراسات الحالة وأوراق العمل الفنية. وسيتم نشر هذه المعلومات عندما تصبح متوفرة، بهدف توفير إرشادات مفيدة للدول حتى تتمكن من تنفيذ برامج تغذية مدرسية أكثر كفاءة واستدامة تصل إلى الأطفال الأكثر عرضة للخطر.

كلمة أخيرة

يبين هذا التقرير أن برامج التغذية المدرسية هي أعمال تجارية كبيرة في جميع أنحاء العالم. ومنذ الأزمة المالية في عام 2008، زادت مساحة وأهمية هذه البرامج في كل من البلدان المتقدمة والبلدان الفقيرة. يبلغ حجم الاستثمار العالمي في هذه البرامج حوالي 75 مليار دولار أمريكي في السنة، مع تلقي أكثر من 368 مليون طفل وجبات يومية وسعي كل البلدان تقريباً لتنفيذ البرامج. هذه البرامج لديها أهداف متعددة، إلا أنها تخدم بصفة خاصة كشبكات للأمان الاجتماعي وتعزز مخرجات التعليم والتغذية. توضح التحليلات هنا أن هذه البرامج لها فوائد ملموسة، وأن هناك مكاسب مهمة من حيث الكفاءة في جميع البلدان، ولكن في البلدان الفقيرة على وجه الخصوص. يقدم هذا التقرير أفكاراً جديدة حول سياسة وإدارة برامج التغذية المدرسية، ويمثل بداية لتحليل منهجي لنقاط القوة والتحديات التي تواجهها. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على نقاط الضعف في قاعدة الأدلة الحالية وحاجة البلدان ومجتمع التنمية للعمل معاً لضمان فعالية وكفاءة البرامج القائمة والجديدة. لقد حان الوقت لأن نولي برامج التغذية المدرسية الاهتمام الذي تحتاجه وتستحقه.

المقدمة

WFP/Joyce Malcolm/Malawi

المحتوى والمنهج

نشر برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي بالتعاون مع منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل تحليلاً في العام 2009، بعنوان: إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية [1] بهدف المساعدة للوصول إلى فهم أفضل للزيادة المضطردة في الطلب على برامج التغذية المدرسية من قبل البلدان في مختلف أنحاء العالم. وجاء تزايد الطلب على تلك البرامج على خلفية الظروف التي أوجدتها الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في العام 2008 وما صاحبها من أزمة في أسعار الأغذية والوقود. وفي أعقاب الأزمة حدث تحولاً واضحاً في فهم الحكومات لأهمية برامج التغذية المدرسية حيث أدركت الحكومات بشكل واضح الفوائد الكبيرة التي يمكن تحصيلها من برامج التغذية المدرسية حيث أن هذه البرامج تعتبر أدوات مهمة في الجهود الرامية للوصول للفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً حيث أنها توفر الدخل والدعم للأسر من خلال توفير المواد الغذائية للأطفال وتسهم بقوة في العملية التعليمية من خلال المساعدة على تشجيع الأطفال للالتحاق بالمدارس، كما تساعد في الحفاظ على سلامة الأوضاع الغذائية للأطفال وتدعم جهود تحسين الصحة العامة. كل هذه الفوائد المذكورة تجعل برامج التغذية المدرسية جانباً جذاباً للاستثمارات الحكومية طويلة الأجل الرامية لتعزيز أطر الحماية الاجتماعية فضلاً عن تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للأطفال وأسرهم على المدى القصير.

وعلى مستوى برنامج الأغذية العالمي أحدثت نتائج دراسة إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية تحولات وتغيرات كبيرة شملت تغيير نهج وسياسة البرنامج الخاصة ببرامج التغذية المدرسية. وفي هذا الإطار صمم برنامج الأغذية العالمي سياسة جديدة لبرامج التغذية المدرسية واستحدث طريقة مختلفة للتعامل مع الحكومات والشركاء في الأنشطة والجهود المتعلقة بتلك البرامج. وتم كل ذلك في سياق التحول الاستراتيجي الأوسع لبرنامج الأغذية العالمي والذي شمل تغيير دوره من منظمة تقدم العون الغذائي مباشرةً للأسر الضعيفة إلى منظمة تقدم المساعدات الغذائية عبر أنماط مختلفة من البرامج والمشروعات من أجل دعم الدول والمجتمعات والأسر الضعيفة وزيادة قدرتها على توفير الأمن الغذائي وتحقيق أوضاع تغذوية صحية سليمة.

وتحت مظلة سياسته الجديدة، بات برنامج الأغذية العالمي ملتزماً بالابتعاد عن آلية المساعدات القائمة على تنفيذ مشروع تغذية مدرسية محدد إلى النهج القائم على تقديم الدعم على المدى الطويل من أجل تنفيذ برامج تغذية مدرسية مستدامة وراسخة. ويشمل هذا النهج الجديد التركيز على تشجيع الحكومات على إدارة برامج التغذية المدرسية ذاتياً على المستوى القُطري مع وضع الأسس اللازمة لجعل تلك البرامج أكثر فعالية وكفاءة من حيث التغطية والاستهداف والتكلفة. وتضمنت السياسة الجديدة كذلك تسليط الضوء على اتباع آلية المشتريات المحلية وبناء علاقات أفضل بين برامج التغذية المدرسية وصغار المزارعين والمنتجين المحليين مع الالتزام بتقديم وجبات غذائية صحية وسليمة من حيث احتواؤها على كافة المكونات الضرورية اللازمة لنمو الطفل. وبناءً على السياسة الجديدة سيعمل برنامج الأغذية العالمي مع الحكومات من خلال تقديم الدعم المشروط بإطار زمني محدد مع هدف طويل الأجل يتمثل في تحويل إدارة برامج التغذية المدرسية إلى سلطة إشرافية قُطرية بحيث يتم إدارتها ذاتياً بشكل يضمن استدامتها وفعاليتها وكفاءتها من حيث التكلفة والتغطية والاستهداف ووضعها ضمن أطر سياسات ومنهجيات وطنية واسعة النطاق.

وانطلاقاً من الدور الذي يلعبه باعتباره منظمة عالمية قيادية في مجال تقديم المساعدات الغذائية فإن برنامج الأغذية العالمي وتمشياً مع سياساته الجديدة ملتزم بالعمل مع شركاء التنمية من أجل إجراء دراسات تحليلية علمية منهجية فضلاً عن تشجيع وتفعيل آليات تبادل الخبرات والمعلومات من أجل مساعدة الحكومات على تنفيذ وإدارة برامج تغذية مدرسية مستدامة وراسخة وعالية الفعالية والكفاءة. ويعتبر هذا التقرير الذي بين يديك جزءاً من هذه الجهود التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع شركاء التنمية.

ويشكل تقرير أوضاع التغذية المدرسية على مستوى العالم، الذي يعتمد في معلوماته على الدراسة التحليلية التي أجريت في 2009، بداية لعملية منهجية تؤدي إلى الوصول لفهم أفضل لمكامن قوة برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي والتحديات التي تواجهها. ويعطي هذا التقرير صورة واضحة تعبر عن طريقة فهمنا لأوضاع برامج التغذية المدرسية. وتم استقاء المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير من نتائج المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في مطلع 2012 إضافة إلى سلسلة من دراسات الحالة وأوراق عمل فنية تم إعدادها بالتعاون مع الشركاء في إطار عمليات مراجعة واسعة النطاق. وتوصلت الدراسات التحليلية إلى تحديد الجوانب والمجالات الجديدة التي تحتاج إلى اهتمام وتركز أكبر.

[1] Bundy, D., Burbano, C., Grosh, M., Gelli, A., Jukes, M. and Drake, L. (2011). إعادة النظر في التغذية المدرسية: شبكات الأمان الاجتماعي، تنمية الطفل وقطاع التعليم. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

ويستعرض التقرير هذه الجوانب ويتطرق لأجندة البحث الحالية التي يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع شركائه من أجل تنفيذها. ويعتبر هذا التقرير هو الأول من سلسلة مترابطة تتكون من ثلاثة دراسات أجريت بالتعاون مع الحكومات والبنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل التنمية إضافة إلى مجموعة من الخبراء الفنيين المتخصصين في برامج التغذية المدرسية. أما المطبوعة الثانية فستكون عبارة عن مجموعة من دراسات الحالة التي تعكس التجارب الحالية للبلدان، في ما يتعلق ببرامج التغذية المدرسية. وستتضمن الدراسة الثالثة الدروس التي تم استقراؤها من تجارب الدول التي مرت بمرحلة تحول من منهجية تنفيذ برامج التغذية المدرسية المعتمدة على العون الخارجي إلى آلية البرامج المدارة ذاتياً على المستوى القطري. وتستند هذه التقارير إلى مجموعة متنوعة من أوراق العمل البحثية كما تعمل أيضاً على الاستفادة من الأبحاث والدراسات التي يقوم بإجرائها مختصون وأكاديميون ومستشارون فنيون (انظر الشكل 1 والملحق 1).

الشكل 1 تعزيز وتبادل المعرفة: مطبوعات التغذية المدرسية

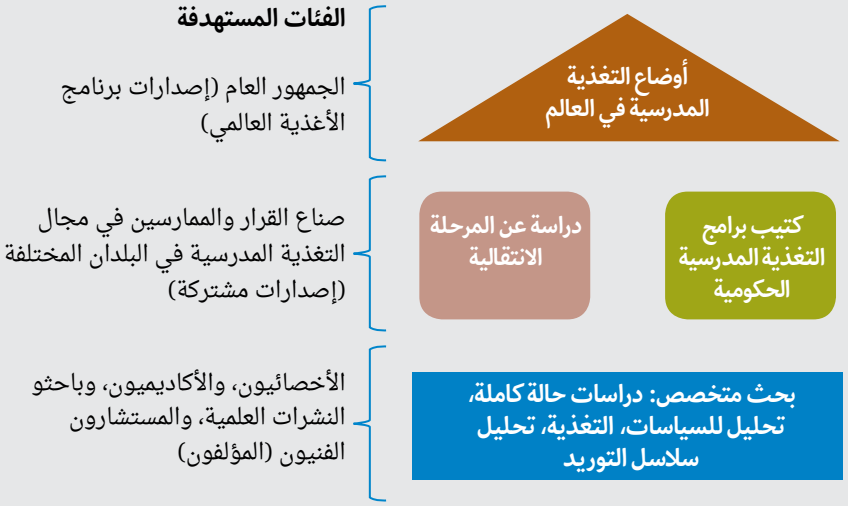

تم ترتيب هذا التقرير على النحو التالي: يقدم الفصل الأول تحليلاً لمدى أهمية برامج التغذية المدرسية، متناولاً العديد من الجوانب المتعلقة بالممارسة بما في ذلك حجم البرامج ونطاق تغطيتها وحجم الإنفاق عليها. أما الفصل الثاني فيسلط الضوء على الفوارق والاختلافات بين البلدان العالية والمتوسطة والمنخفضة الدخل. ويركز الفصل الثالث على الأبعاد الثلاثة الرئيسية لبرامج التغذية المدرسية والتي تشمل إسهامها في دعم شبكات الحماية الاجتماعية وتنمية الطفل إضافة إلى تمكين صغار المزارعين من الوصول إلى الاسواق. ويتناول الفصل الرابع من التقرير ما تم التوصل إليه من فهم للجوانب المرتبطة بتكاليف برامج التغذية المدرسية في الوقت الحالي، فيما يصف الفصل الخامس أنشطة الشركاء المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية والتغيرات والتحولات التي طرأت على دور برنامج الأغذية العالمي ويتضمن الجزء الأخير من التقرير خلاصة تتضمن التفاصيل المتعلقة بأجندة البحث.

التعاريف ومصادر المعلومات

ما هي برامج التغذية المدرسية؟

برامج التغذية المدرسية هي تلك التي تعنى بتوفير وجبات غذائية للأطفال الملتحقين بالمدارس. وهناك أنواع عدة من برامج التغذية المدرسية لكن يمكن تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين بناءً على طبيعتهما: (1) التغذية داخل المدرسة من خلال تقديم وجبات يتناولها الأطفال أثناء اليوم الدراسي. (2) توزيع حصص غذائية يأخذها الأطفال إلى بيوتهم، وتتمثل هذه النوعية من برامج التغذية المدرسية في توصيل مواد غذائية للأسر التي يلتحق أطفالها بالمدارس. من ناحية أخرى، يتم تقسيم برامج التغذية داخل المدارس إلى فئتين هما: (1) البرامج التي تقدم وجبات غذائية كاملة. (2) البرامج التي تقدم بسكويت عالي الطاقة أو وجبات خفيفة.

في بعض أنواع برامج التغذية المدرسية، يتم منح الأطفال إضافة إلى الوجبة المدرسية حصصاً غذائية يأخذونها إلى بيوتهم، خصوصاً الأطفال الأكثر حاجة بما فيهم البنات والمصابين بمرض نقص المناعة البشرية (الإيدز) وذلك بهدف زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتقليص ظاهرة التمييز والفوارق الاجتماعية. وفي حين يتضمن هذا التقرير بيانات ومعلومات حول كافة نماذج برامج التغذية المدرسية فإنه يركز بشكل أساسي على نموذج التغذية داخل المدرسة، إذ إن الحكومات تفضل تقديم وجبات كاملة أو وجبات خفيفة من خلال البرامج التي تنفذ في البلدان المعنية باستثناء عدد قليل من البلدان. عليه وما لم يرد خلاف ذلك، فإن تعريف برامج التغذية المدرسية في هذا التقرير يعني الوجبات التي تُقدم للأطفال مباشرة داخل المدارس. وإضافة إلى ما سبق تشمل برامج التغذية المدرسية الأطفال والطلاب في مرحلة ما قبل الدراسة ومرحلتي المدرسة الابتدائية والثانوية وتشمل المعلومات الواردة في هذا التقرير الفئات الثلاث السابقة الذكر باستثناء مؤشر التغطية الذي تم احتسابه فقط على أساس البرامج التي تُنفذ في أوساط أطفال المدارس الابتدائية.

المصطلحات ومصادر المعلومات

يستند هذا التقرير إلى مصادر أولية وثانوية بالنسبة للجوانب المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية في مختلف بلدان العالم. تم تصميم كافة الأبحاث المضمنة في هذا التقرير بناء على رؤية عالمية وإطار مفاهيمي لبرامج التغذية المدرسية تم تطويره بالتعاون بين برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل. ويستند الإطار المفاهيمي لبرامج التغذية المدرسية إلى خمسة معايير جودة وردت مسبقاً في دراسة إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية وهي: (1) إطار سياسات فاعل على المستوى القُطري. (2) تمويل مستمر وملموس. (3) قدرات مؤسساتية كافية لعمليات التنفيذ والتنسيق. (4) منهجية تصميم وتنفيذ فاعلة. (5) المشاركة المجتمعية.

ويمثل المسح الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في الفترة بين يناير ومارس 2012 المصدر الرئيسي للبيانات الحسابية. أما بالنسبة للدول التي لم يشملها المسح فقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بها من الدراسات التحليلية لدراسات الحالة التي أُجريت في عدة بلدان إضافة إلى الاستناد إلى تقارير ودراسات ذات صلة. تم بذل جهود مكثفة من أجل الحصول على معلومات من البلدان العالية الدخل وذلك من خلال الاتصال المباشر بجهات حكومية نافذة في تلك البلدان. بالنسبة للبلدان التي تم الحصول منها على معلومات ناقصة أو غير كافية فقد أجريت عليها قياسات تقديرية باستخدام البيانات والمعلومات المتوافرة لدى البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وفي ظل محدودية البيانات الخاصة بتكاليف برامج التغذية المدرسية والمستقاة من المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي، تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالتكلفة من مصادر أخرى. وتُعتبر الدراسة

الواردة في الفصل الرابع هي أحدث مصدر مكتمل للمعلومات الخاصة بتكاليف برامج التغذية المدرسية في 74 بلداً من بينها 12 بلداً عالي الدخل و39 متوسطة الدخل و23 منخفضة الدخل، وتم في هذه الدراسة استخدام معلومات وبيانات يعود تاريخ رصدها إلى العام 2008. [2]

يقدم الفصل الأول من هذا التقرير تقديرات للمؤشرات الرئيسية التالية: (أ) عدد المستفيدين من برامج التغذية المدرسية، (ب) نوعية ومنهجية الاستهداف المستخدمة من قِبل البلدان المعنية، (ج) مستوى تغطية برامج التغذية المدرسية وحجم الإنفاق عليها. وفي ظل اتساع رقعة البرامج، فإن البيانات والأرقام المتعلقة بكل بلد على حدة ليست متوافرة بشكل يكفي لإجراء المقارنات والمقاربات. عليه فإن مصطلح الإنفاق أو الاستثمار الوارد هنا يُعرف بأنه الحجم الكلي من الأموال المرصودة كميزانية لبرامج التغذية المدرسية أو الحجم التقديري للميزانية. وتتضمن الفصول اللاحقة في هذا التقرير معلومات وبيانات تم الحصول عليها من المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي إضافة إلى معلومات تكميلية من مصادر أخرى وتمت الإشارة إليها بشكل واضح. وتتباين مؤشرات العينات المختارة المتعلقة بحجم برامج التغذية المدرسية بشكل واضح وذلك نظراً لعدم توافر المعلومات والبيانات اللازمة عن كل بلد.

تم استقاء البيانات والمعلومات الحسابية الواردة في هذا التقرير من عدة مصادر يتمثل المصدر الرئيسي منها في دراسات الحالة التي أجريت من قبل برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل خلال الفترة ما بين 2010 و2012، أما المعلومات والبيانات الإضافية فقد تم توفيرها من مصادر متعددة من بينها الجهات الحكومية المختصة في البلدان المعنية إضافة إلى المكاتب القُطرية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي والشركاء الرئيسيين مثل البنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل التنمية وصندوق التغذية المدرسية البريطاني والمنظمة العالمية لتغذية الطفل. ومن أجل الحصول على قدر مناسب من الدقة أخضعت المعلومات والبيانات الحسابية لمراجعات داخلية معمّقة. أما دراسات الحالة فقد تم إجراؤها ومراجعتها من قبل موظفي برنامج الأغذية العالمي في المكاتب القُطرية.

يقدم الإطار رقم (1) تعريفات للمصطلحات المستخدمة في هذا التقرير والسائدة في اللغة المستخدمة من قِبل العاملين في مجال التغذية المدرسية.

الإطـار 1 المصطلحات الفنية

برامج التغذية المدرسية الوطنية: يتم إدارة وتمويل أي برامج تغذية مدرسية من قِبل حكومة البلد المعني بشكل ذاتي أو منفرد أو تُدار من الحكومة المعنية بدعم من برنامج الأغذية العالمي أو شركاء التنمية الآخرين بهدف توفير وجبات غذائية بشكل منتظم للأطفال الملتحقين بالمدارس.

شركاء التنمية: كل من يندرج تحت مظلة الأطراف المشاركة في عملية التغذية المدرسية بما فيهم المنظمات المانحة والهيئات والمؤسسات والمنظمات التي تقدم أي نوع من الدعم يصب في مصلحة برامج التغذية المدرسية. وتتضمن قائمة شركاء التنمية منظمات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة رعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية. أما قائمة المنظمات الدولية غير الحكومية فتضم بلان انترناشيونال ومنظمة حماية الطفولة وورلد فيشن وكير ومنظمة الإغاثة العالمية. وهناك منظمات دولية أخرى تندرج تحت هذه المظلة مثل البنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل والمعهد الدولي لأبحاث السياسات الغذائية ومشروع قرية القرن إضافة إلى منظمات المجتمع المدني على المستويات المحلية.

المستفيدون: تشمل قائمة المستفيدين كل من يتلقى الدعم من برنامج اجتماعي محدد. وفي هذه الحالة التي يناقشها التقرير فإن مصطلح المستفيدين ينطبق على الأطفال الذين يتلقون وجبات في إطار برامج التغذية المدرسية.

الاستهداف: منهجية تركيز موارد برامج المساعدات وتوجيهها نحو الفقراء والمعوذين والأشخاص الذين يكونون أكثر عرضة للتداعيات السلبية الناجمة عن الأزمات والكوارث والصدمات.[3,4] وهناك طرق متعددة للاستهداف لكن الطريقة المستخدمة في هذه الطريقة تتعلق ببرامج التغذية المدرسية وتشمل طرق الاستهداف الفردي والجغرافي والعام. بالنسبة لطريقة الاستهداف الفردي، تتضمن هذه الطريقة اختيار المستهدفين بالبرامج بناءً على عوامل

[2] (Gelli, A. and Daryanani, R. (forthcoming). هل برامج التغذية المدرسية في الدزل منخفضة اللدخل مستدامة؟ تكلفة التغذية المدرسية مقارنةً بالاستثمار في التعليم الابتدائي. نشرة الغذاء والتغذية.

ديموغرافية كالعمر والنوع ومستوى الفقر. أما بالنسبة لطريقة الاستهداف الجغرافي، فهي تعتمد على التركيز على منطقة جغرافية محددة، حيث يتم اختيار بعض المناطق بناءً على وجود مؤشرات محددة مثل ارتفاع مستويات الفقر وحالة انعدام الأمن الغذائي وضعف القدرة على الحصول على فرص التعليم أو التحصيل الدراسي. وتتمثل طريقة الاستهداف العام في منح كافة الأطفال في المدارس المستهدفة أحقية الحصول على الوجبات المدرسية بغض النظر عن مستويات أعمارهم أو أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

كفاءة الاستهداف: يعني هذا المصطلح القدرة على توزيع الحد الأقصى من الموارد المتاحة لشبكات الأمن الاجتماعي على المجتمعات والأسر والأفراد الأكثر حاجة في ظل وجود ميزانية محدودة. وهذا يعني أن كفاءة الاستهداف تُقاس بالمدى الذي يمكن من خلاله توجيه الفوائد المنتظرة من البرنامج المعني لأكبر قدر من الفقراء المستهدفين.[5]

نوعية برامج التغذية المدرسية: يمكن أن تقدم برامج التغذية المدرسية وجبات ساخنة أو وجبات خفيفة أو بسكويت عالي الطاقة أو حصصاً غذائية يحملها الأطفال إلى بيوتهم أو يمكن أن تكون خليطاً من هذه الأنواع الثلاثة.

التغطية: يعنى بها هنا نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الذين تشملهم خدمات برامج التغذية المدرسية الوطنية.

توسيع النطاق: الزيادة في عدد المستفيدين من برنامج التغذية المدرسية الوطنية.

الاستثمار: يعني هنا الحجم الكلي للميزانية المخصصة لبرامج التغذية المدرسية من قبل الحكومة أو برنامج الأغذية العالمي أو قد تعني تقديرات للميزانية. وتستند تقديرات الاستثمار الواردة في هذا التقرير إلى بيانات ثانوية وليست بيانات واردة في تقارير ميزانيات الدول.

التكاليف: تقدر التكلفة السنوية للوجبة المقدمة للطفل الواحد على أساس تقسيم التكلفة الكلية لبرنامج التغذية المدرسية في بلد ما على عدد الأطفال المستفيدين من البرنامج. وتتضمن التكاليف الكلية كل ما ينفق على الأنشطة المتصلة ببرامج التغذية المدرسية بما في ذلك تكلفة شراء السلع الغذائية والنقل والتخزين والعاملين لكن لا تحسب المساهمات التي تقدمها المجتمعات المحلية.[6] أما استرداد التكلفة فيشمل مساهمات المستفيدين والمجتمعات المحلية.

تدعيم الأغذية: هو عملية إضافة مكونات وعناصر صحية لزيادة الجودة التغذوية للوجبات المقدمة. وتشمل الإضافات فيتامين أ ومكونات الحديد والزنك.[7]

معالجة أمراض الديدان: تعني العلاجات اللازمة لمكافحة أمراض الديدان المنتشرة في أوساط الأطفال مثل أمراض الدودة الشريطية أو الدودة الحلزونية. وتوصي منظمة الصحة العالمية باعطاء الأطفال عقاقير محددة لمعالجة تلك الأمراض مثل (ألباندزول) والـ (ميبندازول). وهذه العقاقير تتميز بفعاليتها وكفاءتها العالية في العلاج وغير مكلفة.[8,9]

زيادة الوزن / السمنة: حالة تتميز بزيادة مفرطة في كتلة الجسم قد تنبع من عدم التوازن الغذائي. يتم تعريف السمنة وفقاً لمؤشر كتلة الجسم، وهو الوزن بالكيلوغرام مقسوماً على الطول بالأمتار المربعة. يرتبط الحد الفاصل الذي يشير فيه مؤشر كتلة الجسم إلى الطفل بأنه يعاني من زيادة الوزن أو السمنة بالعمر-النوع الاجتماعي، الذي يحدده الفريق الدولي للسمنة. يعتبر حد السمنة أعلى من حد زيادة الوزن.[10]

إطار السياسات: حزمة من التشريعات والأدوات التنفيذية وتشمل مراسيم وقرارات وأوامر وسياسات وإرشادات تتعلق بتنظيم البرامج الاجتماعية في بلد ما ويقصد بها في هذا التقرير أطر السياسات الخاصة ببرامج التغذية المدرسية. ويتم تصميم هذه السياسات من أجل تحقيق أهداف محددة وتنظيم العمليات المتصلة بالبرامج والجوانب المؤسسية التي تشرف عليها وتديرها. كما تشمل أدوات ملزمة لتحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الأجهزة الحكومية.[11]

الحماية الاجتماعية: هي عبارة عن أنظمة وبرامج وسياسات تساعد الأفراد والمجتمعات على مقاومة المخاطر والحفاظ على العدالة والمساواة في الفرص. وتشمل أدوات الحماية الاجتماعية شبكات الأمان وأنظمة التقاعد والتأمين وبرامج وسياسات حماية العمال وضمان حقوقهم.[12]

شبكات الأمان: تشمل كافة البرامج والأنشطة التي تقدم دعماً نقدياً أو عينياً من أجل تقليص معدلات الفقر والحاجة، والحد من مخاطر التعرض للأزمات والكوارث.[13]

شبكات الأمان القائمة على تقديم معونات غذائية: تقدم مساعدات غذائية مباشرة في شكل قسائم مالية أو مساعدات غذائية مباشرة وذلك من أجل مساعدة المستهدفين على تفادي الوقوع تحت خط مستوى انعدام الأمن الغذائي إضافة إلى زيادة قدرتهم على مقاومة الصدمات وفي بعض الحالات دعم جهود تحقيق الأمن الغذائي.[14] يشار إلى قيمة البيع بالتجزئة لنقل المواد الغذائية في السوق المحلية بـ "تحويل الدخل".

التحول: يقصد به هنا التقليص التدريجي للدعم الخارجي المقدم من شركاء التنمية بما في ذلك الدعم العملياتي والتمويل والمساعدات الفنية من أجل الانتقال إلى منهجية تنفيذ برامج تغذية مدرسية تدار وطنياً.[15]

صغار المزارعين: هم المزارعون الذين يقومون بزراعة مساحات تقل عن 5 هكتارات. ويختلف التعريف من بلد إلى آخر بحسب المساحات المتاحة للزراعة والعوامل الأخرى المساعدة.[16]

[3] Grosh, M., del Ninno, C., Tesliuc, E. and Ouerghi, A. 2008 من أجل التعزيز والحماية: تصميم وانفيذ. شبكات الأمان الفعالة. واشنطن العاصمة، البنك اللدولي.

[4] Coady, D., Grosh, M., Hoddinott, J. 2004. استهداف التحويلات في البلدان النامية. استعراض الدروس والخبرات. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

[5] Bundy, D., Burbano, C., Grosh, M., Gelli, A., Jukes, M. and Drake, L. 2011. إعادة التفكير في التغذية المدرسية: شبكات الأمان الاجتماعي، تنمية الطفل وقطاع التعليم، واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

[6] Gelli, A and Daryanani, R (forthcoming).

[7] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة اللعالمية، المبادئ التوجيهية لدعم الأغذية بالعناصر الدقيقة، جنيف.

[8] منظمة الصحة العالمية، أهداف التنمية، "مكافحة الديدان تساعد على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. 2005. http://whqlibdoc.who.int/hq/2005/WHO_CDS_CPE_PVC_2005.12.pdf

[9] سياسة برنامج الأغذية العالمي للتغذية المدرسية 2009، أجندة القضايا السياسية، البند 4.

[10] de Onis, M., Onyango, A.W., Borghi, E., Siyam, A., Nishida, C. and Siekmann, J. 2007. إعداد مبادئ مرجعية لمنظمة الصحة العالمية حول نمو الأطفال والمراهقين في سن المدرسة. نشرة منظمة الصحة العالمية 85: 660-7.

[11] Singh, S. 2012. برامج التغذية المدرسية: مراجعة السياسة والإطار القانوني. ورقة من إعداد الشراكة من أجل تنمية الطفل برنامج الأغذية العالمي.

[12] البنك الدولي 2012. إدارة المخاطر، تعزيز النمو: تطوير أنظمة للحماية الاجتماعية في أفريقيا. استراتيجية البنك الدولي للحماية الاجتماعية في أفريقيا 2012 – 2020، واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

[13] تحديث لسياسة برنامج الأغذية العالمي لشبكات الأمان الاجتماعي: دور المساعدات الغذائية في الحماية الاجتماعية، أجندة القضايا السياسية، البند 5، روما 2012

[14] Grosh, M., del Ninno, C., Tesliuc, E. and Ouerghi, A. 2008. من أجل الحماية والتعزيز: تصميم وتنفيذ شبكات حماية فعالة. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

[15] Bundy, D., Burbano, C., Grosh, M., Gelli, A., Jukes, M. and Drake, L. 2011. إعادة التفكير في التغذية المدرسية: شبكات الأمان الاجتماعي، نمو الطفل وقطاع التعليم. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

[16] برنامج الأغذية العالمي، برنامج الشراء من أجل التنمية.

WFP/Maxime Bessieres/Guatemala

1 ما مدى انتشـار برامـج التغذية المدرسـية؟

الفصل الأول

WFP/Reiri Skullerud/Haiti

على مدى السنوات القليلة الماضية، لاحظ برنامج الأغذية العالمي وشركاء التنمية الآخرين زيادة مضطردة في الطلب على برامج التغذية المدرسية في معظم بلدان العالم واهتماماً كبيراً من قبل الحكومات بهذه البرامج، لكن تبرز العديد من الاسئلة المتصلة بهذا الجانب والتي يحاول برنامج الأغذية العالمي وشركائه إيجاد إجابة لها طوال السنوات الثلاثة الأخيرة مثل: ما هو عدد البلدان التي تطبق فعلياً برامج تغذية مدرسية؟ وهل تُطبق برامج التغذية المدرسية في كل بلدان العالم بكل مستويات دخولها أم أن الأمر يقتصر على البعض فقط؟ ما هي طبيعة هذه البرامج؟ هل هي برامج واسعة النطاق تنفذها الحكومة أم تنفذها جهات مانحة على نطاق ضيق؟ يتضمن هذا الفصل تقديرات لعدد الطلبة الذين يتلقون وجبات مدرسية في العالم، كما يتضمن تقديرات لحجم الإنفاق الحكومي والنطاقات الجغرافية التي تغطيها برامج التغذية المدرسية وذلك بهدف الوصول إلى فهم أفضل للبرامج المطبقة في مجال التغذية المدرسية.

وتشكل النتائج الواردة في هذا التقرير تأكيداً لمخرجات ونتائج الدراسة المسحية التي أجريت تحت عنوان: إعادة التفكير في برامج التغذية المدرسية. وتتمثل النتيجة الأولى في أن حجم ومستوى الإنفاق على برامج التغذية المدرسية أمر مثير للاهتمام حيث أن كل البلدان التي تتوافر معلومات حولها تسعى إلى تغذية الأطفال الملتحقين بالمدارس. ويمكن القول إن برامج التغذية المدرسية المنفذة في الكثير من بلدان العالم ربما تكون هي العنصر الأكبر في مكونات برامج شبكات الأمان الاجتماعي. عليه فإن المسألة الرئيسية بالنسبة لهذا التقرير وبالنسبة للحكومات أو الجهات الأخرى الناشطة في مجال تحليل أوضاع التغذية المدرسية لا تتعلق بما إذا كان ينبغي على كل بلدان العالم تنفيذ برامج تغذية مدرسية لكنها تتعلق بالكيفية التي يمكن من خلالها تحسين فعالية وكفاءة البرامج التي يجري تنفيذها بالفعل.

أما الحقيقة الثانية التي برزت من خلال النتائج التي توصلت إليها المسوحات الواردة في هذا التقرير فتتمثل في ضعف نطاق تغطية برامج التغذية المدرسية في البلدان الأكثر حاجة لهذه البرامج. وهنالك تبايناً واضحاً بين البلدان العالية والمتوسطة والضعيفة الدخل فيما يتعلق بنطاقات وأحجام برامج التغذية المدرسية ففي البلدان العالية وفوق المتوسطة الدخل، تتوافر لكل التلاميذ إمكانية الحصول على وجبات مدرسية في حين يتم تزويد الأطفال الأكثر حاجة بوجبات مجانية أو مدعومة. وفي المقابل، فإن البرامج في البلدان منخفضة الدخل، لا تتوفر في العادة إلا لفئة قليلة من الأطفال في مناطق جغرافية معينة يتم اختيارها وفقاً لدرجة التعرض للمخاطر. وتشير التقديرات المتوافرة في هذا الفصل إلى أن التغطية تظل في مستواها الأدنى، حينما تكون الحاجة في أوجها من حيث الجوع والفقر وضعف المؤشرات الاجتماعية.

ثالثاً، تولي الحكومات في الدول منخفضة الدخل أهمية أكبر لبرامج التغذية المدرسية مقارنةً بالأهمية التي تعطي لمساعدات التنمية بشكل عام. وعلى الرغم من أن المساعدات التنموية الخارجية تعتبر مساهماً ضئيلاً في تكاليف التغذية المدرسية الإجمالية، حيث تشكل أقل من 2% من التكلفة الإجمالية، إلا أن المساعدات تشكل 83% من المصادر المخصصة لبرامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل. عليه فإن هذه الأرقام تظهر مدى الحاجة في البلدان الفقيرة، ومقدار الأولوية الممنوحة لبرامج التغذية المدرسية من قبل الحكومات.

الإطـار 2 تصنيف البلدان بحسب مستويـات الدخل

يتبع هذا التقرير منهجية تصنيف البنك الدولي للبلدان بحسب مجموعات الدخل[17]. وبالنسبة للبلدان التي يبلغ تعداد سكانها 30 ألفاً وما فوق فإنه يتم احتساب متوسط دخل الفرد باستخدام أطلس البنك الدولي. وعلى هذا الأساس تم تصنيف البلدان على النحو التالي:
البلدان منخفضة الدخل هي التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها 1025 دولار أو أقل، أما البلدان متوسطة الدخل فهي التي يتراوح متوسط دخل الفرد فيها ما بين 1026 إلى 4035 دولار في حين تضم مجموعة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا تلك التي يتراوح دخل الفرد فيها مابين 4036 إلى 12475 دولار والبلدان عالية الدخل ما فوق 12476 دولار. وتم وضع هذا المعيار الحسابي في العام 2012 واستمر سارياً حتى يوليو 2013. وفي هذا التقرير تم ضم بلدان مجموعتي الدخل العالي والدخل المتوسط من الشريحة العليا في مجموعة واحدة نظراً لتشابه سمات برامج التغذية المدرسية فيهما. أما المجموعتان الأخريتان فقد تم إدراجهما تحت مسمى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

[17] http://data.worldbank.org/about/country-classifications

1-1 حجم جهود برامج التغذية المدرسية

استناداً إلى إحصاءات شملت عينة انتقائية من 169 بلداً فإن أكثر من 368 مليون تلميذ في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية المنتشرة في كل أنحاء العالم يتلقون وجبات في المدارس تحت مظلة برامج التغذية المدرسية (انظر الشكل2). وتوجد أكبر البرامج في الهند حيث يبلغ عدد المستفيدين 114 مليوناً مقابل 47 مليوناً في البرازيل و45 البلد الواحد. وتضم منطقة جنوب آسيا أكبر أعداد المستفيدين، تليها أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (لمزيد من المعلومات حول البيانات المتعلقة بدول معينة، انظر الملحق رقم 2).

[18] تقديرات المستفيدين تشمل جميع أطفال المدارس المستفيدين من برامج التغذية المدرسية (بما فيهم الأطفال الذين وصل إليهم برنامج الأغذية العالمي) في 169 دولة، باستثناء الأرقام التقديرية لأطفال المدارس الابتدائية فقط. يوجد تفاصيل أكبر عن حساب الأرقام التقديرية في الملحق الثالث.

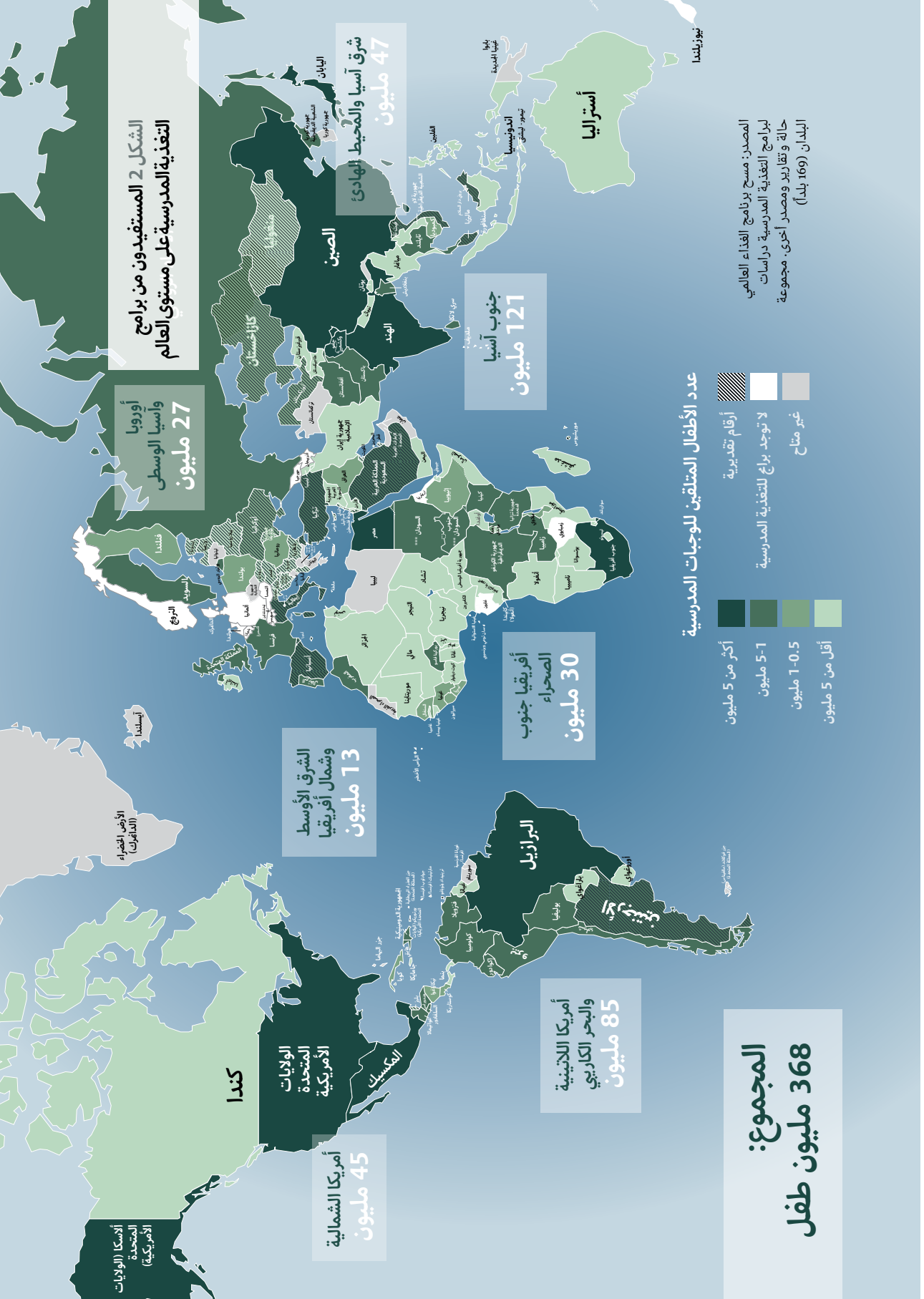

وتتضمن أعداد الأطفال الذين يتلقون وجبات مدرسية على مستوى العالم أولئك الذين يستفيدون من برامج مدعومة من قبل برنامج الأغذية العالمي. وقد تم الحصول على التقديرات العالمية للمستفيدين من برامج التغذية المدرسية من عدة مصادر (انظر الجدول1). وتتضمن الدراسة المسحية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي حول برامج التغذية المدرسية معلومات من 99 بلداً، وبلغت نسبة الاستجابة التي حظيت بها 92%. وتمت الاستعانة بمصادر أخرى من أجل الحصول على بيانات لدول أخرى. ومن بين تلك المصادر النتائج المتحصلة من دراسات الحالة إضافة إلى معلومات وبيانات تم الحصول عليها من المواقع الإلكترونية المعتمدة والتقارير والدراسات الدورية المنشورة حديثاً، وأمكن من خلال تلك المصادر الحصول على معلومات عن 15 بلداً. وتمثل أحد المصادر المهمة للمعلومات أيضاً في الاستفادة من البيانات التي وفرتها بعض الأجهزة الحكومية المختصة في البلدان عالية الدخل. ومن بين 11 بلداً تم الاتصال بها قامت 6 منها بتقديم معلومات عن برامج التغذية المدرسية. وفي خطوة لاحقة تم تقييم معلومات عن المستفيدين في 49 بلداً باستخدام معلومات عن أحجام ونطاقات تغطية البرامج والأطفال في سن الدراسة (لمزيد من المعلومات عن تقديرات المستفيدين يُرجى مراجعة الملحق 2).

وفي حين تضمنت المعلومات التي تم استقاؤها من الدراسات المسحية والمصادر الأخرى أطفالاً من مختلف الأعمار منهم من هم في مرحلة ما قبل التعليم المدرسي وآخرون في مرحلتي الابتدائي والثانوي، فإن التقديرات المستقاة من 49 بلداً كانت خاصة فقط بطلاب المرحلة الإعدادية، نظراً لنقص المعلومات الخاصة بتغطية برامج التغذية المدرسية للمجموعات العمرية الأخرى. وبناءً على ذلك، فإن التقديرات المتعلقة بالأعداد الإجمالية المطروحة هنا كانت ناقصة نسبياً ولا تفي بشكل كامل بالمطلوب لأن الطلبة في سن المرحلة الابتدائية يشكلون 92% من عينات الدراسة المسحية (انظر الجدول4 للتغطية حسب العمر المدرسي).

الجدول 1 مصادر المعلومات والعينات المستهدفة والمستجيبة لبيانات المستفيدين ونسبة الاستجابة

مصادر المعلومات	العينات المستهدفة	العينات المستجيبة	نسبة الاستجابة
مسح برامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الغذاء العالمي	108	99	92%
مصادر أخرى:			
دراسات حالة وبحث في مواقع شبكة الإنترنت وتقارير	11	15	لا ينطبق
اتصالات مع جهات حكومية في البلدان العالية والمتوسطة الدخل	لا ينطبق	6	55%
تقديرات	لا ينطبق	49	لا ينطبق
المجموع	لا ينطبق	169	لا ينطبق

المصدر: مسح برنامج الغذاء العالمي حول التغذية المدرسية ودراسات الحالة وتقارير ومصادر أخرى

ومن بين النتائج المهمة المستخلصة من هذا الجانب أن وفرة المعلومات القطرية حول برامج التغذية المدرسية في الدول مرتفعة الدخل، غالباً ما تكون محدودة وأقل شمولية من بيانات يمكن مقارنتها ببيانات متوفرة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. 3 وكانت نسبة الاستجابة من الدول مرتفعة الدخل متدنية بشكل خاص، ونتيجة لذلك فقد تم الاستناد إلى منهج تقديري للبيانات المتعلقة بـ 45 بلداً من البلدان العالية والمتوسطة الدخل (انظر الشكل3 حول بيانات لعينات من بلدان حسب مجموعات الدخل).

الشكل 3 تفاصيل العينات بحسب مستويات الدخل والمصادر

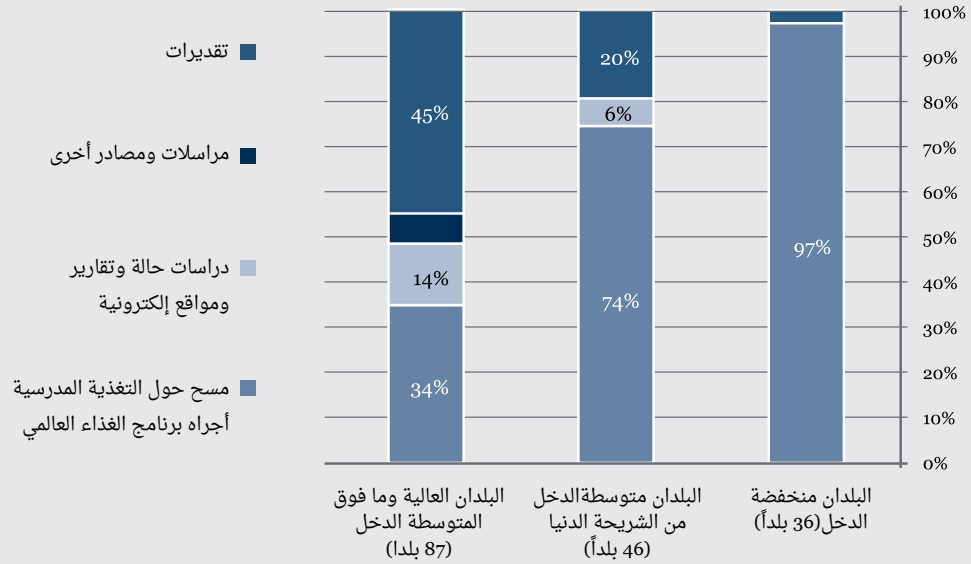

المصدر: مسح برنامج الغذاء العالمي لبرامج التغذية المدرسية دراسات حالة وتقارير ومصادر أخرى. مجموعة البلدان (169 بلداً)

إطار 3 ما هي أسباب محدودية المعلومات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية في البلدان العالية الدخل؟[19]

في حين أن مسألة صعوبة الحصول على معلومات حول التغذية المدرسية في البلدان العالية الدخل كانت مفاجئة، إلا أن هناك تفسيران محتملان لهذه الظاهرة يتمثل الأول في الطبيعةالمُرَكبّه لبرامج التغذية المدرسية في الكثير من تلك البلدان حيث تجمع المدارس بين المساحات المفتوحة لتناول الطعام إضافة إلى وجود نظام القسائم وانتشار ماكينات البيع الآلي وغيرها من الوسائل المتعددة التي تسمح للأطفال بالحصول على الوجبات المدرسية الأمر الذي يجعل من الصعب جمع المعلومات اللازمة حول توافر الأغذية وتكاليفها. أما التفسير الثاني فيكمن في طبيعة إدارة برامج التغذية المدرسية حيث تدار وتمول معظم البرامج إما من قبل إدارات المدارس أوالسلطات المحلية. ولم يتسن جمع المعلومات اللازمة حول التكلفة إلا من المدارس أو المناطق التي تقدم فيها الحكومات المركزية وجبات مجانية أو مدعومة.

وتتشابه منهجية برامج التغذية المدرسية في كافة البلدان العالية الدخل تقريباً، حيث تتعدد قنوات التمويل لتشمل وجبات مدفوعة الثمن من الآباء في بعض الحالات ووجبات مدعومة جزئياً أو كلياً من قبل الحكومات المركزية أو المحلية أو من المدارس ذاتها. عليه يكون من الصعب جداً الوصول إلى البيانات وتحديدها، كما أن هذه الطبيعة المُرَكبّه لا تساعد على جمع البيانات والمعلومات على المستوى المركزي. وفي البلدان التي تخضع فيها برامج التغذية المدرسية لمراجعات ومتابعات وإعادة تقييم مثل الولايات المتحدة الأميركية واليابان والمملكة المتحدة حدث تحسن نسبي في مستوى جودة جمع البيانات وتوافرها، لأن الحاجة لتقييم البرامج ومتابعتها ومعرفة الأثر الناجم عن تغير السياسات الحكومية تطلبت جمع البيانات اللازمة. لكن الاهتمام بجمع البيانات والمعلومات لا يشمل كل بلدان الشريحة العالية الدخل ولا يزال توافر المعلومات متفاوتاً من بلد إلى آخر.

[19] مساهمة من د. ميشيل نيلسون، مدير البحوث والتغذية في صندق ائتمان المدارس، المملكة المتحدة.

2-1 حجم المبالغ المستثمرة في برامج التغذية المدرسية سنوياً

استناداً إلى معلومات متوفرة حول عدد الأطفال الذين يتلقون وجبات مدرسية وكلفة التغذية المدرسية بالنسبة للطفل الواحد، فإنه من الممكن تقدير حجم الاستثمار السنوي العالمي في برامج التغذية المدرسية بما يتراوح ما بين 47 و75 مليار دولار، يأتي معظمها من الموازنات الحكومية.

ونظراً لعدم توافر معلومات حول الإنفاق السنوي الفعلي على التغذية المدرسية في معظم البلدان، فقد وضعت التقديرات في هذا التقرير بناءً على بيانات ثانوية، وليس استناداً إلى معلومات من ميزانيات الدول. وتستند التقديرات التي نوردها هنا إلى ما توصلت إليه الدراسات المسحية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي ومن أرقام تم تحديدها بناءً على البيانات المتوافرة حول المبالغ المرصودة لبرامج التغذية المدرسية من قِبل الحكومات على المستوى القُطري. كما استندت هذه التقديرات أيضاً إلى البيانات المتعلقة بكلفة الوجبة المدرسية للطفل الواحد والعدد الكلي للمستفيدين من البرنامج.

وقد تم تقدير أرقام الاستثمار العالمي الإجمالي عن طريق تطبيق مجموعتين مختلفتين من القيم الاستثمارية على عينتين مختلفتين من المستفيدين. وتقدم التقديرات الأربعة المستخلصة سلسلة من القيم المعقولة نسبياً.

ويقدم الجدول2 استنتاجاً من عينتين مستفيدتين، حيث تشمل العينة الأولى المستفيدين بناءً على العدد الإجمالي للدول التي استجابت للدراسة المسحية، والتي جرى حصرها بعد ذلك في الدول التي أبلغت عن عدد المستفيدين، وميزانيات التغذية المدرسية على المستوى القُطري. أما العينة الثانية فشملت بيانات المستفيدين في 169 بلداً شملها المسح الميداني الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي إضافة إلى مصادر معلومات وتقديرات أخرى، وتم تقليصها بعد ذلك إلى 154 بلداً.

الجدول 2 قياس عينات المستفيدين

			العينة النهائية	
العينة الأصلية	**عدد بلدان العينة الأصلية**	**البلدان التي أدلت ببيانات حول المستفيدين من برامج التغذية المدرسية**	**البلدان التي أدلت ببيانات حول ميزانية البرامج الوطنية أو تكلفة الطفل الواحد**	**عدد البلدان**	**عدد المستفيدين**
عينة المستفيدين 1	99 دولة شملها المسح	7 بلدان لم يتم الحصول فيها على معلومات حول المستفيدين	3 بلدان أدلت ببيانات حول المستفيدين لكنها لم توفر بيانات حول الاستثمار في برامج التغذية المدرسية	89 بلد	325 مليون مستفيد
عينة المستفيدين 2	169 بلداً شملها المسح أو جرت معها مراسلات أو اتصالات أو جرى البحث عن معلومات عنها في مصادر أخرى	14 بلداً لم يتم الحصول فيها على معلومات حول المستفيدين	بلد واحد أدلى ببيانات حول المستفيدين لكنه لم يقدم معلومات حول التكلفة أو الاستثمار	154 بلد	368 مليون مستفيد

المصدر: مسح برنامج الأغذية العالمي حول التغذية المدرسية ودراسات الحالة وتقارير ومصادر أخرى

وتم إجراء المقاربة الحسابية بالاستناد إلى حجم الإنفاق الكلي على برامج التغذية المدرسية ومتوسط كلفة الطفل الواحد من تلك البرامج بحسب مجموعات الدخل.[20] وتم الاعتماد كذلك في تقدير كلفة الطفل الواحد من برامج التغذية المدرسية على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر أخرى.[21]
وبدلاً من احتسابها على مستوى الدول، فإن تلك التقديرات في المجمل تم وضعها حسب مجموعات الدخل. كما تم تقدير قيم الميزانيات على المستوى القُطري لكل دولة بسعر الدولار في 2011 وقيم متوسط قيمة الكلفة بسعر الدولار في 2008 (لمزيد من المعلومات حول التقديرات الاستثمارية يُرجى مراجعة الملحق رقم 3).

ويظهر الجدول 3 الطرق الأربعة المستخدمة في تقدير حجم الاستثمار السنوي العالمي في برامج التغذية المدرسية. وبلغت قيمة أدنى تقدير 30 مليار دولار، في حين بلغت قيمة أعلى تقدير 75 مليار دولار وذلك باستخدام بيانات كلفة عام 2008 وبيانات المستفيدين في 2011. ووجد هذا التقرير أن العينة الثانية من التقديرات هي الأكثر شمولية، وبالتالي تعتبر معياراً للتقييم الأكثر دقة للاستثمار في برامج التغذية المدرسية. عليه فإن التقديرات الأكثر قرباً للدقة فيما يتعلق بتكلفة برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي تتراوح بين 47 و75 مليار دولار سنوياً.

الجدول 3 أربعة طرق لتقدير حجم الاستثمار السنوي في برامج التغذية المدرسية

العينة	**عدد البلدان**	**عدد المستفيدين**	**نوعية الاستثمار**	**الحجم التقديري للاستثمار (بالدولار)**
عينة المستفيدين 1	89	325 مليون	ميزانية مخصصة	30 مليون
	89	325 مليون	متوسط التكلفة بحسب مجموعة الدخل	58 مليون
عينة المستفيدين 2	154	368 مليون	ميزانيات مخصصة لـ 89 بلداً لديها بيانات متوافرة. تقديرات لمعدل التكلفة حسب مجموعة الدخل للبلدان الـ 64 المتبقية	47 مليون
	154	368 مليون	متوسط التكلفة بحسب مجموعة الدخل	75 مليون

المصدر: المسح العالمي للتغذية المدرسية لبرنامج الأغذية العالمي، دراسات حالة، مطبوعات البنك الدولي، واليونسكو، وجيلي إيه، ودرياناني آر. (تحت الطبع).
ملحوظة: حساب الاستثمارات مذكور بتفصيل أكثر في الملحق رقم 3.

3-1 تغطية برامج التغذية المدرسية

تعرّف التغطية بأنها نسبة الأطفال المستفيدين من برامج التغذية المدرسية من الملتحقين بالمدارس فعلياً. وفي حين يقدم هذا التقرير نتائج جميع المجموعات العمرية، ينحصر تحليل التغطية في طلبة المرحلة الابتدائية فقط، نظراً لمحدودية المعلومات حول تقسيم المستفيدين من التغذية المدرسية حسب المجموعات العمرية. ففي البلدان متوسطة الدخل، يحصل 49% من تلاميذ المرحلة الابتدائية على وجبات تحت مظلة برامج التغذية المدرسية، في حين لا يشكل هذا الرقم في الدول منخفضة الدخل سوى 18% (انظر الشكلين 4 و5).

[20] Gelli, A. and Daryanani, R. (forthcoming) هل برامج التغذية المدرسية في الدول منخفضة الدخل مستدامة؟ رؤية حول تكلفة التغذية المدرسية مقابل الاستثمارات في التعليم الابتدائي. نشرة الغذاء والتغذية.

[21] تم تعريف مجموعات الدخل على النحو التالي: الدخل المنخفض 1.025 دولار أ أقل، الدخل المنخفض – المتوسط 1.026 – 4.035 دولار، الدخل المرتفع – المتوسط 4.036 – 12.475 دولار، والدخل المرتفع 12.476 أو أعلى.

الشكل 4 تغطية برامج التغذية المدرسة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا

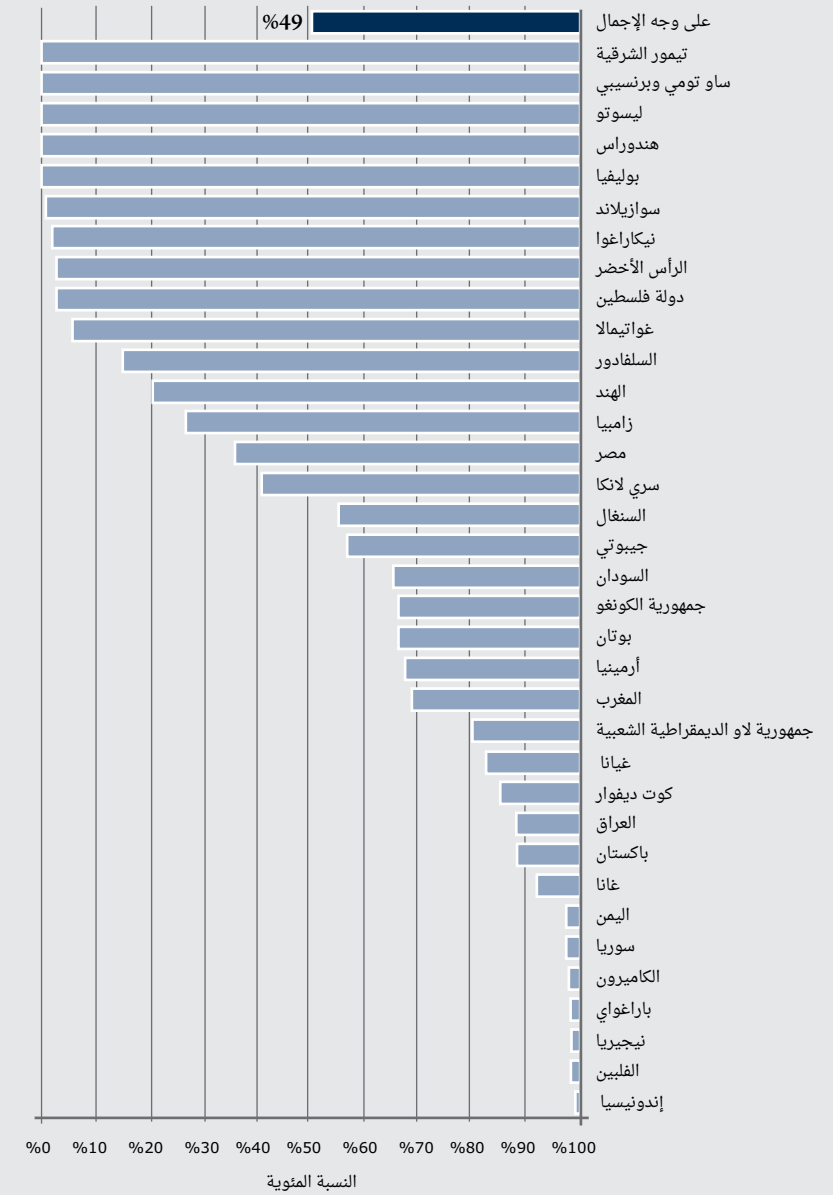

المصدر: المسح العالمي للتغذية المدرسية لبرنامج الأغذية العالمي، دراسات حالة، مطبوعات البنك الدولي، واليونسكو. N = 35 دولة.
يوجد مزيد من المعلومات عن هذه الحسابات في الملحق رقم 3.

الشكل 5 تغطية برامج التغذية المدرسة في البلدان منخفضة الدخل

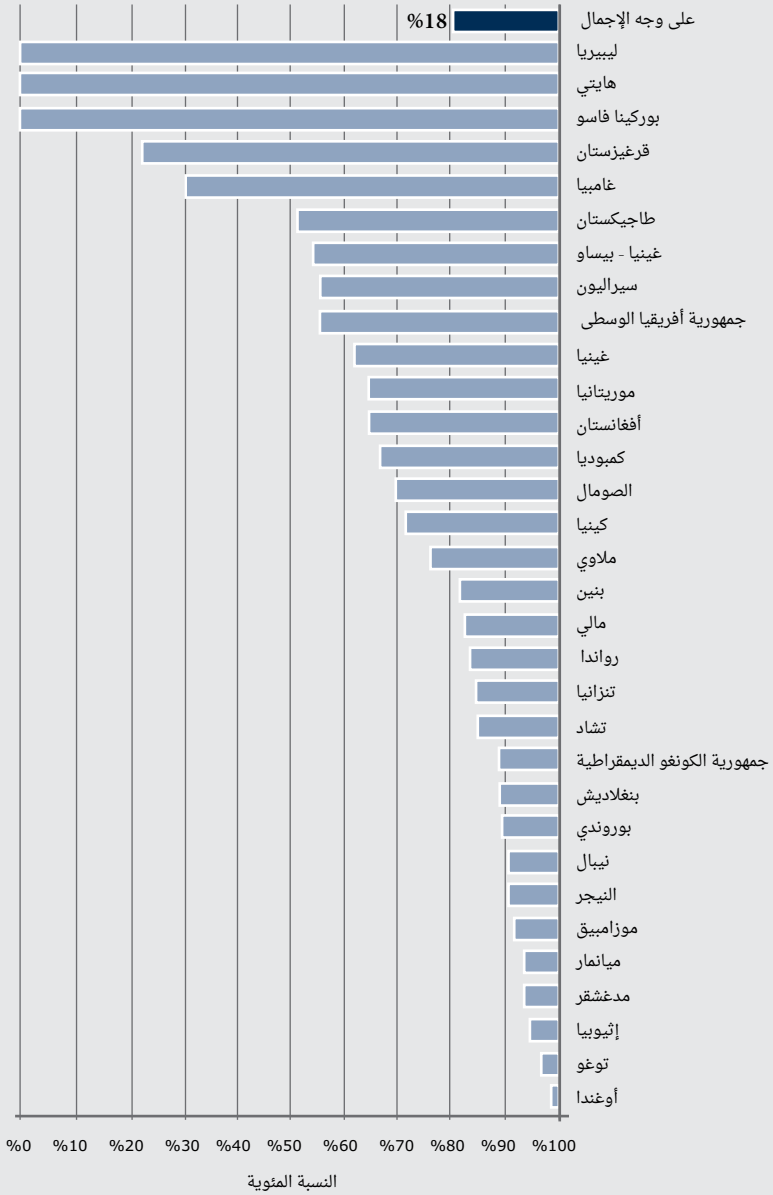

المصدر: المسح العالمي للتغذية المدرسية لبرنامج الأغذية العالمي، دراسات حالة، مطبوعات البنك الدولي، واليونسكو. N = 32 دولة.
يوجد مزيد من المعلومات عن هذه الحسابات في الملحق رقم 3.

وعلى الرغم من تلك الإحصائيات المتدنية إجمالاً بين الدول منخفضة الدخل، إلا أن هناك ثلاث دول تغطي تقريباً جميع تلاميذ المرحلة الابتدائية، وهي بوركينافاسو، وهايتي، وليبيريا. من ناحية أخرى، لا تشمل المعلومات الواردة هنا مستويات التغطية في الدول مرتفعة الدخل والدول متوسطة الدخل من الشريحة العليا نظراً لمحدودية المعلومات المتعلقة بهذه الدول.

كما تم تقدير تغطية كل دولة وفقاً لعدد المستفيدين من برامج التغذية المدرسية بناءً على المعلومات المذكورة في الردود الواردة في الدراسة المسحية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي حول برامج التغذية المدرسية على المستوى القُطري واستناداً إلى معايير أخرى تضمنت عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية بحسب تقديرات البنك الدولي للعام 2010. [22] أما في الحالات العديدة التي لم تتوافر فيها بيانات من البنك الدولي فقد قدر التقرير عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية باستخدام معادلة احتساب معدل التسجيل المدرسي بناءً على عدد السكان في سن الدراسة. وكانت تلك التقديرات متوفرة في بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم للعام 2011. [23] ونظراً لأن التعداد يشمل جميع طلبة المدارس (ما قبل الابتدائي، والابتدائي والثانوي)، فإن تقديرات المؤشر الخاص بتغطية تلاميذ المرحلة الابتدائية، اتخذت شكلاً تصاعدياً. وتشير بيانات دراستنا المسحية إلى أن 92% من المستفيدين من برنامج التغذية المدرسية هم في المرحلة الابتدائية، الأمر الذي يعني أن هذا الاختلاف لم يكن جوهرياً.

وقد تم احتساب التغطية لكل دولة من الدول بشكل منفصل إلى جانب مجموعات الدخل والتي تم احتسابها بناءً على عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية المسجلين في المدارس. وقد تم إيراد مزيد من المعلومات حول هذه التقديرات في الملحق رقم 3. ويتعرض الفصل التالي من هذا التقرير إلى منهجيات وطرق وتقديرات الاستهداف داخل الدول.

وقد أتاحت المعلومات المستخلصة من الدراسة المسحية معرفة المستوى الدراسي للأطفال المستهدفين بالبرنامج. وقدمت 105 دولة من بين 108 دول تسملت الدراسة المسحية المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية بيانات حول المستوى الدراسي للأطفال المستهدفين، كما هو موضح في الجدول رقم 4. ووجد المسح أن نصف الدول التي قدمت معلومات كانت تغطي حصراً تلاميذ المرحلة الابتدائية، في حين غطت 40% من تلك الدول إجمالي الأطفال في مرحلة ما قبل الابتدائي، والمرحلة الابتدائية، أو المرحلة الابتدائية والثانوية. أما النسبة المتبقية من الدول فغطت طلاباً من جميع المستويات الدراسية الثلاثة.

الجدول 4 تقديم الوجبات المدرسية في البلدان المختلفة بحسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي			البلدان	
ما قبل المدرسة الابتدائية	الابتدائي	الثانوي	العدد	النسبة
	✓		51	%49
✓	✓		30	%29
	✓	✓	12	%11
✓	✓	✓	12	%11

المصدر: المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية وتقارير ودراسات حالة ومصادر أخرى عدد البلدان المشمولة: 105 بلداً

[22] مؤشرات التنمية للبنك الدولي (2010).

[23] معهد اليونسكو للإحصائيات (2011).

4-1 مصادر تمويل البرنامج

تشكل مساعدات التنمية الخارجية، من منظور عالمي، نسبة ضئيلة في كلفة التغذية المدرسية الإجمالية، حيث تشكل أقل من 2% من الكلفة الإجمالية. لكن في الوقت الذي يتم فيه تمويل برامج الدول عالية ومتوسطة الدخل حصرياً من الإيرادات الداخلية (ضرائب وغيرها من المصادر)، تعتمد البرامج في الدول منخفضة الدخل على دعم الدول المانحة (انظر الشكل 6). حيث تغطي مصادر التمويل الخارجية في تلك الدول 83% من احتياجات البرنامج.

وقد تم استقاء معلومات التمويل من الدراسة المسحية المدرسية العالمية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي. وذكر المستجيبون للدراسة الميزانيات التي وضعتها الدول للتغذية المدرسية، ومصادر تمويل تلك الميزانيات. وتتضمن تقديرات الدول منخفضة الدخل تمويلات المنح الموجهة من خلال منظمة الأغذية العالمية. ولم تأخذ في الاعتبار تمويلات المانحين الموجهة من خلال المؤسسات غير الحكومية، أو المنظمات المجتمعية. وبناء على ذلك فإن نسبة التمويل عن طريق المنح، مقارنة بالتمويل الداخلي تعتبر قليلة الشأن.

الشكل 6 تفاصيل الإنفاق على برامج التغذية المدرسة بحسب مصادر التمويل

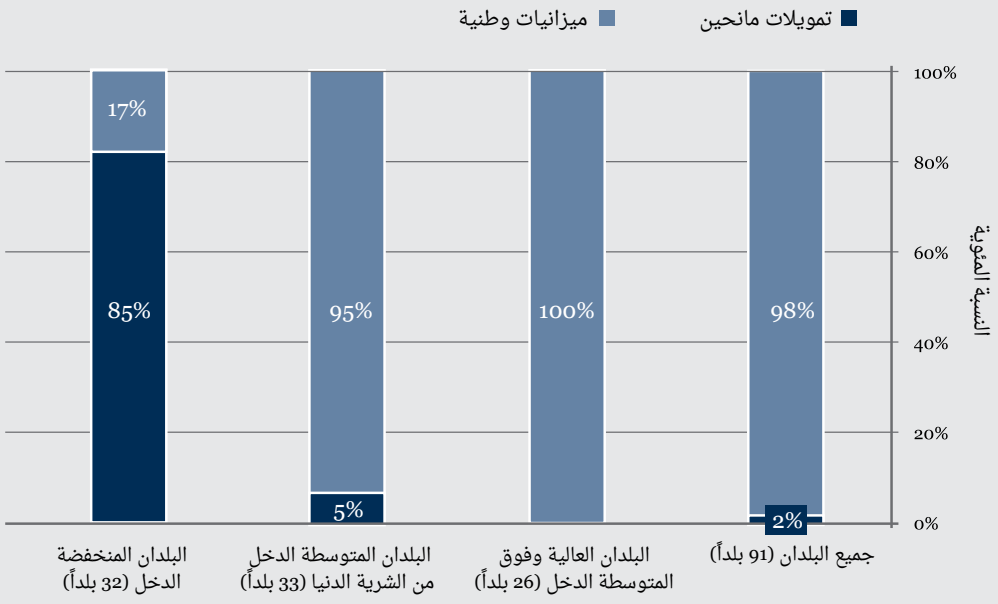

المصدر: مسح برنامج الغذاء العالمي لبرامج التغذية المدرسية دراسات حالة وتقارير ومصدر أخرى. مجموعة البلدان (169 بلداً)

5-1 كلمة أخيرة

إن احتساب أعداد المستفيدين من التغذية المدرسية والتغطية والاستثمار ليس بالأمر السهل، ونقدم هنا أفضل تقديراتنا الراهنة، وسنقوم بمتابعة تطور تلك الأرقام في السنوات المقبلة. واستناداً إلى هذه التجربة فإن الأمرين التاليين سيكوِنان العناصر الأساسية في محور المتابعة في المستقبل:

1. مواصلة الدراسات المسحية حول برامج التغذية المدرسية العالمية التي يجريها برنامج الأغذية العالمي. برهنت الدراسة المسحية التي أطلقت في مطلع 2012 ولقيت استجابة بلغت 92% على أنها طريقة ناجحة لجمع المعلومات لأنها تعزز الحضور الميداني الواسع لبرنامج الأغذية العالمي حيث كانت المكاتب القُطرية لبرنامج الأغذية العالمي فعالة في الحصول على المعلومات من المصادر الحكومية، وسيقوم برنامج الأغذية العالمي بصورة ممنهجة بجمع المعلومات من خلال الدراسات المسحية العالمية التي ستسمح بقياس التوجهات وتحسن بالتالي من دقة التقديرات.

2. تحسين جهود جمع المعلومات للدول عالية الدخل. جدير بالذكر أن جهود الحصول على المعلومات من مصادر أخرى مثل دراسة الحالات، والبحث في المواقع الالكترونية، ومخاطبة المسؤولين الحكوميين كانت لها نتائج متباينة. فقد كان حجم الاستجابة من الدول عالية الدخل متدنياً للغاية، الأمر الذي استدعى تقدير الأرقام لتلك الدول. وسوف يعزز برنامج الأغذية العالمي جهوده مع الشركاء لزيادة جودة البيانات الواردة من تلك الدول. وسيكون الهدف تنفيذ دراسة مسحية متكافئة وقابلة للمقارنة في الدول عالية الدخل.

WFP/Hetze Tosta/Honduras

تشير التقديرات والبيانات المتعلقة بحجم ونطاق تغطية واستثمارات وميزانيات برامج التغذية المدرسية والتي عرضناها في الفصل السابق، الى وجود اختلافات واضحة بين البرامج في مختلف الدول حسب اختلاف مستويات الدخل بينها، خاصة في ما يتعلق بالتغطية ومصادر التمويل. يستشكف هذا الفصل هذه الإختلافات بتفاصيل أكثر، حتى يتسنى فهم الآثار العملية لهذه الجوانب بصورة أفضل. في هذا الفصل، كما في بقية التقرير، تم تحديد مستويات الدخل وفقاً لمعايير البنك الدولي. وبناء على هذه المعايير، تم الجمع بين الدول ذات الدخل العالي والدخل فوق المتوسط، والتي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها 1.036 دولار على الأقل، لأن خصائص برامج التغذية المدرسية فيها متشابهة. أما الدول التي يبلغ متوسط مستوى الدخل فيها ما يساوي أو يقل عن 1.025 دولار فيتم تصنيفها كدول ذات مستوى دخل دون المتوسط (إنظر الإطار 2).

هناك نتيجتان مهمتان نخلص اليهما من خلال هذا التحليل، أولاً: أن الإختلاف الواضح في البرامج ما بين الدول ذات مستويات الدخل العالي والمتوسط والمتدني، يشير الى أن مستوى دخل الدولة يرتبط بمدى حجم ومستوى دمج هذه البرامج في سياستها القومية. البرامج في الدول ذات مستويات الدخل العالية، ومستويات الدخل فوق المتوسط، أكثر رسوخاً، ما يعني تميزها بأُطر تنظيمية موحدة، وتمتعها بأطر مؤسسية أقوى. على سبيل المثال كثيراً ما نجد في مثل هذه الدول سياسة تقوم على تحصيل دخل من قطاعات الأسر الغنية وتحويلها لصالح تغذية الشرائح الضعيفة. وعلى العكس، لا نجد هذا العامل موجوداً في الدول ذات الدخل المتدني، حيث يقل دمج هذه البرامج في سياستها القومية. وهذا يشير الى ضرورة وجود دور لشركاء التنمية لدعم الدول ذات الدخل المتدني عن طريق توفير أُطر لبرامج أكثر فاعلية ويمكن تطبيقها على أرض الواقع.

ثانياً، هناك دعم سياسي متزايد لبرامج التغذية المدرسية، ومطالب بتوفير إرشادات مدعومة بالدلائل حول التغذية المدرسية. وفي هذا الإطار تم وضع أسس وتصورات إجراء دراسة إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية، من أجل الدول ذات الدخل المتدني، لكن وبعد التعداد السكاني للعام 2009 ، تزايدت الطلبات على هذه البرامج من عدد من الدول المتقدمة، من بينها روسيا والصين، والتي تسعى لتقديم دعم اجتماعي لمواطنيها. وما يشير أكثر الى تزايد الطلب على المعلومات والأفكار في هذا الجانب، هو حقيقة أن التقرير الأصلي قد تمت ترجمته الى اللغات العربية، الصينية والاسبانية، كما تشير المشاركة المتنامية في المنتدى الدولي لتغذية الطفل، الى تنامي الرغبة في البحث حول برامج التغذية المدرسية، وهو المنتدى الذي أصبح المنصة والمحفل العالمي الأكبر للحكومات والمنظمات المدنية المشاركة في برامج التغذية المدرسية، في ظل وجود تمثيل متزايد على المستويات السياسية العليا. هناك تصميم واضح ليس فقط على توسيع نطاق البرامج الموجودة، بل أيضاً على تطوير جودتها ومدى فعاليتها. وبرغم كل العقبات المالية، نجد أن هناك على الأقل ثمانية من الدول ذات الدخل المتدني قد أنشأت برامج قومية للتغذية المدرسية منذ العام 2000. وهناك وجود كبير لفرص تقديم المنح ووسائل الدعم للدول ذات الدخل المتدني لتصميم وتنفيذ برامج أكثر كفاءة وفعالية ويمكن تطبيقها على أرض الواقع.

بالنظر الى هذه التحليلات، يبرز لنا سؤال مُلح، وهو ما إذا كان هناك مستوى معين من الدخل تحتاج الدولة للوصول اليه حتى تتمكن من التحول إلى تطبيق برامج تدار على المستوى القطري. وهذا الجانب يظهر بشدة ما بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل دون المتوسط. أما بلوغ مستوى الدول ذات الدخل العالي فربما يشير الى جاهزية الدولة لإدارة وتمويل برنامج وطني للتغذية المدرسية. لكن اثبات هذه الفرضية بشكل قاطع يحتاج إلى المزيد من البحوث والدراسات.

2 هل يؤثر مستوى الدخل في برامج التغذية المدرسة التي تنفذها البلدان؟

الفصل الثاني

WFP/Deepesh Shrestha/Nepal

2-1 التغذية المدرسية في الدول ذات الدخل العالي والدخل فوق المتوسط

الكثير من المعلومات عن التغذية المدرسية في هذه الفئة لازالت غائبة. في هذا الفصل نقدم بيانات متاحة من مسح عالمي أجراه برنامج الأغذية العالمي حول التغذية المدرسية إضافة إلى معلومات من دارسات حالات، ونتائج أخرى تم استقاؤها من تجارب شركاء البرنامج.

كان نظام التغذية المدرسية في الدول ذات الدخل العالي، موجوداً منذ فترة ليست بالقصيرة، وربما تواجد منذ منتصف القرن العشرين (إنظر الشكل 9). وتفيد معلومات المسح العالمي للتغذية المدرسية والذي أجري تحت اشراف برنامج الأغذية العالمي، الى أن معدل عمر أنظمة التغذية المدرسية في هذه البلدان المتقدمة يبلغ حوالي 38 سنة. هذا المؤشر ومؤشرات مهمة أُخرى تجدها في الجدول 5.

بحسب المسح، هناك اهتمام متجدد ببرامج التغذية المدرسية في العديد من البلدان ذات مستويات الدخل العليا، وهذا، من جانب، يأتي بسبب الحاجة للوقوف أكثر على أسباب زيادة الوزن والسمنة، ومن جانب آخر يأتي نتيجة لتنامي الوعي بالدور الكبير الذي يلعبه الغذاء في صحة الطفل ومستوى التحصيل الأكاديمي والتفاوت الصحي ما بين الطلاب. وفي هذا الإطار تم وضع [24] معياراً في العديد من البلدان، تهدف الى وضع حد لمحتويات الطاقة في الوجبات، وتطوير التوازن الغذائي في الأطعمة المقدمة، على سبيل المثال باستهلاك المزيد من الخضروات والفواكه (انظر دراسات الحالات 1 و 2).

دراسة حالة 1 التعامل مع الوزن الزائد والسمنة لدى الأطفال – تجربة اليابان والمكسيك [25,26]

قامت كل من المكسيك واليابان مؤخراً باعادة تصميم أنظمة التغذية المدرسية للتعامل مع تزايد مستويات زيادة الوزن بين الأطفال. ويتم تنفيذ نظام التغذية المدرسية في اليابان منذ أكثر من 120 عاماً، بينما بدأ تطبيق تقليد الإفطار المدرسي في المكسيك منذ العام 1929. يغطي البرنامج الياباني حالياً كل المدارس الأساسية والثانوية تقريباً في حين يصل البرنامج المكسيكي الى ربع أطفال المدارس تقريباً.

وفي اليابان، شكّل إصدار القانون الأساسي للتعليم الغذائي في العام 2005، تحولاً في أهداف أنظمة التغذية تجاه زيادة جرعة التوعية الغذائية وسلط الضوء على عادات الغذاء الصحي دون التركيز على جانب نقص التغذية. وشكّل قانون وجبة الغداء المدرسية، تركيزاً جديداً على أهمية تواجد أخصائيين للحمية والتغذية. ويتشارك الأطفال والآباء والأمهات في أنشطة معرفية للتعليم والطبخ بجانب جلسات النصح. وتم استثمار أموال كبيرة من أجل تعيين أخصائيين للتغذية، بلغ عددهم 4 آلاف بحلول العام 2012. ولتعزيز شعور الارتباط بالمجتمع تمت إضافة مكونات محلية الصنع للوجبات المدرسية. واليوم يتم تقديم الوجبات التي تتكون غالباً من اللبن، والخضروات والخبز أو الأرز إلى جانب أنشطة التوعية الغذائية إلى أكثر من 5 ملايين طفل.

أما في المكسيك، فقد تم تعديل نظام وجبة الإفطار المدرسي في العام 2007، للتعامل مع العبء المزدوج المتمثل في الوزن الزائد ونقص التغذية، بجانب التعامل الأفضل مع الإحتياجات المحلية المتنوعة، وقد أدى إدراك عدم توافق البرامج التي تدار مركزياً مع الأذواق وثقافات الطعام المحلية، إلى تحويلها إلى نظام الإدارة اللامركزية في العام 1997. أيضاً أصبح تزايد عدد السكان الذين يعانون من زيادة الوزن، والسعرات الحرارية العالية في الوجبات المعدة في الأصل لمكافحة نقص الوزن، يشكل مصدر قلق للدولة.

[24] Harper, C., Wood, L. and Mitchell, C. 2008. توفير التغذية المدرسية في 18 دولة، لندن: صندوق ائتمان التغذية المدرسية.

تم إعادة تشكيل أهداف البرنامج. تم إصدار معايير تغذية جديدة لتوجيه محتوى وجبات الطعام مع وضع حدود صارمة للسكر والدهون. أصبح استخدام الحليب منزوع الدسم، والحبوب الكاملة والفواكه والخضروات الطازجة أولوية وتم التركيز على تقديم الأطعمة التقليدية في النظام الغذائي المكسيكي، المعروفة بأنها غنية بالمغذيات الدقيقة الهامة. مع تقديم وجبات الطعام، يتم تقديم برامج التثقيف الغذائي التي تستهدف كل من الأطفال وأولياء أمورهم (الذين يتطوعون لإعداد الوجبات). يتلقي أكثر من خمسة ملايين طفل الآن وجبة فطور متوازنة في جميع دول الاتحاد.

[25] Oji, M. تعزيز التغذية المدرسية من خلال برامج الغداء المدرسي في المدارس اليابانية، مدير إدارة التثقيف الصحي المدرسي، ورشة عمل حول نظام التغذية المدرسية في اقتصادات APEC، 28-29 يونيو 2012.

[26] حكومة المكسيك وبرنامج الأغذية العالمي 2012، Estudio de Sistema nacional para el desarrollo integral de la familia (DIF), Caso: Programa Desayunos Escolares de Mexico

دراسة حالة 2 إدارة التغيير في المملكة المتحدة – تطور المعايير الغذائية [27]

تمت إعادة تشكيل أهداف البرنامج، حيث صدرت معايير جديدة للتغذية لتحديد محتويات الوجبة بوضع حدود لكميات السكر ومحتويات الدهون. وقد أصبح استعمال الحليب منزوع الدسم، وحبوب القمح، والفواكه الطازجة والخضروات أولوية في وجبات الطعام، كما تم التأكيد على الأطعمة التقليدية في النظام الغذائي المكسيكي، وهي معروفة باحتوائها على مغذيات دقيقة ذات أهمية كبيرة. وأصبح التثقيف الغذائي ملازماً للوجبات التي يتناولها الاطفال وكذلك آبائهم (الذين يتطوعون للمشاركة في إعداد الوجبات). والآن أصبح هناك اكثر من 5 ملايين طفل يستفيدون من وجبة الإفطار المتوازنة في كل أرجاء البلاد. تنفذ المملكة المتحدة (إنجلترا، واسكتلندا، وويلز وشمال آيرلندا)، برامجاً راسخة للتغذية المدرسية. وتختلف مستويات التغطية لكنها لا تخرج عن نطاق 35 الى 50% من البلاد. وفي حين أن أغلب الأطفال يدفعون مبالغاً مقابل الحصول على وجبة، نجد أن هناك أيضاً نظام يسمح بتقديم وجبات مجانية لأطفال العائلات ذات مستويات الدخل المتدني، والتي تتلقى دعم التأمين الاجتماعي.

منذ العام 2000، أطلقت المملكة المتحدة مبادرات واسعة لتطوير جودة الطعام المدرسي وتوفيره للطلاب، فخرجت برامج مثل: محاربةالجوع من أجل النجاح (اسكتلندا)، فتح الشهية للحياة (ويلز)، الطعام المدرسي: الدرجات الكاملة (ايرلندا الشمالية) وائتمان الطعام المدرسي في انجلترا. خرجت تلك المبادرات نتيجة لانتشار السمنة وسط طلاب المدارس، لكن أيضاً عملت لتوفير شبكة أمان غذائي أفضل لأطفال العائلات الفقيرة. تم عرض توجيهات تطوعية لمتعهدي وجبات الطعام لتطوير جودة الوجبات المقدمة للأطفال، إلا ان ذلك لم يأت بالنتائج المطلوبة، بعدها تم فرض معايير، لتكون بداية من العام 2013 معايير الوجبات المدرسية إلزامية في كل من إنجلترا، واسكتلندا، وويلز وشمال آيرلندا.

في اسكتلندا، وويلز وشمال آيرلندا قامت المكاتب الحكومية بجهود لتطوير جودة برنامج التغذية المدرسية. وفي استجابة لسلسلة البرامج التلفزيونية في 2005 لمقدمها الطباخ الشهير جيمي اوليفر، والذي شن حملات انتقادية حول تدني جودة الغذاء المدرسي، أنشأت حكومة إنجلترا برنامج ائتمان الأغذية المدرسي في العام 2006 بمبلغ 38 مليون جنيه استرليني (61 مليون دولار) خلال 6 أعوام. كما قامت الحكومة بتقديم دعم مالي بمبلغ 480 مليون جنيه استرليني (771 مليون دولار) خلال 6 أعوام (0.18 الى 0.22 دولار للوجبة، لدعم الإنتقال الى مستوى الغذاء الصحي، وكذلك المراقبة والتقييم على المستوى المحلي.

إنطلق ائتمان الغذاء المدرسي في إنجلترا كمنظمة قومية لإدارة التغيير، وكانت تعمل وحدها في المملكة المتحدة. عملت المنظمة مع الحكومة لتطوير المعايير ووضع القوانين. دعمت متعهدي تقديم الوجبات المدرسية وكذلك التلاميذ وآبائهم لفهم الحاجة الى التغيير، وقدمت دعماً عملياً عبر التوجيهات، والمؤتمرات، والتسويق والرسائل

القصيرة. إضافة لذلك قامت بتنظيم عمليات مسح دورية على متعهدي تنظيم الوجبات لتراقب مدى امتثالهم للمعايير، وتقوم بتقييم مدى التغيرات التي طرأت على وجبة الغذاء المدرسي، وكذلك القائمين على أمر الوجبات بجانب العواقب التي تقف في وجه التغيير المنتظر.

وأوضح تقييم لعمل ائتمان الغذاء المدرسي أن منظمة التغيير القومية تكلف أقل نسبياً بالنظر الى الميزانية العامة للغذاء المدرسي والى الفائدة المحتملة فيما يتعلق بصحة الأطفال. على سبيل المثال، في العام الدراسي 2010-2011 استفاد حوالي 270.000 طفل إضافي من وجبة الغداء المدرسي زيادةً عن العام الدراسي 2007-2008. فيما يتعلق بالدعم المباشر للإئتمان خلال مجمل فترة عمله، ومع الأخذ في الإعتبار العقبات الأولية لبدايته، فانه يكلف 141 جنيه استرليني (227 دولار) لوجبة غداء التلميذ في كل مدرسة جديدة (83 مليون جنيه استرليني مقابل 270.000 تلميذ). ورغم أن الأثر الطويل على تناول وجبة الغداء المدرسي لم يُعرف بعد، إلا أن هناك ما يشير الى الالتزام بالأنظمة الغذائية بين الصغار والكبار. لذا فان 141 جنيه استرليني (227 دولار) تمثل تكلفة متواضعة مقابل الشخص الواحد إذا ما قورنت بالصحة التي سيتمتع بها، والفوائد التعليمية والتوظيفية التي سيعيش بها خلال حياته والتي يمكن أن تبدأ بالطعام الصحي في المدرسة.

يمكن حساب التغطية بطرق أخرى، على سبيل المثال يمكن القول أن هناك 3 ملايين طفل في إنجلترا يستفيدون كل يوم من الوجبة المدرسية. تكلفة حصول الطفل على وجبة مدرسية صحية سنوياً (على ضوء تكلفة إنشاء وإدارة ائتمان الأغذية المدرسي على مدار 6 اعوام) تعادل 38 مليون جنيه استرليني (61 مليون دولار) مقسمة على 3 ملايين طفل و6 أعوام، وهو ما يعادل 2.11 جنيه استرليني (3.39 دولار). اخيراً، يمكن التعبير بالأرقام عن تكلفة دعم ائتمان الأغذية المدرسي فيما يتعلق بعدد الوجبات المدرسية المقدمة خلال فترة عمل الائتمان. إذا كانت التكفلة الدورية مقابل الطفل تساوي تقريباً 2.11 جنيه (3.39 دولار) وهناك تقريباً 190 يوماً مدرسياً في العام الدراسي، فإن ائتمان الغذاء المدرسي يصرف 1.1 بنس استرليني (0.018 دولار) مقابل وجبة الغداء المدرسي (2.11 جنيه استرليني/ 190 يوماً). 1.1 بنس مقابل وجبة طعام تعتبر قيمة ضئيلة لصرفها على تمويل منظمة لإدارة التغيير تمكنت من تحقيق تأثير واضح في سرعة ومدى توسع التغيير في خدمات الغذاء المدرسي خلال فترة 6 أعوام. وقد حدثت تطورات في هذه الناحية في كل من اسكتلندا، ويلز وشمال ايرلندا، إلا أنها لم تحظى بالتوثيق الكافي، ولم تُعرف بعد تكاليفها بصورة واضحة.

[27] من إعداد د. مايكل نيلسون، مدير البحوث والتغذية في صندوق الغذاء المدرسي.

قام عدد من الدول ذات الدخل فوق المتوسط ببعض التحديثات فيما يتعلق بعمليات الإمداد الغذائي واجراءات الشراء والمناقصات. قامت شيلي، على سبيل المثال باعادة تشكيل نظام المناقصات للتغذية المدرسية من أجل زيادة الشفافية وتقليل التكلفة مقابل الحصول على خدمات الشركات الخاصة لمتعهدي الوجبات المدرسية. تمكنت البرازيل أيضاً بنجاح من ربط التغذية المدرسية بانتاج المزارع المحلية، مما حقق نتائج إيجابية لكل من الأطفال وقطاع الزراعة والإقتصادات المحلية (انظر دراسة الحالة 8).

في الدول ذات الدخل العالي، تتوفر خدمة التغذية المدرسية بصورة عامة لجميع الأطفال، وبرغم ذلك، نجد أن بعض الأطفال يدفعون مقابل وجبة الغداء بينما يحصل عليها آخرون مجاناً أو بمبلغ أقل. وهناك دول قليلة تقوم بتوفير الوجبات المدرسية مجاناً لكل مدارس الأطفال (مثال، نظام التغذية المدرسية العامة). أبرز الاستثنائات بين دول هذه الفئة هي السويد وفنلندا.[28] الأطفال الذين يتم اعتبارهم مستحقين للوجبات المدرسية المجانية، هم الذين يعيشون في أُسر ذات مستويات دخل ضعيفة، وذلك باستخدام معيار معين (الأُسر ذات الدخل الذي يقل عن حد معين، أو الأطفال الذين يعيشون في أُسر تتلقى معونات حكومية مثل دعم الدخل أو بدل رعاية للطفل). ولأنها تستهدف أطفال معيّنين وتقدم لهم وجبات مجانية، فان هذه البرامج يشار اليها بالبرامج الموجهة نحو أفراد. ونجد ان 30% من البلدان في هذه الفئة، تستخدم منهجيات استهداف فردية (انظر الشكل 7 والجدول 5).

[28] Harper, C., Wood, L. and Mitchell, C. 2008. توفير التغذية المدرسية في 18 دولة، لندن: صندوق اتئمان التغذية المدرسية.

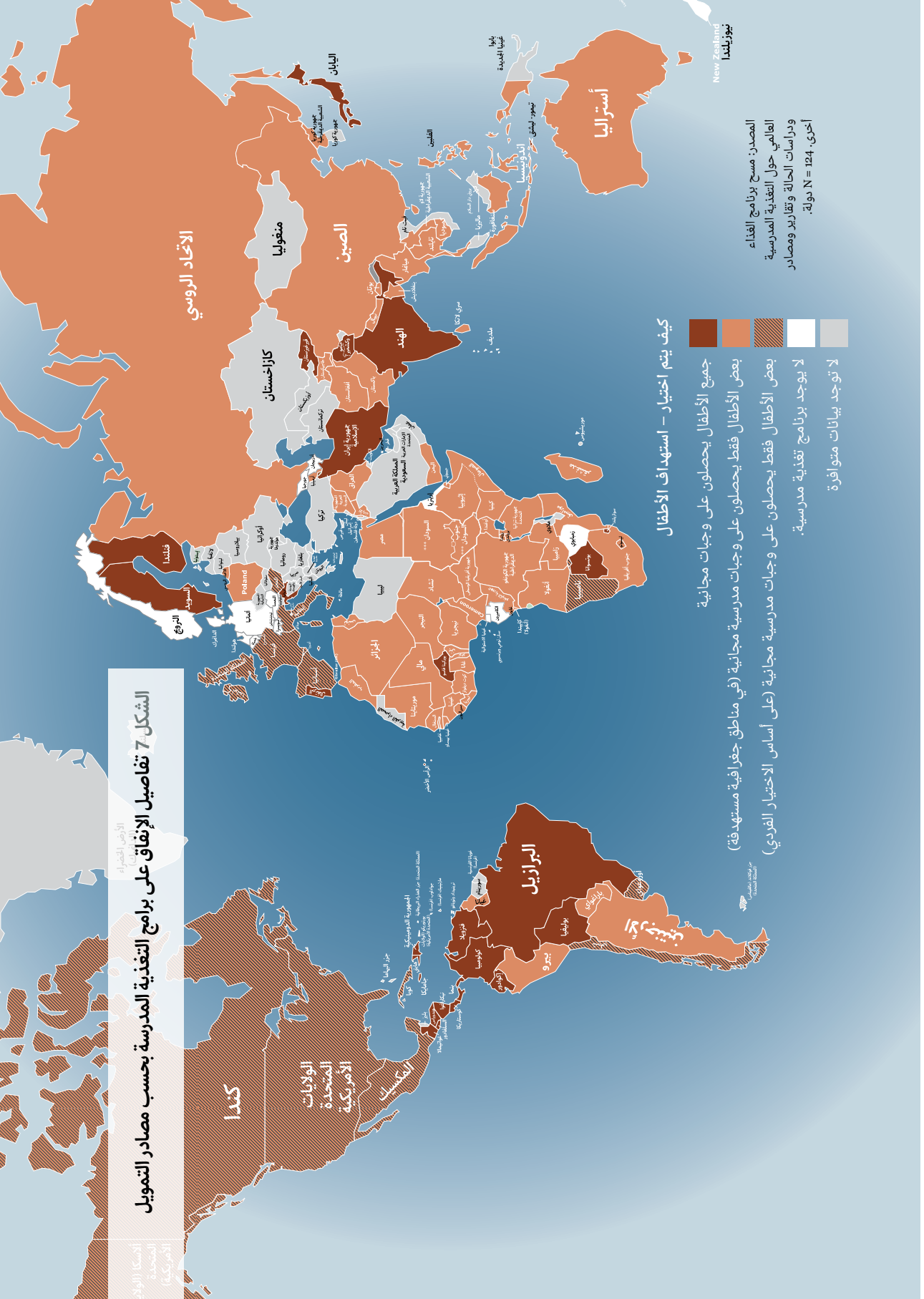

أثبتت التجارب مع شبكات التأمين وآليات الحماية الإجتماعية الأُخرى بصورة عامة أن برامج الاستهداف الفردي أكثر فاعلية، فهي ترفع من احتمال وصول أكبر نسبة من الموارد الى الأطفال الأكثر فقراً. وفي حالات التغذية المدرسية حيث تكون الخدمات معروضة لكل الأطفال باسعار مختلفة، فان هذه البرامج تضم عامل استرداد التكاليف، حيث يغطي أطفال العائلات ميسورة الحال، بصورة غير مباشرة، جزء من تكاليف وجبات اطفال الأُسر متواضعة الحال.

لكن نجد أن عملية تحديد المستحقين لهذه البرامج، وتطبيق هذه الاستحقاقات وحماية الاطفال من وصمهم بأنهم أصحاب الوجبات المجانية، هي عملية شديدة التعقيد. أولاً، يتطلب الأمر وضع نظم متطورة لتحليل مستوى الفقر والضعف للأطفال وعائلاتهم. ثانياً هناك حاجة لوجود نظام فعال لإختيار، وتسجيل ومتابعة المستفيدين من البرامج، لمعرفة ما إذا كانو يستفيدون من هذه البرامج. لذا فان هذا النوع من البرامج، والذي يختار الاطفال بشكل فردي، نجده بكثرة في الدول ذات مستويات الدخل العالية.

وتكلّف البرامج في الدول ذات الدخل العالي والدخل فوق المتوسط، حوالي 371 دولار لكل طفل في العام (هناك معلومات أكثر عن التكلفة تجدها في الفصل 4).

2-2 التغذية المدرسية في الدول ذات مستوى الدخل دون المتوسط

نجد أن متوسط عمر برامج التغذية المدرسية في الدول ذات الدخل فوق المتوسط يبلغ 21 سنة، فمنذ العام 2008، ارتقت العديد من الدول ببرامجها للتغذية المدرسية. وما يشير الى تزايد الطلب على هذه البرامج هو ما خرج به تحليل للبرنامج في 20 من الدول ذات الدخل دون المتوسط، و22 من الدول ذات الدخل المتدني، مستخدماً بيانات من المسح العالمي للعام 2012 وقبل بيانات العام 2008، حيث يظهر أن متوسط البرامج في هذه الدول قد تضاعف في الحجم خلال هذه الفترة، وهو ما جاء في الغالب نتيجة الإرتقاء بالبرامج في الدول ذات الدخل دون المتوسط (إنظر الإطار 8).

الشكل 8 التغير في مستويات تغطية برامج التغذية المدرسة خلال الفترة ما بين 2008 و2012

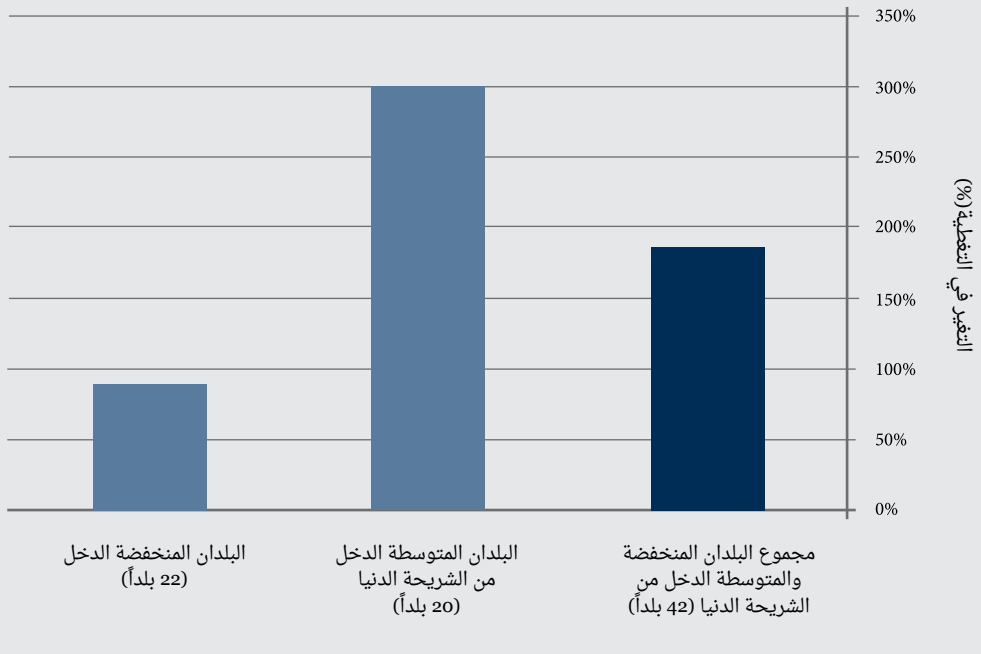

ملاحظة: نسبة التغير في عدد الأطفال الذين وصلت إليهم برامج التغذية المدرسية خلال الفترة ما بين 2008 و2012
المصدر: مسح برنامج الغذاء العالمي حول برامج التغذية المدرسية مجموع البلدان (91 بلداً)

وتستهدف 74% من البرامج هذه الفئة من الدخل، جغرافياً، ما يعني أن مناطق بعينها تتلقى الوجبات المدرسية استناداً إلى حزمة من المعايير، مثل أعلى معدلات الفقر أو أدنى معدلات التحصيل الأكاديمي.
ربما تتلقى كل المدارس في منطقة ما، وكل الأطفال في هذه المدارس، وجبات مدرسية مجانية. لكن في بقية البلاد ربما لا تكون الوجبة المدرسية متوفرة بصورة عامة للأطفال، حتى لو كانت لديهم المقدرة على الدفع لشرائها. هذا يعني أن الأستهداف الجغرافي يكون وسيلة أسهل نسبياً لإختيار المستفيدين من الخدمة، لأنها لا تتطلب تسجيل أو عمليات إختيار معقدة.

ولكن طبقاً لأدبيات الرعاية الاجتماعية، فان الجانب السلبي لطريقة الإختيار هذه، هو أن الأطفال غير الفقراء والذين يعيشون في مناطق جغرافية فقيرة، يتلقون نفس الوجبة المجانية التي يتلقاها الاطفال الأكثر فقراً. لا تعتبر هذه مشكلة في البلدان ذات معدلات الفقر العالية حيث البرامج موجهة فقط الى المناطق الأكثر فقراً، لأنه في هذه الحال فان الخدمة لا بد أنها ستذهب الى فقراء. لكن اتساع رقعة تغطية البرامج في الدولة، يقود الى زيادة فرصة تقديم وجبات مجانية للمزيد من الأطفال حتى ولو كانو قادرين على الدفع لنيلها. [29]

[29] Grosh, M., del Ninno, C., Tesliuc, E. and Ouerghi, A. 2008. من أجل الحماية والتعريز: تصميم وتنفيذ شبكات أمان فعالة، اشنطن العاصمة، البنك الدولي

عامل آخر ربما يكون له تأثير على مدى وصول فائدة البرامج الى الأسر الأكثر فقراً، وهو أن بعض الحكومات تحرص على التأكد أن كل مناطق الدولة تصلها نفس تغطية برامج التغذية المدرسية، وهذا بالتأكيد يزيد من رصيدها السياسي إلا أنه يقلل من فاعلية عملية الإستهداف. في بعض الحالات، نجد أن بعض الحكومات تميل أحياناً الى تفضيل تغطية مناطق الحضر على حساب المناطق الريفية، أو الميل الى المدارس التي تملك البنية التحتية أو يسهل الوصول اليها عن المدارس التي تحتاج الى المزيد من الإستمثار في البنية التحتية أو الخدمات اللوجستية لكنها تضم عدداً أكبر من الأطفال الفقراء.لذا من المهم الأخذ في الإعتبار ضرورة أن تصل الخدمة بالفعل الى الأطفال الفقراء، وهذه تعتبر مشكلة بالنسبة للدول في كافة فئات الدخل، لكنها مشكلة أكثر أهمية للدول في فئات الدخل المتدني والدخل دون المتوسط، حيث توجد الكثير من القيود المالية.

في المتوسط، نجد أن البرامج في الدول ذات الدخل دون المتوسط، تصل الى حوالي 49% من تعداد المدارس الأساسية، وتبلغ تكلفتها 56 دولار لكل طفل في العام. وكشفت دراسة أُجريت في أميركا اللاتينية أن برامج التغذية المدرسية في أربع دول تصل بالفعل الى الذين يستحقونها من الفقراء. [30] بحسب الدارسة، تذهب حوالي 60% من فائدة هذه البرامج إلى السكان الأكثر فقراً والذين يمثلون خُمس تعداد السكان. لسوء الحظ ليست هناك دراسات مقارنة توضح كيف تتوزع الفائدة على السكان في الدول ذات الدخل المتدني. وتقدم مثل هذه التحليلات فرصة لرفع جودة البرامج، مثلما تم تنفيذه مؤخراً في غانا (إنظر دراسة الحالة 13). ويجب أن يتم مثل هذا العمل بشكل دوري من أجل تقييم مدى فاعلية برامج التغذية المدرسية في مختلف البلدان.

تتمثل بعض الإستثناءات التي نجدها في طريقة الاستهداف، في دول غواتيميلا والهند، والتي تطبق طريقة تغذية مدرسية شاملة (انظر دراسة الحالة3). هذه الدول تتبنى وسائل تستند الى الحقوق، حيث يوجد قانون أو لائحة تقول ان كل الأطفال في مدارس الدولة يستحقون الحصول على وجبة مدرسية. وهو ما يرتبط ببسط الأمن الغذائي وحقوق التعليم. لكن رغم ذلك نجد أن كلمة شامل بالقانون لا تعني بالضرورة شامل فعلياً، حيث نجد أن بعض البلدان لازالت تواجه صعوبات في تعزيز قدراتها لإيصال نفس الخدمات لكل الأطفال.

[30] Lindert, K., Skoufias, E. and Shapiro, J. 2006. ما مدى فاعلية التحويلات العامة في إعادة توزيع الدخل فيالدول منخفضة الدخل؟ وفي إعادة توزيع الدخل على الفقراء والأغنياء: التحويلات العامة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

دراسة حالة 3 برنامج وجبة منتصف اليوم في الهند [31]

تمتلك الهند أكبر برنامج للتغذية المدرسية في العالم، ففي 2011 وصلت برامجها الى 113.6 مليون طفل. وتهدف وجبة منتصف النهار، والتي انطلقت في العام 1995، الى تأكيد حصول كل الأطفال على تعليمهم الأساسي ورفع مستوى التغذية في فصول المدارس الأساسية. أصدرت المحكمة العليا في البلاد، حكماً تاريخياً في العام 2001، قضى بان التغذية المدرسية هي حق من حقوق كل أطفال المدارس الأساسية، وأمرت بتكليف المدارس بتوفير وجبة منتصف النهار. نتيجة لذلك اتسعت رقعة التغطية في البلاد (باكثر من 10% في الفترة ما بين 2001 الى 2011)، على الرغم من وجود الكثير من الفوارق الإقليمية، وهو ما يأتي في الغالب نتيجة القيود المالية في الإقليم. وفي المقابل ارتفعت ايضاً جودة السلة الغذائية وتطورت كذلك المبادئ التوجيهية الغذائية.

تعتبر وجبة منتصف النهار في الهند، مثالاً جيداً لنهج التشغيل المزدوج بوجود عمليتين منفصلتين لإجراءات الشراء: واحدة للحبوب الغذائية وهي المدعومة مركزياً عن طريق مؤسسات الأغذية الهندية التابعة للحكومة، وأخرى لبقية الأغذية مثل الفواكه الطازجة أو الخضروات والتي تتم اجراءات شراءها على مستوى الأقليم.

تقع المسؤولية العامة للبرنامج على عاتق هيئة التعليم المدرسي ومحو الأمية، في الوقت الذي توجد فيه لجان مراقبة قومية تتابع سير البرنامج، وتوجد ايضاً لجان اقليمية على مستوى المنطقة والحدود المحلية.

حكومات الولايات واتحادات الأقاليم مسؤولة عن عملية التطبيق. بينما تتم ادارة البرنامج على مستوى المدارس عن طريق لجنة التعليم بالقرية، وإدارة المدرسة ولجنة التطوير، ولجنة الآباء والمعلمين وأحياناً بعض المنظمات غير الحكومية.

في العام الدراسي 2010-2011 بلغ مجموع صرف الحكومة المركزية والحكومات والاتحادات الاقليمية على برنامج الوجبات المدرسية حوالي 3,850 مليون دولار.وجدت العديد من التقييمات منذ العام 2001، أن البرنامج حقق تأثيراً ايجابياً في التشجيع على الإلتحاق بالمدارس، والقضاء على الجوع في الفصول الدراسية، وتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الإجتماعية.

وقد لوحظ ارتفاع مستوى الإلتحاق بالمدارس، خاصة بين أطفال الطوائف والقبائل (المعرفون رسمياً بال"المحظورون"). وتؤكد بيانات عن اجمالي معدلات الإلتحاق بالتعليم الأساسي في الفترة ما بين العام الدراسي 2001-2001 والعام الدارسي 2007-2008 ارتفاعاً كبيراً وسط أطفال الطوائف (103.1 الى 132.3% بالنسبة للذكور، و 82.3 الى 132.3% بالنسبة للإناث)، وكذلك أطفال القبائل (106.9 الى 134.4% بالنسبة للذكور، و 85.1 الى 124% بالنسبة للإناث). مع ذلك، لم يتم بعد الوقوف على مدى التأثير الصحي لهذه البرامج، لكن بمزيد من التعاون ما بين القطاعات المختصة يمكن تقوية الروابط ما بين الصحة والتغذية. وتبقى هناك نقاط ضعف أخرى مثل عدم تخصيص ميزانية كافية لنقل الأغذية والعمل على البنية التحتية. وكذلك تشير التقارير الى أن تأخر صرف الحكومة على الوكالات المنفذة للبرامج يضع تأثيراً سلبياً على العديد من نواحي العمل.

[31] مؤسسة السيدة سوارنينشثان للبحث في الند، 2011. برنامج التغذية المدرسية في الهند: دراسة حالة وضع الدولة، لندن، الشراكة من أجل تنمية الطفل.

2-3 التغذية المدرسية ذات مستويات الدخل المنخفض

تعمل العديد من الدول ذات مستويات الدخل المنخفض، على الإنتقال من الإعتماد على الدعم الخارجي لتسيير برامجها، الى إدارة برامجها وتمويلها محلياً. يعرض الشكل 9 العام الذي شهد قيام 55 من الدول ذات الدخل دون المتوسط والدخل العالي، باستخدام إجمالي الناتج المحلي للفرد في 2005 (بالدولار الأمريكي)، بإنشاء برامجها القومية للتغذية المدرسية. وتبدو العلاقة العكسية واضحة حيث نجد أن الدول في أوروبا ووسط اسيا، حيث توجد معدلات أعلى لإجمالي الناتج المحلي، بدأت برامجها القومية في وقت مبكر مقارنة بالدول ذات مستوى الدخل المتدني في افريقيا، جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. نجد أن ثمانية من البلدان العشرة المأخوذة في هذا النموذج، والمنطوية تحت فئة الدول ذات الدخل المتدني، قد بدأت برامجها منذ العام 2000، ونجد أن خمسة منها موجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الشكل 9 تواريخ إطلاق برامج التغذية المدرسية بحسب مجموعات الدخل 2012

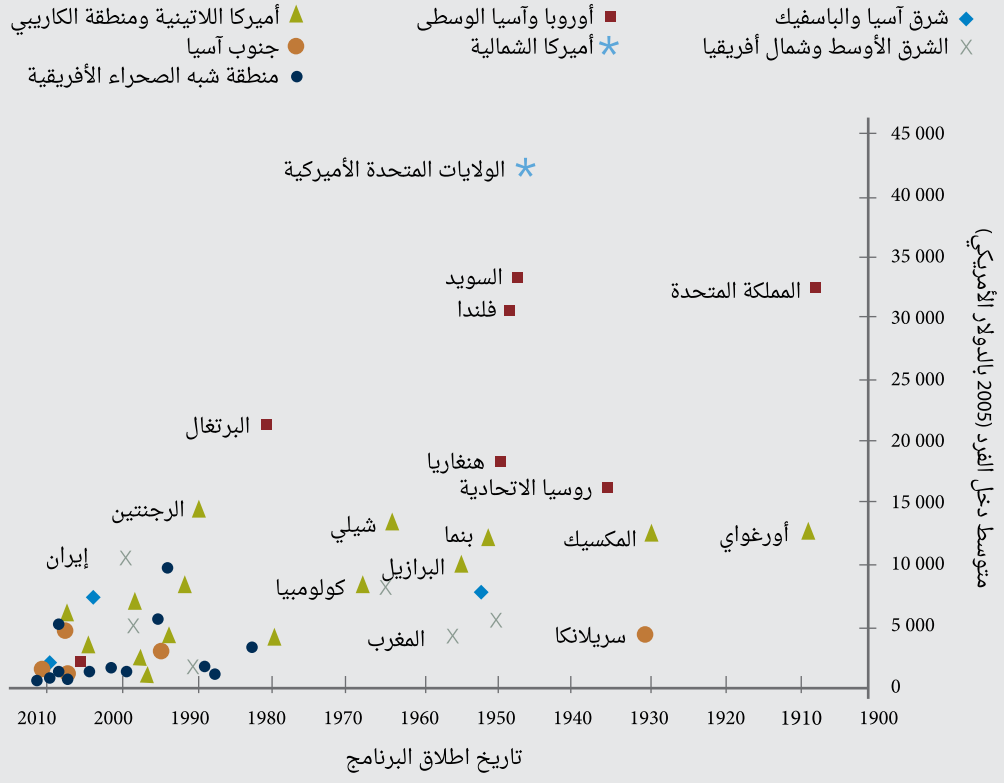

المصدر: مسح برنامج الغذاء العالمي لبرامج التغذية المدرسية دراسات حالة وتقارير ومصدر أخرى. مجموعة البلدان (56 بلداً)

ويعتبر الإنتقال الى عملية ناجحة لادارة وتمويل البرامج قومياً، هو التحدي الأكبر في هذا الجانب، وتشير المعلومات الواردة في دراسات الحالات الى حقيقة أن وضع سياسة قومية وإطار عمل قانوني للتغذية المدرسية يعتبر جزءاً مهماً من عملية التأسيس. ويشير المسح العالمي حول التغذية المدرسية، والذي أجري تحت اشراف برنامج الأغذية العالمي، الى ما اذا كانت هناك سياسة معينة أو وثيقة قانونية تحكم برنامج التغذية المدرسية. فمن بين 94 دولة شملها المسح، وجد أن نسبة 86% من الدول ذات الدخل العالي والدخل

فوق الوسط لديها أما سياسة أو وثيقة قانونية تحكم برنامجها القومي للتغذية المدرسية. بينما في الدول ذات الدخل المتدني، فان نسبة 52% من الدول لا تملك سياسة او إطار قانوني للعمل. وفي عدد لا بأس به من الدول ذات الدخل المتدني والدخل دون المتوسط (نسبة 18 و 16 على التوالي) وجد أن هناك سياسات تجري صياغتها (انظر الشكل 10).

الشكل 10 أوضاع أطر السياسات والأطر القانونية بحسب مستويات الدخل

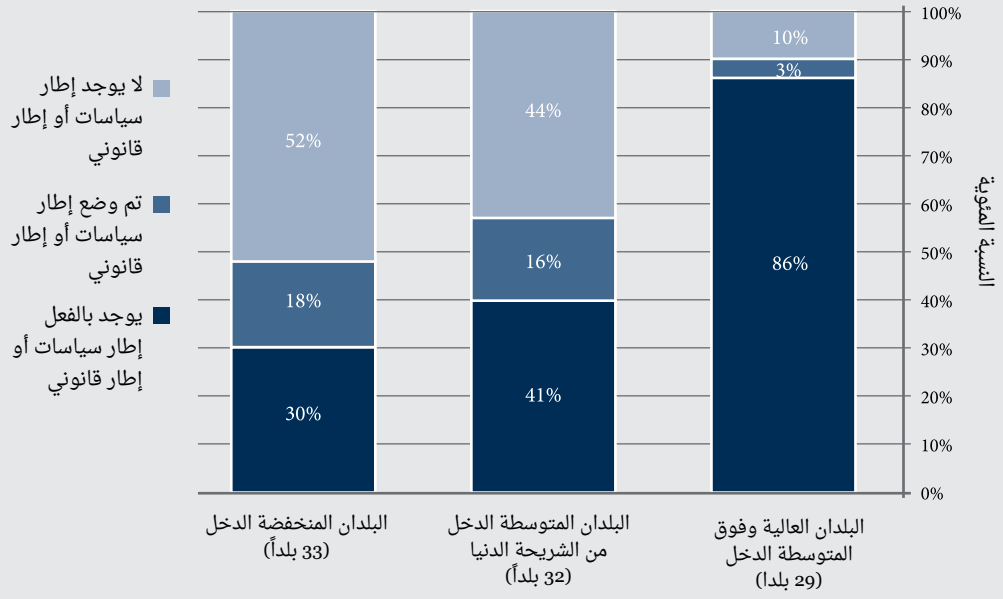

المصدر: مسح برنامج الغذاء العالمي البرامج التغذية المدرسية. عدد البلدان (94 بلداً)

وتؤكد المعلومات الواردة من مراجعة متعمقة للأُطر التنظيمية للتغذية المدرسية، نتائج المسح العالمي للتغذية المدرسية تحت اشراف برنامج الأغذية العالمي.[32] تضمنت الدراسة المسحية تحليل 18 دولة (ثمانية من الدول ذات الدخل العالي، وثلاثة من الدول ذات الدخل دون المتوسط وسبعة من الدول ذات الدخل المتدني)، ووضعت تقييماً بالدرجات وفقاً لمدى عمق وتوسع اللوائح القومية فيما يتعلق بالتغذية المدرسية (مثل مستوى السياسات والقوانين القومية، وسياسات المشتريات، وسياسات الإستهداف ومعايير التغذية). وباستخدام مقياس للدرجات من صفر الى عشرة – حيث درجة الصفر تعني عدم وجود سياسة إو إطار عمل للتغذية المدرسية، وعشرة تعني سياسات وأُطر عمل شاملة وراسخة جداً- حصلت الدول ذات الدخل العالي والدخل فوق المتوسط على ثماني درجات، وحصلت الدول ذات الدخل دون المتوسط على 4.6، بينما حصلت الدول ذات مستوى الدخل المتدني على 1.7. وبصورة عامة تشير البيانات الى أن الدول ذات الدخل المتدني لديها مستويات أقل من السياسات وأُطر العمل للتغذية المدرسية.

[32] Singh, S. 2012. برامج التغذية المدرسية: مراجعة السياسة والأطر القانونية، من إعداد الشراكة من أجل تنمية الطفل وبرنامج الأغذية العالمي.

أخيراً، يبدو أن هناك مطالب متزايدة لوجود إراشدات مدعومة بالدلائل للتغذية المدرسية من الدول ذات الدخل المتدني وأيضاً من الدول المتقدمة. وما يشير الى زيادة المطالب للمعرفة في هذا المجال، على سبيل المثال، إصدار دراسة (إعادة النظر في التغذية المدرسية) والتي تم نشرها في العام 2009 (انظر الإطار 4). كما يكمن مؤشر آخر، في تزايد أعداد المشاركين في المنتدى العالمي لتغذية الطفل، وهو أضخم تجمع سنوي للمشاركين في برامج التغذية المدرسية على مدار الأعوام الماضية (انظر دراسة الحالة 12). وأصبحت الحكومات، متمثلة في أعلى المستويات الوزارية، ترفع من مستوى ارتباطها بما يتعلق بسياسات التغذية المدرسية، وصار هناك تشديد واضح، ليس فقط على توسيع نطاق البرامج، بل أيضاً تطوير جودتها وفعاليتها.

يبلغ متوسط تغطية برامج التغذية المدرسية، في الدول ذات الدخل المتدني، 18% من مدارس التعليم الأساسي، وتبلغ تكلفتها 56 دولار أمريكي لكل طفل في العام.

إطار 4 دراسة إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية – أداة تؤكد الطلب المتزايد من قبل البلدان على التحليلات الكمية لبرامج التغذية المدرسية

يعتبر القبول العالمي لكتاب (إعادة النظر في التغذية المدرسية) مقياساً لتنامى الطلب على توفير نهج قائم على الأدلة للتغذية المدرسية في الدول بكل مستويات التطور المتاحة. ومنذ إصداره في إنجلترا عام 2009 كجزء من المبادئ التوجيهية للبنك الدولي ضمن سلسلة التنمية، فإن هذا الكتاب قد تمت ترجمته عن طريق دار النشر الشعبية في الصين، والإتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة لدول الخليج، بجانب دور النشر التجارية في فرنسا واسبانيا.

وكان قبول الكتاب في الصين مبرراً، ففي العام 2009 قامت مؤسسة أبحاث التنمية الصينية، وهي منظمة غير ربحية ذات تأثير اقليمي، باصدار تقرير شكّل علامة فارقة، وجاء بعنوان (القضاء على الفقر من خلال التنمية في الصين).[33] هذا التحليل يشير الى أن استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر، لا يجب أن تتركز فقط على الفقر القائم، بل يجب أن تعالج على وجه التحديد احتياجات ناتج الفقر، وأن تهدف الى منع الفقر من الإنتشار من جيل الى آخر. وشدد التقرير على الحاجة لمساعدة الأطفال لتحقيق طموحاتهم، وأن يتمتعوا خلال سنين نشأتهم بقدرات كبيرة على تحقيق التنمية وذلك عبر إتاحة الفرص المتطورة للتعليم، والصحة، والثقافة والحماية الإجتماعية.

في العام 2010، قامت مؤسسة أبحاث التنمية الصينية بعقد ندوة كبرى في بكين للكشف عن كيفية تفعيل سياسات تنمية الطفل. تركزت تلك الندوة، والتي حظيت بمشاركة من البنك الدولي، تحديداً على توفير فرص تعليمية أكثر إنصافاً للأطفال الفقراء وذلك من خلال برامج تنمية الطفولة المبكرة وبرامج التغذية المدرسية، وغيرها من البرامج. ولإضافة قدر أكثر من الدقة للنقاش في هذا الجانب، قامت مؤسسة أبحاث التنمية الصينية بترجمة ونشر دراسة (إعادة النظر في التغذية المدرسية) حيث تم توزيعه بصورة واسعة على المحافظات التي تسعى لمعالجة الفقر بين الأجيال. في العام 2010، قامت المحافظات التى تتلقى دعماً من الحكومة المركزية، بتنفيذ برنامج التغذية المدرسية التجريبي، ليصل الى 12 مليون طفل، وبحلول العام 2011 كان البرنامج قد شهد توسعاً كبيراً، حيث يغطى الآن ما يقارب 38 مليون طفل.

[33] مؤسسة بحوث التنمية الصينية، 2009، القضاء على الفقر من خلال التنمية في الصين. رقم 30، دراسات روتليدج عن الاقتصاد الصيني، سلسلة رئيس التحرير بيتر نيلسون، أكسفورد ونيويورك، تايلور وفرانسيس، صفحة 250

الجدول 5 عرض ملخص لخصائص برامج التغذية المدرسية بحسب مجموعات الدخل

	البلدان العالية وفوق المتوسطة الدخل	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا للدخل	البلدان منخفضة الدخل
الخصائص الرئيسية			
سنوات التشغيل [أ]			
المتوسط	38	21	7
الحد الأدنى	5	2	1
الحد الأعلى	104	82	24
منهجية الاستهداف [ب]			
عام	38%	26%	9%
جغرافي	33%	74%	91%
فردي	30%	0%	0%
التغطية [ت]	----	49%	18%
متوسط تكلفة تغذية الطفل الواحد في السنة (بسعر الدولار في 2008) [ث]			
المتوسط	371	56	56
الحد الأدنى	24	21	20
الحد الأعلى	1586	136	117
المسلك تجاه السياسات			
وجود أو عدم وجود أطر سياسات أو أطر قانونية [ج]			
تطبق أطر سياسات أو أطر قانونية	86%	41%	30%
يجري العمل لوضع أطر سياسات وقوانين	3%	16%	18%
لا توجد أطر سياسات أو أطر قانونية	10%	44%	52%
مستوى فاعلية الأطر القانونية والتنظيمية [ح]	8.0	4.6	1.7
توجهات ومنهجيات البرنامج [خ]			
تعليم	48%	83%	67%
حماية اجتماعية	20%	17%	33%
تغذية	32%	0%	0%

[أ] المسح العالمي حول برامج التغذية المدرسية المنفذ من قبل برنامج الأغذية العالمي. عدد البلدان= 56 منها 10 بلدان منخفضة الدخل و20 بلداً متوسط الدخل و26 بلداً عالي وفوق المتوسط الدخل.

[ب] المسح العالمي حول برامج التغذية المدرسية المنفذ من قبل برنامج الأغذية العالمي. الاستهداف العام: توجه برامج التغذية لجميع أطفال الاستهداف الجغرافي: توجه برامج التغذية المدرسية لتغطية مناطق جغرافية محددة. الاستهداف الفردي: يتلقى أطفال محددون وجبات مدرسية مجانية. عدد البلدان= 108 بلداً منها 33 بلدان منخفضة الدخل و35 بلداً متوسط الدخل و40 بلداً عالي وفوق المتوسط الدخل.

[ت] تقديرات تغطية المستفيدين المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية وتقارير ودراسات حالة. تقديرات أعداد التلاميذ المسجلين في المدارس تم الحصول عليها من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. عدد البلدان= 67 بلداً منها 32 بلدان منخفضة الدخل و35 بلداً متوسط الدخل. الدول العالية الدخل غير مشمولة في هذه الإحصاءات.

[ث] أرقام متوسط التكلفة التقديرية لبرامج التغذية المدرسية تم استقاؤها من تقرير جيلي أيه ودرياناني آر. عدد البلدان= 74 منها 23 بلدان منخفضة الدخل و24 بلداً متوسط الدخل و27 بلداً عالي وفوق المتوسط الدخل.

[ج] المسح العالمي حول برامج التغذية المدرسية المنفذ من قبل برنامج الأغذية العالمي. معدلات وجود الأطر القانونية وأطر السياسات كما ورد في الإجابات التي تضمنتها نتائج المسح. عدد البلدان= 94 بلداً منها 33 بلدان منخفضة الدخل و32 بلداً متوسط الدخل و29 بلداً عالي وفوق المتوسط الدخل.

[ح] سينغ (2012). تقييم حسابي من -1 10 درجات لمدى وجود وفعالية الأطر القانونية وأطر السياسات فيما يتعلق ببرامج التغذية المدرسية. عدد البلدان= 18 بلداً منها 7 بلدان منخفضة الدخل و3 بلدان متوسط الدخل و10 بلدان عالي وفوق المتوسط الدخل.

[خ] المسح العالمي حول برامج التغذية المدرسية المنفذ من قبل برنامج الأغذية العالمي. الأوضاع الهيكلية لبرامج التغذية المدرسية في البلدان المعنية. عدد البلدان= 55 بلداً منها 12 بلدان منخفضة الدخل و18 بلداً متوسط الدخل و25 بلداً عالي وفوق المتوسط الدخل.

2-4 كلمة أخيرة

يوضح هذا الفصل الاختلافات والتباينات الكبيرة بين مجموعات البلدان العالية والمتوسطة والمنخفضة الدخل من حيث توجهات ومنهجيات وآليات برامج التغذية المدرسية. وبصفة عامة الاتجاه السائد في مجموعة البلدان المنخفضة الدخل هو ضعف الأطر التنظيمية والقانونية لبرامج التغذية المدرسية ويوجد لدى القليل من بلدان هذه المجموعة أطر تنظيمية واضحة تدمج برامج التغذية المدرسية ضمن أطر السياسات الوطنية الواسعة، كما أن حجم انتشار وتغطية برامج التغذية المدرسية في بلدان هذه المجموعة يقل كثيراً عما هو سائد في البلدان العالية والمتوسطة الدخل. وتعتمد الكثيرمن البلدان منخفضة الدخل على المساعدات الخارجية في تنفيذ برامج التغذية المدرسية.

لكن على الجانب الآخر شهدت السنوات القليلة الماضية توجه عدد من البلدان المنخفضة الدخل نحو الانتقال إلى منهجية تنفيذ برامج تغذية مدرسية ممولة ومدارة وطنياً. ووفقاً لدراسة إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية فإن هذه العملية تسمى الانتقال من منهجية البرامج المدعومة والممولة خارجياً إلى آلية إدارة البرامج ذاتياً والتحول نحو تنفيذ برامج تغذية مستدامة. وتختلف هذه المنهجية تماماً عن استراتيجية الخروج التي كانت سمة غالبة لمعظم برامج التغذية المدرسية المدعومة خارجياً والتي كانت بطبيعتها تتبع إطاراً زمنياً محدداً بحسب حجم ونوع وظروف البرنامج. وتشير البيانات إلى أن التوجه العام في أوساط البلدان المنخفضة الدخل بات يتغير خلال السنوات الأخيرة حيث تتمسك معظم البلدان بالسعي نحو إضفاء الطابع المؤسسي على تلك البرامج بجعلها جزءً من استراتيجيات وطنية طويلة الأمد. وتؤكد المعلومات الجديدة الواردة في هذا الفصل هذه الاستنتاجات.

لكن يبقى سؤال مهم يتعلق بما إذا كان يتعين على البلدان منخفضة الدخل تحقيق مستويات دخل مرتفعة وأفضل نسبياً حتى تتحول عن منهجية الاعتماد على تنفيذ برامج تغذية مدرسية مدعومة وممولة ومدارة خارجياً. وأظهرت دراسات الحالة التي أجريت في بعض البلدان التي شهدت تحولاً فعلياً نحو آلية البرامج الممولة والمدارة ذاتياً بدلاً من الاعتماد على الدعم الخارجي لتنفيذها أن إنهاء البرامج المدعومة خارجياً والتحول نحو الإدارة الذاتية للبرامج يكون أكثر نجاحاً في حال ارتفاع مستوى دخل البلد المعني وتحوله من فئة البلدان منخفضة الدخل إلى فئة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على سبيل المثال. وللمزيد من الايضاحات حول هذا الجانب أنظر دراسة الحالة رقم 4.

كما أظهرت التحليلات التي أجريت حول تكلفة برامج التغذية المدرسية في بعض البلدان أن معظم البلدان التي تحولت نحو تنفيذ برامج تغذية مدرسية ذاتية شهدت نوعاً من الارتفاع في الدخل القومي قبل أن تقدم على تلك الخطوة. وللمزيد من الايضاحات أنظر الفصل الرابع من هذا التقرير. ويتمثل هذا الارتفاع في مستوى الدخل في ارتفاع متوسط دخل الفرد من 1026 دولار إلى 4025 دولار بحسب معايير البنك الدولي لتصنيف الدول متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. عليه فإن النظرة لدور المانحين والمنظمات الداعمة يجب أن تتغير نحو مساعدة الدول منخفضة الدخل في التخطيط لرسم خريطة طريق واضحة المعالم تمكنها من تنفيذ برامج تغذية مدرسية فاعلة وكفؤة وأكثر استدامة. ويجب أن تستند تلك المساعدات إلى منهجية علمية منظمة وضمن إطار زمني صارم ومحدد

دراسة حالة 4 الدروس المستفادة من تجربة الرأس الأخضر الانتقالية[34]

بدأت حكومة الرأس الأخضر برنامجها الوطني للتغذية المدرسية في أغسطس 2010 بعد 31 سنة من دعم برنامج الأغذية العالمي. في 2011 تلقى جميع الأطفال الـ 86.000 الملتحقين بمدارس رياض الأطفال والمدارس الابتدائية وجبات يومية. ومع ذلك شهدت العملية الانتقالية نجاحات وإخفاقات وقدمت دروساً قيمة عن مخاطر الانتقال المبكر للغاية وكيفية التخطيط للانتقال الناجح.

في عام 1995، وقع برنامج الأغذية العالمي والحكومة اتفاقية للبدء في الانتقال التدريجي خلال 4 سنوات. في السنة التالية، بدأت الحكومة تنفيذ برنامجها الخاص للتغذية المدرسية وتوقعت أن ينمو مع انسحاب برنامج الأغذية العالمي. ولكن التحول فشل بسبب المعوقات المالية ونقص القدرات وتوقفت العملية بعد سنة واحدة فقط. طلبت الحكومة من برنامج الأغذية العالمي العودة ومواصلة تقديم الدعم.

كانت المحاولة الثانية للتحول في 2007 ناجحة. شملت العوامل التي ساهمت في ذلك ما يلي: (1) زاد دخل الرأس الأخضر وتحولت من دولة منخفضة الدخل إلى دولة متوسطة الدخل، (2) تعلمت جميع الأطراف من محاولة الانتقال السابقة. وجدت دراسة حديثة عن التحول إلى الملكية الوطنية الدروس التالية من كلا التجربتين:

لماذا لم ينجح التحول عام 1996

لم تخصص وزارة التعليم بند محدد في الميزانية للتغذية المدرسية. وعندما تم تخفيض الميزانية، تم إلغاء مخصصات التغذية المدرسية.

لم يكن هناك معلومات خارجية وتبادل للخبرات لتصميم وإدارة البرنامج الجديد. على سبيل المثال، حددت الاستراتيجية عدد الأطفال الذين سوف يغطيهم البرنامج الحكومي، ولكنها لم تحدد استراتيجية للاستهداف أو الكمية التي سيتم توزيعها. وبالتالي، تم تنفيذ البرنامج بطريقة مختلفة في كل مركز من مراكز البلد.

علاوة على ذلك، لم يكن هناك بند في الميزانية لمساعدة العدد المتزايد من الأطفال الذين بدأوا في الانتظام في المدرسة بسبب البرنامج، وبالتالي نفدت الموارد بسرعة.

لماذا نجح التحول في 2007

لكي نضمن وجود خطة واضحة، تم إعداد وثيقة تحدد الأنشطة والمسؤوليات الخاصة بكل طرف. توجه خريطة الطريق هذه عملية التحول من عام 2007 إلى عام 2010.

تم تشكيل لجنة متعددة القطاعات لضمان تنفيذ أنشطة خارطة الطريق. وقد ضمن ذلك موافقة جميع القطاعات في الحكومة وقيام برنامج الأغذية العالمي بنقل معرفته وتوجيهاته إلى الأطراف المعنية.

تم تخصيص بند للبرنامج في ميزانية وزارة التعليم. يحمي هذا البند البرنامج من حدوث تخفيضات في الميزانية.

حالياً، تعمل الحكومة مع فريق الأمم المتحدة المشترك في الرأس الأخضر لتحسين البرنامج أكثر:

- تم صايغة سياسة لبرنامج التغذية المدرسية للحصول على موافقة مجلس الوزراء.
- يتم تعديل أهداف وتصميم البرنامج لضمان أنها يمكن أن تعالج التحديات الحالية. على سبيل المثال، أصبح التثقيف الغذائي هدفاً رئيسياً لمواجهة ومنع مشكلات البدانة.
- يتم تنفيذ تجارب لتقييم جدوى الشراء من السوق المحلي لصالح المجتمعات المحلية.
- يتم تنفيذ تحليل التكلفة لتحديد فرص احتواء التكلفة.

[34] Mirabile, M. 2012. الرأس الأخضر: التحول لبرامج التغذية المدرسية الوطنية. دراسة حالة من إعداد حكومة الرأس الأخضر، برنامج الأمم المتحدة المشترك بين حكومة الرأس الأخضر برنامج الأغذية العالمي.

WFP/Tom Greenwood/Laos

أسهمت العديد من الأدلة والأنماط التي برزت على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة في المساعدة على زيادة فهم الفوائد الأساسية لبرامج التغذية المدرسية. وفي العام 2009 توصلت الدراسة التحليلية التي أجريت حول إعادة النظر في التغذية المدرسية إلى نتيجة مفادها أن هنالك سببان رئيسيان يدفعان العديد من البلدان لاختيار طريق تنفيذ برامج التغذية المدرسية أولهما مواجهة الاحتياجات الاجتماعية وتوفير شبكات أمن اجتماعي خلال فترات الأزمات. أما السبب الثاني فيتمثل في دعم جهود تنمية الأطفال من خلال تحسين البيئة التعليمية وتحسين الأوضاع الغذائية. وهناك بُعد ثالث يرتبط ببرامج التغذية المدرسية ويكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للكثيرين ويتمثل في العلاقة بين برامج التغذية المدرسية ومستويات الإنتاج الزراعي في المجتمعات المحلية، وأهمية ذلك في تحقيق فوائد ملموسة لاقتصادات ودخول المزارعين.

منذ ذلك الحين، أكد العديد من التحليلات والتقييمات الجديدة هذه النتائج، كما أبرزت أهمية جسر الهوة بناءً على الأدلة.[35] يستعرض هذا الفصل الخبرة العملية المكتسبة من تنفيذ برامج التغذية المدرسية ذات الصلة بالفوائد الثلاث المذكورة أعلاه. كما يلقي الضوء على الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والتحديات التي تواجهها.

وعلى الرغم من أن العديد من الجوانب المطروحة في هذا الفصل تتصل بكافة البلدان بمختلف مستويات دخلها إلا أن معظم المعلومات والبيانات المتوافرة تم استقاؤها من الأنماط المطبقة في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وأشارت دراسات الحالة التي أجريت منذ العام 2009 إلى حقيقة مفادها أن هناك ضعف في التقارير والدراسات المتعلقة بتقييم آثار وانعكاسات برامج التغذية المدرسية في كافة مستويات البلدان الأمر الذي أدى إلى هدر فرصة تحسين فعالية تلك البرامج. وبناءً على مما سبق فإن هنالك حاجة ماسة لتحسين أنظمة مراقبة وتقييم برامج التغذية المدرسية في المستويات القُطريه.

لكن وعلى الرغم من التحديات السابقة الذكر فإن هناك العديد من الأدلة الدامغة التي تؤكد الانعكاسات الإيجابية لبرامج التغذية المدرسية على مجمل العملية التعليمية وتتمثل تلك الأدلة في ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على حضور الدروس.[36] ورغم خلو بعض أنواع الأطعمة المقدمة من مكونات مهمة مثل الحديد وفيتامين (أ) إلا أن الثابت هو أن التغذية المدرسية تساعد على تحسين صحة أطفال المدارس بشكل عام وتقلل من حالات الاضطراب الغذائي.[37] كما ان هناك أدلة دامغة على إسهام الوجبات المقدمة في إطار برامج التغذية المدرسية في تعزيز شبكات الأمن الغذائي الاجتماعي بما في ذلك عملية الإسهام في تحسين مستويات دخل الأسر الفقيرة إضافة إلى إسهامها في درء آثار الأزمات.[38] ومن أجل الوصول إلى المزيد من الفهم لانعكاسات برامج التغذية المدرسية على الأوضاع الغذائية والإنتاج الزراعي في المجتمعات المحلية يتم حالياً إجراء ثلاث مسوحات تقييمية في غانا وكينيا ومالي تحت إشراف منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل، كما تجري حكومة البيرو مسحاً رابعاً بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي.
واستناداً إلى براهين برزت مؤخراً، فقد توصلت نتائج مراجعات حديثة آخرها تلك التي أجريت في 2001 من

35 Alderman, H. and Bundy, D. 2012. برامج التغذية المدرسية والتنمية: هل نحن نصوغ السؤال بطريقة صحيحة؟ مرصد بحوث البنك الدولي 27(2): 221-204; Gordon, A., Ross, D. & Lister, S. 2011. سياسة برنامج الأغذية العالمي للتغذية المدرسية: تقييم السياسة. المحلق 1 المجلد 1 تنسيق تقييمات التغذية المدرسية، روما برنامج الأغذيثة العالمي: (in press) Bundy, D., Drake, L. and Burbano, C.)، التغذية المدرسية، السياسة وصحة الطفل نشرة الصحة العامة والتغذية، Drake, L., McMahon, B., Burbano, C., Singh, S., Gelli, A., Cirri, G. and Bundy, D. 2012، التغذية المدرسية، الربط مع التعليم، الصحة والتنمية الزراعية، تم تقديمه في المؤتمر العالمي حول تنمية الطفل. تلخص هذه المراجعات مجموعة من الدراسات الفردية الأكاديمية.

36 Adelman, S., Gilligan, D. and Lehrer, K. 2008. ما مدى فعالية برامج التغذية للعملية التعليمية؟ تقييم مهم للدليل من الدول النامية. واشنطن العاصمة، المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء.

37 Idem

38 Grosh, M., del Ninno, C., Tesliuc, E. and Ouerghi, A. 2008. من أجل الحماية والتعزيز: تصميم وتنفيذ شبكات أمان فاعلة. واشنطن العاصمة، البنك الدولي 2012. استراتيجية الحماية الاجتماعية والعمل. البنك الدولي

3 لماذا الاهتمام بالتغذية المدرسية؟

الفصل الثالث

WFP/Pierre Guillaume Wielezynski/Indonesia

أجل تقييم سياسة برنامج الأغذية العالمي المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية إلى أن التغذية المدرسية ينظر إليها كنوع من الاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية التي تقدم دعماً مهماً للأسر وتوفر فوائد إضافية تتصل بالتعليم والصحة والإنتاج الزراعي في المجتمعات المحلية. لكن على الجانب الآخر، فإن الأمر الذي تمخض عن معظم الدراسات هو أن هذه الفوائد في حين أنها ثابتة في العديد من الدراسات الأخرى إلا أنها لا تعتبر بأي حال من الأحوال مخرجات تلقائية، بل إن حدوثها يعتمد على طبيعة تصميم البرنامج، أي أنها لا تتحقق من خلال برنامج واحد. عليه فمن الضروري جداً تحديد أهداف البرنامج بشكل دقيق مع التأكد من أن تصميم البرنامج من حيث الأنماط المختارة ونوعية الأغذية المقدمة للأطفال والمجتمعات المختارة يتواءم مع الأهداف الموضوعة.

3-1 التغذية المدرسية كنوع من أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية

عادة ما يكون الفقراء في المجتمعات المحلية عرضة لفقدان المأوى والثروة الحيوانية والممتلكات في حال مرض رب الأسرة أو فقدانه لعمله. كما أن الفقراء يكونون أقل قدرة على التعافي من آثار الأزمات المالية وتلك الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية والوقود أو الصراعات أو الكوارث أو موجات الجفاف أو الفيضانات. وتتضاءل قدرة الفقراء على مقاومة تلك التأثيرات أكثر بعد أن يتعرضوا لواحدة أو أكثر من تلك الأزمات بشكل متكرر، ونتيجة لذلك يلجأون إلى تبني استراتيجيات خاطئة للتأقلم مع الوضع القائم كأن يوقفوا إرسال أبناءهم إلى المدرسة، وفي أغلب الأحيان الاستعانة بهم في العمل، ما يؤدي إلى ضياع كل المكاسب التي تحققت في السابق.

وبما أن أنظمة الحماية الاجتماعية يتم تصميمها خصيصاً لمساعدة الأسر على إدارة الأزمات بالشكل الذي يمكّن من مواجهة التحديات آنفة الذكر، فإن السياسات التي تتضمن إعانات البطالة والتأمين الصحي وتيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية والاستفادة من شبكات الأمن الاجتماعي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام يتضمن سياسات يتم تصميمها ووضعها موضع التنفيذ بهدف حماية المجتمعات من الانهيار ومساعدتهم على العمل من أجل تحقيق مستقبل أفضل.[39]

اهتمت الدراسة الخاصة بإعادة النظر في برامج التغذية المدرسية بمراجعة ومتابعة الكيفية التي استخدمت بها مختلف البلدان برامج التغذية المدرسية لدرء تأثيرات الأزمات والصدمات التي تتعرض لها المجتمعات الفقيرة نتيجة الأزمة المالية التي اندلعت في 2008 أو تلك التي نتجت عن ارتفاع أسعار الأغذية والوقود (انظر الإطار 5). وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن برامج التغذية المدرسية تستخدم في كثير من الأحيان لتحقيق أهداف ضمان الحماية الاجتماعية أكثر من كونها برامج لتحقيق هدف استمرار العملية التعليمية، حيث إنها تشكل دعماً مباشراً للأسر من خلال قيمة الأغذية التي يتم توزيعها تحت مظلة برامج التغذية المدرسية.[40]

إطار 5 تأثيرات الأزمات على تعليم الأطفال

أدت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت إندونيسيا في العام 1997 إلى مضاعفة عدد الأطفال المنقطعين عن الدراسة في حين أثرت موجة الجفاف التي ضربت دول منطقة شبه الصحراء الإفريقية مباشرةً على الأطفال حيث قلصت عدد الملتحقين بالمدارس وأحدثت تراجعاً كبيراً في الحالة الغذائية للأطفال.

من ناحية أخرى أجبرت أزمة 2008 نحو نصف عدد الأسر التي شملها مسح أجري بهذا الخصوص إلى تقليص إنفاقهم على التعليم من أجل التأقلم مع أزمة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود، وكانت فئة البنات هي الأكثر تأثراً بذلك الخطر.

[39] تحديث حول سياسة برنامج الأغذية العالمي لشبكات الأمان الاجتماعي. دور المساعدة الغذائية في الحماية الاجتماعية (WFP/EB.A/2012/5-A).

[40] Bundy, D., Burbano, C., Grosh, M., Gelli, A., Jukes, M. and Drake, L. 2011. إعادة التفكير في التغذية المدرسية، شبكات الأمان الاجتماعي، تنمية الطفل وقطاع التعليم، واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

في العام 2011 نشر البنك الدولي ورقة عمل شخّص فيها أوضاع شبكات الأمن الاجتماعي وخلصت الورقة إلى أن برامج التغذية المدرسية هي العنصر الأفضل والأكثر استخداماً من قِبل الدول للاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية.[41] ووفقاً للورقة فإن لبرامج التغذية المدرسية مهمتين أساسيتين تتمثل الأولى في أنها وكنوع من أنظمة الحماية الاجتماعية تساعد على الحفاظ على رأس المال البشري على المدى الطويل عبر دعمها للأسر الفقيرة للحفاظ على تعليم الأبناء. أما المهمة الثانية فتتمثل في أنها تعمل على دعم دخل الأسر من خلال توفير الإنفاق على الوجبة التي تُقدم خلال فترة الدراسة. وهناك جانب آخر يرتبط ببرامج التغذية المدرسية ويتمثل في السهولة النسبية لتنفيذها أو زيادة نطاقها في أوقات الأزمات. (انظر الإطار 6).

ومثل آليات الدعم المادي المباشر الأخرى أو أي نوع آخر من أنواع الدعم، فإن برامج التغذية المدرسية تقدم نوعاً من الدعم لمداخيل الأسر. وإذا ما حسبت القيمة الاقتصادية للوجبات المدرسية التي تُقدم للتلميذ فإنها تعادل أكثر من 10 إلى 15% من مجمل إنفاق الأسرة وهي نسبة لا بأس بها بالنسبة للأسر الفقيرة.[42] عليه يمكن القول إن برامج التغذية المدرسية تسهم بشكل مفيد في دعم مداخيل الأسر الفقيرة في أوقات الأزمات. والمؤكد أن تقديم الدعم للأسر الفقيرة من خلال برامج التغذية المدرسية يؤدي إلى تعزيز قدرتها على مواجهة الآثار الناجمة عن الصدمات والأزمات المالية والكوارث والصراعات.

في المجتمعات التي تعيش في البلدان العالية أو المتوسطة الدخل غالباً ما تدمج برامج التغذية المدرسية في نظام ضمان اجتماعي أوسع. وفي هذا الإطار نجد أن الولايات المتحدة مثلاً تشكل واحدة من الدول التي تطبق نظام ضمان اجتماعي راسخ يتضمن توزيع قسائم للمواطنين الفقراء للحصول على سلع غذائية إضافة إلى تقديم برامج تغذوية مباشرة. لكن التحدي في البلدان منخفضة الدخل يكمن في كيفية تطبيق نظام مشابه للنظام السائد في الولايات المتحدة الأميركية أو الدول المشابهة نظراً لمحدودية الموارد والقدرات.
ونورد فيما يلي بعض الجوانب التي تمخضت عن المسوحات التي أجريت في البلدان التي تنفذ برامج تغذية مدرسية في إطار برامج الحماية الاجتماعية:

1. **الاختيار الدقيق للمستفيدين المستهدفين ببرامج التغذية المدرسية:** التأكد من حصول الأطفال الأكثر فقراً على القدر الأكبر من الفوائد المستهدفة بالبرنامج باعتبار أن ذلك يشكل عنصراً مهماً لضمان الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة. كما أن هذه الآلية تضمن مساهمة برامج التغذية المدرسية في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر دعم الفئات الأقل قدرة. وانطلاقاً من هذا الفهم قامت كل من غانا وموزمبيق خلال الفترة الأخيرة بمراجعة استراتيجيات برامج التغذية المدرسية عبر التركيز على المناطق الأكثر فقراً. ويمكن للدول أيضاً توجيه خدمات برامج التغذية المدرسية لفائدة مجموعات منتقاة بعناية تشمل الفئات الأكثر عرضة للتأثر بالأزمات والكوارث أو تلك الأكثر عرضة للمخاطر. وفي هذا الإطار ركزت السلطات المصرية في استهدافها ببرامج التغذية المدرسية على الأطفال في المناطق النائية وأولئك الأكثر عرضة للوقوع في خطر استخدامهم في عمالة الأطفال (انظر دراسة الحالة رقم 5).
2. **المراحل الرئيسية للتكلفة ورصد التكاليف:** شهدت الفترة الأخيرة عملاً مكثفاً من أجل رصد وتحديد تكاليف برامج التغذية المدرسية في مختلف البلدان وتوزيعها بحسب مجموعات الدخل، الأمر الذي أدى إلى الوصول لبيانات مفيدة على المستوى العالمي (انظر الفصل الرابع المتعلق بتكاليف برامج التغذية المدرسية). بدأت بالفعل بعض الدول في تصميم قواعد بيانات لحساب تكاليف برامج التغذية ومقارنتها بالتكاليف المتوافرة في البلدان الاخرى. ومن خلال تحليل بيانات التكاليف يمكن للدول التي تطبق برامج التغذية المدرسية أن تضع الاستراتيجيات المتعلقة بزيادة مساحة عمليات برامج التغذية المدرسية وتحديد آليات الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي تقليص التكاليف الإدارية المصاحبة لتنفيذ برامج التغذية المدرسية.
3. **العمل من خلال منظومة متكاملة:** انطلاقاً من حقيقة أن برامج التغذية المدرسية ما هي إلا جزء من شبكة برامج متكاملة تهدف لدعم الأسر الفقيرة، فإن العديد من بلدان العالم تحاول وضع آليات لضمان أن تكون برامج التغذية المدرسية مكملة للجهود المستهدفة بالبرامج الأخرى وليست تكراراً لها.

[41] Alderman, H. and Bundy, D. 2012. برامج التغذية المدرسية والتنمية: هل نحن نطرح المسألة بطريقة صحيحة؟ مرصد بحوث البنك الدولي Gordon, A., Ross, D. & Lister, S. 2011 ;204-221 :(2)27

[42] Bundy, D., Burbano, C., Grosh, M., Gelli, A., Jukes, M. and Drake, L. 2011. إعادة التفكير في التغذية المدرسية، شبكات الأمان الاجتماعي، تنمية الطفل وقطاع التعليم، واشنطن العاصمة، البنك الدولي

كما تعمل تلك الدول على ربط برامج التغذية المدرسية بالبرامج الأخرى الهادفة للتدخل من أجل دعم الأطفال في مختلف مراحل النمو مثل البرامج الموجهة لتغذية الأطفال صغار السن أو رسائل التوعية الموجهة للمراهقين خصوصاً الفتيات والتي تتضمن إرشادات غذائية محددة، أو برامج الدعم الأخرى.

إطار 6 التغذية المدرسية في أوقات الأزمات

تلعب برامج التغذية المدرسية دوراً مهماً في الحالات الطارئة وفي أوقات الصدمات الاجتماعية والصراعات الأهلية والسياسية. وفي مسح أجراه برنامج الأغذية العالمي شملت 77 بلداً، أشار 38 بلداً إلى أن برامج التغذية المدرسية ترتبط بحالات الاستجابة للأزمات والكوارث مثل أزمة الأغذية والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأزمات المالية. ومنذ العام 2008 قامت 38 دولة على الأقل، بتنفيذ أو زيادة حجم ومساحة برامج التغذية المدرسية استجابةً لبعض الأزمات، الأمر الذي يشير إلى أن برامج التغذية المدرسية تلعب دوراً مهماً في حالات الطوارئ أو في حالات الصدمات الاجتماعية أو الأزمات.

38 بلداً عملت على رفع حجم برامج التغذية المدرسية استجابة لأزمات

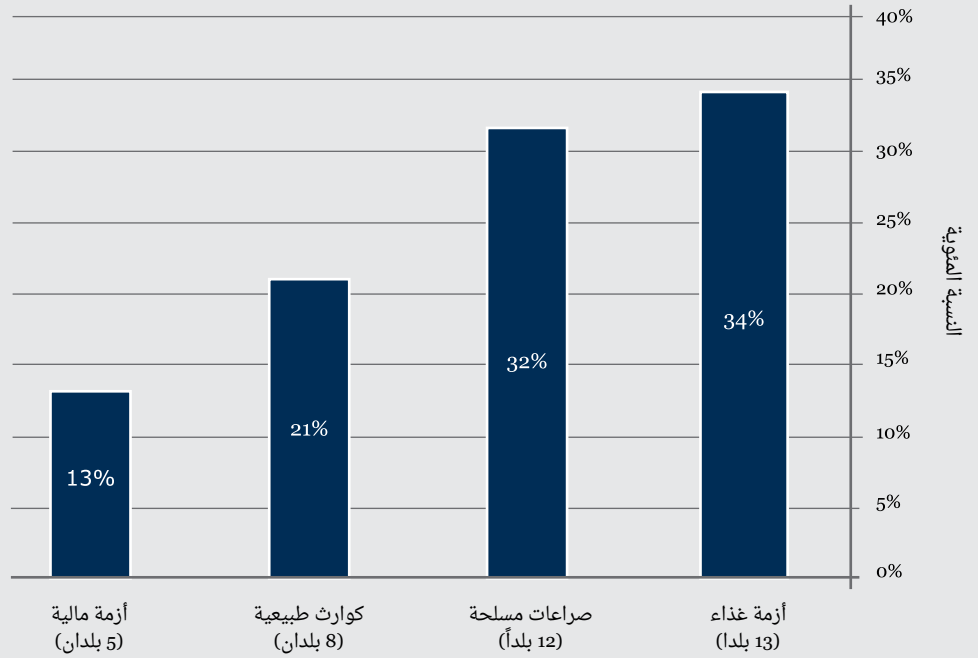

المصدر: مسح برنامج الغذاء العالمي لبرامج التغذية المدرسية مجموع البلدان (38 بلداً)

وإضافة إلى المسح آنف الذكر، تضمنت ورقتان فنيتان قدمتا في منتدى ضم نخبة من الخبراء، تحليلاً عن دور شبكات الأمن الاجتماعي والمساعدات الغذائية في دعم الجهود الرامية لحماية المجتمعات الفقيرة. واستعرضت الورقة الأولى مشروعاً مدعوماً من البنك الدولي صُمِّم للاستجابة لأزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال الفترة من 2007 إلى 2008.[43] وتضمنت الورقة تجارب ودروساً تم استقاؤها من واقع برامج تغذية مدرسية تم تنفيذها في بوروندي وليبيريا. أما الورقة الثانية والتي أعدها برنامج الأغذية العالمي، فقد ركزت على دور المساعدات الغذائية في الأزمات التي شهدتها باكستان وجنوب

السودان وتيمور.[44] وخلصت الورقة إلى أن برامج التغذية المدرسية التي تنفذ كجزء من حزمة برامج أوسع بهدف الاستجابة للأزمات يمكن أن تسهم في رفع معدلات القدرة على الحصول على الغذاء وبالتالي تعمل على تقليص معدلات الجوع وتسهم في الحفاظ على فرص الأطفال في الحصول على التعليم. وتكمن حيوية هذا الجانب في الأهمية الخاصة التي تكتسبها عملية حماية الأطفال من ترك الدراسة في أوقات الأزمات.

وأثبتت دراسات الحالة التي تضمنتها الورقتان أنه لا يمكن تحقيق أقصى قدر من الفوائد المستهدفة من برامج التغذية المدرسية إلا من خلال الاستثمار في برامج متكاملة تهدف إلى الوصول إلى درجة ملموسة من الجودة التعليمية من خلال الدعم اللازم الهادف لتوفير المعلمين والكتب وتجهيز الفصول الدراسية. لكن في أغلب الأحيان تفتقد البلدان التي تعيش أزمات معقدة ومستمرة مثل هذا النوع من الاستثمار.

ونعرض فيما يلي بعض الدروس المستقاة من الورقتين:

1. **تحتاج البرامج إلى تصميم أهداف واضحة وميسرة من أجل أن تكون أكثر فاعلية.** وفي الواقع لا تنجح برامج التدخل المتعددة الجوانب في حالات الأزمات ذلك لأن قدرات المجتمعات المحلية والبنية الأساسية الموجودة على الأرض غالباً ما تكون ضعيفة أو قد أضعفت بسبب الأزمات. عليه فإن البرامج المبسطة والموجهة بشكل مباشر هي الأكثر قدرة على الوصول للفئات المستهدفة والأكثر حاجة للدعم وبالتالي تكون هي الأكثر فائدة.

2. **في بعض الحالات، قد يؤثر عدم وجود بنية تحتية على مستوى المدرسة على تنفيذ أو التوسع في البرنامج.** في حالات الكوارث أو حتى الأزمات طويلة الأمد، غالباً تكون أشد المناطق تأثراً هي المناطق الأكثر تعرضاً للكارثة أو الأزمة والمدارس الأقل تجهيزاً. وهذا قد يؤثر على معايير اختيار المدارس ونوع الوجبة الخفيفة التي يتم اختيارها وسرعة تنفيذ البرنامج.

3. **يجب وضع خطة مسبقة لعمليات تقليص البرنامج أو إنهائه.** هناك جوانب مهمة يجب أخذها في الاعتبار مثل نوع الدعم الذي يُفترض أن يتلقاه أطفال المدارس بعد انتهاء البرنامج. وفي حال اتخاذ قرار بتحويل البرنامج إلى حكومة البلد التي يتم تنفيذه فيها، يجب وضع ترتيبات محددة تتصل بجوانب مهمة مثل التمويل والتنفيذ وبناء القدرات.

4. **يجب أن تكون لدى كل الأطراف المشاركة في تنفيذ البرنامج رؤية وفهم واضح لأدوارهم ومسؤولياتهم والتزاماتهم.** وفي حال وجود ثلاثة شركاء أو أكثر مثل الحكومة والمانحين والجهة المنفذة للبرنامج، يفضل إبرام اتفاقية جماعية. وعلى الرغم من احتمال أن يؤدي إبرام اتفاقية متعددة الأطراف لتأخير تنفيذ البرنامج إلا أنها في الجانب الآخر تسهم في تفادي أي نوع من الالتباس أو سوء الفهم خلال عملية التنفيذ.

5. **يمكن للبرنامج الاستفادة من طاقات المجتمعات المحلية.** يجب أن تكون هناك آلية دقيقة ومحكمة لرصد ومعرفة المدى الذي يمكن من خلاله أن يستفيد البرنامج من طاقات المجتمعات المحلية، عن طريق تشجيع الآباء والمعلمين على سبيل المثال في عمليات تنفيذ ومراقبة البرنامج، أو المجازفة بوضع المزيد من الأعباء على عاتق السكان المحليين الفاقدين للقدرات أصلاً. وفي هذه الحالة لا بد من توفير الموارد اللازمة لدعم بناء القدرات وتدريب الكوادر المستهدفة بالمشاركة.

6. **يسمح الدعم المقدم من المانحين للحكومات بالتعامل بشكل أفضل مع الأزمات إذ يمكن ذلك الدعم من رفع القدرات المالية للحكومات.** يؤدي الدعم الخارجي سواء كان من البنك الدولي أو من مجموعة من المانحين أو من برنامج الأغذية العالمي أو غيرهم إلى خلق ما يمكن تسميته بالفضاء المالي اللازم لمواجهة الأزمات وهي الآلية التي تعطي الحكومات متنفساً في ميزانياتها ما يمكنها من تنفيذ برنامج التغذية المدرسية وغيره من البرامج من أجل الاستجابة للأزمات. ومن خلال الاستثمار في برامج التغذية المدرسية والخدمات الصحية الأساسية يمكن لوكالات المساعدات الغذائية أيضاً إيجاد بيئة مواتية تمكّن الحكومات من وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة في مجال الحماية الاجتماعية.

7. **برامج التغذية المدرسية قد لا تكون في بعض الأحيان، الإجراء الأفضل الذي يجب تضمينه**

في حزمة من برامج الاستجابة للأزمات والكوارث. ونظراً لضرورة ووجوب تصميم برامج الاستجابة وفقاً لطبيعة الأزمة ومدى تأثيرها على السكان المحليين فإن برامج التغذية المدرسية يمكن أن تستخدم كجزء من برامج تنموية طويلة الأجل في حال توافر أدوات وبرامج أخرى أكثر فاعلية وملاءمة لمواجهة الأزمة الآنية.

[43] أمبروسيو، إم. ميزنر، جى. ودلغادو، سي 2012. من الاستجابة الطارئة لارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى الدعم الاستراتيجي على المدى الطويل إلى سبل المعيشة الريفية في البلدان الفقيرة التي تمر بأزمات ممتدة: أفكار من مشاريع البنك الدولي المختارة، فريق السياسة الريفية ARD ، مؤتمر الأمن الغذائي، منتدى الخبراء رفيع المستوى حول معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة والأمن الغذائي

[44] فرانكينبيرجير، تي.، سبانجلر، تي.، نيلسون، إس. ولانجور، 2012 .M. تعزيز القدرة على مواجهة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة، تانجو انترناشيونال، مؤتمر الأمن الغذائي، منتدى الخبراء رفيع المستوى حول معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، .http://www fao. org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Enhancing_Resilience_FoodInsecurity-TANGO.pdf

دراسة حالة 5 الدروس المستفادة من تجربة الرأس الأخضر الانتقالية[45]

تظهر نتائج مشروع نُفذ في مصر الكيفية التي يمكن من خلالها إدماج برامج التغذية المدرسية في حزمة برامج مساعدات تهدف إلى مواجهة الجوانب التي تؤثر مباشرة على الأطفال الفقراء.

في العام 2006 تم ضم جهود ثلاث وزارات هي التربية والتعليم، والقوى العاملة والهجرة، والرعاية الاجتماعية لجهود المجلس القومي لرعاية الطفولة والأمومة لبدء مشروع سُمي بمشروع محاربة ظاهرة عمالة الأطفال عبر التعليم. وكان الهدف من المشروع هو زيادة قدرات الأطفال الفقراء للالتحاق بالمدارس من أجل تقليص أشكال وظواهر عمالة الأطفال. وسعى المشروع بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والأمومة ومنظمة العمل الدولية وبدعم من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي إلى إيجاد وسائل تؤدي إلى تأمين مصادر دخل لأسر الأطفال الفقراء وتمكينهم من الوصول إلى برامج الضمان الاجتماعي الوطنية.

وتمكن البرنامج وبدعم قدره 5.5 مليون دولار قدمته وزارة العمل الأميركية من تغطية نحو 12 ألف طفل في مصر في سوهاج وأسيوط وبني سويف. وقدم برنامج الأغذية العالمي وجبات خفيفة وحصص غذائية يأخذها الاطفال إلى بيوتهم شملت كل الأطفال المسجلين في البرنامج الأمر الذي شكل حافزاً لهم للمشاركة في المشروع.

وخلال 6 سنوات من بدء تنفيذه حقق البرنامج عدداً من الانجازات:

- التحق نحو 17 آلاف طفل من المسجلين في البرنامج في 104 من المدارس النظامية. كما تم فتح 20 مدرسة في القرى و77 مدرسة لتعليم الفتيات استوعبت جميعها ألفي طفل وتضمنت 44 فصلاً للروضة التحق بها 700 طفل.
- تم توقيع نحو الفي عقد تأهيل شملت تقديم برامج تنموية محددة للمعلمين والمشاركين في المشروع والعملية التربوية.
- تم فتح فصول دراسية تأهيلية في المحافظات الثلاث المستهدفة من أجل تقديم الدعم اللازم للأطفال الذين يواجهون خطر ترك المدرسة، كما تم إطلاق فعاليات وبرامج توعية شملت جميع المستفيدين المستهدفين.
- تم تعميم نظام رصد للأطفال الملتحقين بالبرنامج وتم تدريب عدداً من الموظفين على استخدام وإدارة النظام. ومن أجل إيجاد بدائل للدخل الذي كان يدره الطفل من خلال العمل تم إيجاد مصادر لدخل الأسر من خلال مشروعات وأنشطة صغيرة.

وانطلاقاً من النجاح الذي حققه المشروع أطلقت الحكومة المصرية مشروعاً ثانياً في العام 2010. وركز المشروع الجديد على محاربة ظاهرة تشغيل الاطفال في القطاع الزراعي. ولقي المشروع الدعم اللازم من بعض الشركاء. وهدف المشروع لتقديم خدمات تعليمية مباشرة لـ 16 ألف طفل في 5 محافظات هي سوهاج وأسيوط والمنيا والفيوم والشرقية. وتلقى المشروع دعماً بقيمة 9.5 مليون دولار من وزارة العمل الأميركية.

[45] مشروع محاربة عمالة الأطفال الاستغلالية من خلال التعليم، نشرة مكتب مصر، 2012

3-2 التغذية المدرسية وتنمية الطفل

هناك ارتباط مباشر بين التغذية المدرسية وجودة العملية التعليمية والأوضاع الغذائية للأطفال. عليه فإن برامج التغذية المدرسية تُعني ببساطة بالاهتمام بالطفل وتعمل على تحسين وضعه الغذائي والصحي وزيادة قدرته على التعلم وتمكينه من الالتحاق بالمدرسة في المناطق التي تواجه فيها العملية التعليمية مشكلات بسبب الفقر وحاجة الأسر لتشغيل أطفالهم من أجل الحصول على دخل إضافي.

وتتوافر أدلة وبراهين قوية تؤكد قدرة برامج التغذية المدرسية على لعب دور المحفز الذي يدفع الأطفال للالتحاق بالمدارس وتشجيعهم على الاستمرار في الدراسة وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وتقليص معدلات الغياب وترك الدراسة. وتظهر الفوائد بقوة في أوساط الفتيات اللائي يعِشن في بلدان لاتزال تعاني من مشكلة التمييز بين الجنسين. وفي حالة الاطفال الملتحقين بالمدارس أصلاً فإن برامج التغذية المدرسية تسهم بقوة في تحسين قدرتهم على التعلم حيث تحميهم من الجوع وتحسن أوضاعهم الغذائية وقدراتهم الذهنية والاستيعابية. لكن تحقيق النتائج والفوائد السابقة يعتمد على جودة ونوعية الأغذية المقدمة ودرجة احتوائها على المكونات الغذائية اللازمة لمواجهة متطلبات النمو لدى الأطفال ومساهمتها في زيادة قدرتهم على التعلم (أنظر دراسة الحالة 6).

ومن المؤكد أن الاستثمار في تغذية الأطفال خلال الأيام الألف الأولى من الولادة أي حتى سن السنة الثانية من العمر يشكل أولوية قصوى. كما أن الاهتمام بالاحتياجات الغذائية للأطفال في سن الدراسة يساعد على ضمان عدم ضياع المكاسب التي تحققت من خلال برامج تغذية الأطفال الرضع. عليه يمكن القول أن الوضع الغذائي للأطفال دون سن الدراسة والأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية ينعكس بشكل مباشر على نموهم الجسماني وصحتهم وقدرتهم على الاستيعاب والتلقي وبالتالي يؤثر على معدلات حضورهم للمدرسة وعلى تحصيلهم وناتجهم الدراسي (أنظر دراسة الحالة 7)[46] . وبناءً على ما سبق فإنه ومن أجل تحقيق أقصى قدر من فعالية التغذية المدرسية لا بد من تعميمها بالشكل الذي يؤدي إلى استخدامها كوسيلة لدعم وتحسين الأوضاع الغذائية للأطفال من سن ما قبل المدرسة. ومن أجل تحقيق التغذية السليمة لابد من تقديم وجبات غنية بالمكونات الغذائية المتكاملة فهي تساعد على معالجة جوانب الضعف الغذائي السائدة لدى الكثير من الأطفال في المرحلة الابتدائية والتي تشمل على سبيل المثال نقص فيتامين (أ) أو الحديد وكلاهما يؤثران بشكل مباشر على مستويات التحصيل الدراسي. ومن المهم أيضاً توفير الأدوية المكافحة للديدان من أجل ضمان تحقيق الفوائد المرجوة من تغذية الأطفال وتفادي الاثار السلبية المترتبة على الطفل جراء إصابته بأمراض الديدان.

ويمكن لبرامج التغذية المدرسية أيضاً أن توفر للفتيات اللائي في سن المراهقة قدراً كافياً من مكونات الحديد والمكونات الغذائية الأخرى التي تؤدي إلى تقليص معدلات العنف وتساعدهن على النمو بشكل أفضل وبالتالي تحسين استعدادهن البدني لمرحلة الأمومة. وتعتبر المرحلة الأولى من عمر الطفل أي من لحظة الولادة وحتى بلوغ الشهر التاسع والتي يعتمد فيها الطفل بشكل أساسي على الرضاعة الطبيعية من أخطر المراحل التي تتطلب استعداداً بدنياً جيداً من قبل الأم. لذلك فإن تقديم أغذية ذات طبيعة خاصة لطالبات المدارس ممن هن في سن البلوغ أمر في غاية الأهمية ويعتبر أحد الأهداف الرئيسية لبرامج التغذية المدرسية.

وفي الجانب الاخر فإن الأغذية التي تحتوي على مكونات متكاملة ومتنوعة تساعد في عملية الامتصاص وتضمن بالتالي النمو السليم لجسم الطفل. لكن جزء من المشكلة يكمن في عدم احتواء سلات بعض البرامج على المكونات الغذائية المتكاملة وهذا يعود جزئياً إلى عدم القدرة على توفير سلال متكاملة في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى حتى في الحالات التي يتم فيها شراء المكونات الغذائية من الأسواق المتاخمة للمدارس المستهدفة تكون فرصة وصوله إلى أيدي التلاميذ المستهدفين ضئيلة. واستناداً إلى ما سبق لابد من الأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بمشتريات ومكونات الأغذية خلال المراحل الأولى من تصميم برامج التغذية المدرسية. ومن أجل ضمان تحقيق فوائد متكاملة لابد من أن تصاحب برامج التغذية المدرسية برامج تدخلية أخرى تشمل على سبيل المثال تقديم المياه الصالحة للشرب والاهتمام بالجوانب البيئية والصحية العامة إضافة إلى برامج تتضمن اجراء فحوصات دورية للتلاميذ المستهدفين تسهم جميعها في توفير بيئة صحية

[46] برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل (قيد الإعداد). ورقة موقف مشترك: التغذية المدرسية

وتعليمية آمنة وهو أمر غاية في الأهمية بالنسبة لصحة الاطفال وقدرتهم على الاستيعاب والتعلم.

وباعتبارها جزء من نظام تعليمي واسع فإن برامج التغذية المدرسية لا يمكن أن تسهم في العملية التعليمية إلا في ظل توافر العناصر الأخرى المؤثرة على العملية التعليمية مثل توافر المعلمين وجودتهم وتوافر الكتب والأدوات المدرسية والمنهج الدراسي المناسب إضافة إلى توافر البيئة التعليمية المناسبة التي تساعد على الاستيعاب والفهم. وفي حال عدم توافر العناصر الأساسية سالفة الذكر فإن الفائدة من برامج التغذية المدرسية ستكون محدودة للغاية إن لم تكن غائبة تماماً. ومن المهم أيضاً عدم استخدام المعلمين أو العاملين بالمدارس بإعداد الوجبات المدرسية لأن ذلك يؤثر على أداؤهم الأساسي ويؤدي إلى خلل في مجمل النظام التعليمي الذي تهدف برامج التغذية المدرسية في الأساس إلى تعزيزه ودعمه.

دراسة حالة 6 نتائج المسح التقييمي العشوائي لتأثيرات وثبات برامج التغذية المدرسية: حالة غيانا [47]

بدأ برنامج التغذية المدرسية في غيانا في العام 2006 وكان الهدف الرئيسي منه هو توفير وجبات متوازنة من المنتجات المحلية لتلاميذ المدارس الابتدائية في المناطق الريفية والقرى النائية. وكانت الفوائد المرجوة منه هي تشجيع وزيادة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية ورفع معدلات الالتحاق بالمدارس والتشجيع على الحضور والاستمرار، إضافة إلى تحسين الأوضاع التغذوية وبالتالي رفع القدرة على الاستيعاب والتحصيل.

وتم تنفيذ البرنامج كجزء من مبادرة توفير فرص التعليم للجميع في غيانا والتي تم تمويلها من قِبل منظمة الشراكة العالمية من أجل التعلم وأشرف عليها البنك الدولي. وخصصت ميزانية بمقدار 12.7 مليون دولار سنوياً لبرنامج التغذية المدرسية. وتحت مظلة البرنامج تلقى نحو 16 ألف طفل في 93 مدرسة من 138 مدرسة منتشرة في مختلف مناطق البلاد وجبات غداء.

ووقعت مهمة الإشراف على البرنامج على وزارة التربية والتعليم وتم اتباع نهج غير مركزي في تنفيذ البرنامج. وطلب من المدارس المستهدفة بالبرنامج والمجتمعات المحلية المتصلة بها تقديم تصورات والمشاركة في برامج تدريبية في مجال الحفاظ على السجلات المالية وإعداد الوجبات باستخدام المنتجات الغذائية المحلية أينما توافرت. وشملت البرامج التدريبية ممثلين عن وزارات أخرى مثل الصحة والزراعة والحكومات المحلية من أجل الاستفادة منهم في تقديم الدعم اللازم. وكان على المجتمعات المحلية اتباع الإجراءات اللازمة لضمان الجودة في إعداد الطعام والتأكد من استيفاء مطابخ المدارس للمعايير الصحية والبيئية بما في ذلك توفير المياه الصالحة للشرب.

تم إجراء دراسة بين الحكومة والبنك الدولي وهيئة التنمية الاجتماعية من أجل تقييم الآثار الناجمة عن تنفيذ البرنامج. وأجريت في إطار الدراسة 3 مسوحات تقييمية دورية في الأعوام 2007 و2008 و2009 في اثنين من أكثر المناطق فقراً في البلاد. وأظهرت النتائج تأثيرات إيجابية مهمة للبرنامج شملت معدلات الحضور والأداء الأكاديمي وسلوك التلاميذ داخل الفصول إضافة إلى الأوضاع الغذائية ومشاركة الآباء والمجتمعات المحلية خصوصاً الأكثر فقراً.

ووفقاً لنتائج المسوحات ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس 16% ومعدلات المواظبة على الحضور 4.3% في المدارس المستهدفة خلال الفترة ما بين 2007 و2009. ولاحظت المسوحات أن الأطفال المستهدفين من البرنامج في المدارس المستهدفة حققوا نمواً خلال الفترة المذكورة بمقدار 0.8 سنتمتر أكثر من أقرانهم في المدارس الأخرى التي لم يشملها البرنامج. وأظهرت المسوحات كذلك أن البرنامج أسهم في الحفاظ على معدلات استهلاك الأغذية خصوصاً خلال فترة ارتفاع الأسعار. وقبل صدمة أسعار الأغذية أشارت الإحصاءات إلى أن معدلات تعرض الأطفال للوقوع في خطر الفقر وسوء التغذية تزيد بمقدار 150 طفلاً في المناطق التي لم يشمل برنامج التغذية المدرسية مدارسها مقارنة بتلك التي شملها البرنامج وذلك خلال الفترة المذكورة. أما في الفترة التي أعقبت ارتفاع أسعار الأغذية، فقد ارتفع معدل الزيادة في عدد الأطفال الواقعين في خطر الفقر وسوء التغذية إلى 510 طفلاً في المناطق غير المشمولة بالبرنامج مقارنةً بالمناطق المستفيدة.

وفيما يتعلق بقياس سلوك التلاميذ داخل الفصول الدراسية وجدت المسوحات أن ثلثي المدرّسين في المدارس المشمولة ببرنامج التغذية المدرسية أقرّوا بحدوث تغيير إيجابي في سلوك التلاميذ بفضل التأثير الذي أحدثه البرنامج، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الدرجات التي حصل عليها التلاميذ في اختبارات الرياضيات واللغة الإنجليزية حيث حصل التلاميذ في المدارس المشمولة بالبرنامج على متوسط 8.1 نقطة أكثر من أقرانهم في المدارس غير المشمولة، في حين بلغ المعدل 4.2 نقطة في اللغة الإنجليزية.

47 Suraya, I., Borja, C., Jarvis, E. and Demas, A. 2012. برنامج التغذية المدرسية في غيانا 2007 – 2009: تقييم الأثر، البنك الدولي

دراسة حالة 7 الوصول إلى التلاميذ في الوقت المناسب. نموذج تجربة جيبوتي [48]

تعاني جيبوتي من ارتفاع معدلات الأمية في أوساط الكبار. وسعت السلطات هناك طوال السنوات العشر الأخيرة إلى معالجة ظاهرة ضعف مواظبة التلاميذ على الحضور إلى المدارس. وبالفعل حدث تحسن نسبي في معدلات الالتحاق بالمدارس، حيث ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 33% في 1999 [49] إلى 46% في 2008 كما ارتفع فارق الالتحاق بين البنات والبنين إلى 0.88 نقطة في 2012 مقارنة مع 0.71 في 1999. ويعود الفضل في ذلك التحسن بشكل أساسي إلى الزيادة التي حدثت في عمليات بناء المدارس والفصول الدراسية وتوفير المواد والمعدات التعليمية إضافة إلى إدخال برامج التغذية المدرسية.[50] لكن ورغم تلك الجهود، لا يزال أكثر من نصف الأطفال في سن المدرسة لا يلتحقون بالمدارس، كما ان حالات إعادة السنة الدراسية وترك المدرسة تتكرر بكثرة في كل عام بسبب الضغوط الاقتصادية والفقر.

وفي الجانب الآخر، يعيش الأطفال الأصغر سناً أوضاعاً أسوأ بكثير حيث تشير الإحصاءات إلى أن نحو 8% من الأطفال يتركون المدرسة خلال السنة الأولى، ما يدل على سوء إعدادهم لمرحلة الدراسة وهو أمر غير مستغرب، إذ إن 3% فقط ممن هم في المرحلة العمرية بين 4 و5 سنوات مسجلين في رياض الأطفال أو فصول ما قبل المدرسة الابتدائية، معظمهم من الأسر المقتدرة. وهناك نقص حاد في رياض الأطفال، ففي العام 2007 كانت هناك 35 روضة فقط في جميع أنحاء البلاد، 83% منها خاصة وتتركز في العاصمة فقط.[51] ووضعت الحكومة الجيبوتية خطة تستهدف رفع معدلات الالتحاق برياض الأطفال إلى 20% بحلول العام 2015 عبر إنشاء دور لرياض الأطفال في الأرياف والمناطق الأكثر فقراً.

وفي العام 2008 أطلقت الحكومة مشروعاً بدعم من البنك الدولي وانضم إليه برنامج الأغذية العالمي في العام 2010، ويشمل المشروع إنشاء 15 روضة أطفال تجريبية لاستيعاب 300 طفل في مناطق ريفية مختارة. وتضمن المشروع برامج شملت تقديم أدوية معالجة ومكافحة أمراض الديدان في أوساط الأطفال المستهدفين إضافة إلى مكملات غذائية ودوائية تحتوي على فيتامين (أ) وتوفير المياه الصالحة للشرب والمعدات والأنشطة المساعدة على النظافة وتحسين البيئة فضلاً عن وجبات غذائية. وشمل الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي وجبات إفطار وغداء طازجة من أجل تشجيع الأطفال على المواظبة على الحضور وتحسين أوضاعهم الغذائية.

وأكدت مسوحات تقييمية أجريت في العام 2012 أن الأطفال الذين أكملوا مرحلة رياض الأطفال أظهروا أداءً أكاديمياً وسلوكياً أفضل بكثير من نظرائهم الذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق برياض الأطفال. وبناء على هذه النتائج، تم توسيع المشروع ليشمل دعم 700 طفل في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية. وتخطط الحكومة الجيبوتية بالتعاون مع شركاء المشروع لإضافة 25 روضة أطفال جديدة كل عام تركز بشكل أساسي على الأطفال الأكثر حاجة لتوفير الفرص التعليمية المبكرة.

لكن ورغم كل الجهود السالفة الذكر لا يزال الضعف قائماً حيث إن هنالك حاجة ماسة لوضع إطار قانوني ينظم كيفية تسيير وتشغيل رياض الأطفال والمدارس. كما أن هناك حاجة لوضع برامج أفضل لتدريب المعلمين. وتضمنت النتائج التي خرجت بها المسوحات التقييمية المذكورة توصيات بأن تعطي البرامج الدراسية الموجهة لرياض الأطفال التي تديرها وزارة التعليم أولوية قصوى للأطفال في سن الخامسة وذلك من أجل ضمان توجيه الموارد المتاحة نحو التركيز على الأطفال الأقرب لسن الالتحاق بالمدارس الابتدائية في حين يمكن للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات الالتحاق ببرامج دراسية وتربوية تشرف عليها وزارة الرعاية الاجتماعية، وتضمنت توصية أخرى فرض مساهمات صغيرة على الآباء القادرين لتغطية تكاليف الخدمات التعليمية.

48 خطة عمل قطاع التعليم في جيبوتي 2011 – 2016، وزارة التعليم والتدريب، جيبوتي، اليونيسف 2012 تقرير التقييم – المركز التجريبي لتنمية الطفولة المبكرة في جيبوتي (يوليو 2010 – مايو 2011)، مذكرة حول تنمية الطفولة المبكرة، مكتب برنامج الأغذية العالمي في جيبوتي، أغسطس 2008.

49 اليونسكو 2011، تقرير التعليم للجميع. الأزمة الخفية: النزاع المسلح والتعليم، اليونسكو، باريس

50 CAP sur la qualité, published by the Ministère de l'Education Nationale et de & 2019-Schéma Directeur 2010 l'Enseignement Supérieur de Djibouti, October 2010

51 اليونسكو، 2011، تقرير المتابعة العالمي، نظرة إقليمية عامة، الدول العربية.

3-3 علاقة برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي في المجتمعات المحلية

يسود الأوساط المعنية شعوراً متزايداً بالارتياح لفكرة مفادها أن برامج التغذية المدرسية التي تستخدم فيها مواد ومنتجات غذائية منتجة محلياً أو على الأقل تلك التي يتم شراؤها داخل البلد المستهدف بتلك البرامج يمكن أن تؤدي إلى تحقيق فوائد إضافية للأطفال المستهدفين والزارعين والمجتمعات المحلية وبالتالي الاقتصاد ككل.

عليه، فإن ربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي أمر يمكن أن يُنظر إليه كوسيلة لضمان الاستدامة عن طريق الاستفادة من حزمة من الفوائد المحتملة حيث إن معظم البلدان تسعى لاستنباط الطرق والوسائل التي تشجع آلية شراء المنتجات المحلية وبشكل خاص من صغار المزارعين وذلك بهدف توفير أسواق أكثر استقراراً لمنتجاتهم وبالتالي الإسهام في زيادة مداخيلهم. كما تشجع الدول والحكومات في أغلب الأحيان لجان المدارس على شراء السلع اللازمة لتغذية أطفال المدارس من الأسواق وأماكن الإنتاج الأكثر قرباً من مدارسهم وذلك لضمان إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرارات وإدارة الموارد المتاحة بما يضمن تنفيذ برامج تغذية مدرسية ناجحة. وإضافة إلى ما سبق فإن آلية المشتريات المحلية تُعتبر وسيلة فاعلة لتوفير فرصة تقديم أغذية أكثر تنوعاً تشمل مكونات طازجة وغير معلبة. وبحسب طبيعة المنطقة فإن المشتريات المحلية يمكن أن تشمل منتجات مثل الحبوب الغذائية في الهند مثلاً، وجميع أنواع الموز المتوافرة في الدول الآسيوية والتي تُعتبر أكثر ملاءمة للمتطلبات الغذائية في تلك البلدان وتكون قريبة أو مشابهة لأنواع الأطعمة التي يتناولها الأطفال في منازلهم. والمؤكد أن هذه الآلية يمكن أن تسهم في زيادة جودة السلة الغذائية المقدمة. وإضافة إلى ذلك هناك طريقة أخرى تتمثل في شراء سلع غذائية منتجة طبيعياً مثل الأرز والبقوليات والتي تحتوي على مكونات أكثر سهولة في الامتصاص ما يؤدي إلى فوائد غذائية أفضل بالنسبة للأطفال المستهدفين.

وبالفعل عملت الكثير من البلدان عالية الدخل على اتباع هذه الوسيلة. وفي هذا الإطار قام مؤلفوا كتاب ثورة التغذية المدرسية بتحليل الكيفية التي أعادت بها حكومات الدول المتقدمة تصميم آليات شراء المنتجات الموجهة لبرامج التغذية المدرسية بطريقة ذكية تضمن استدامة البرامج. والمؤكد أن هذه الآلية الذكية تؤدي إلى تنفيذ برامج تغذية مدرسية تقدم فوائد ملموسة للكثير من الجهات وليس فقط لمنتجي ومستهلكي مكونات الوجبات المدرسية.[52]

ومع أخذ المنهجية السابقة وفوائدها في الاعتبار، فإن العديد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل تسعى لإصلاح أنظمة وآليات برامج التغذية المدرسية التي تشرف عليها. وعلى سبيل المثال يمكن اعتبار البرازيل كواحدة من أنجح نماذج البلدان التي استطاعت المواءمة بين تقديم برامج تغذية مدرسية فاعلة وتحقيق الفوائد المرجوة للمزارعين المحليين من خلال توفير أسواق مستقرة لمنتجاتهم (انظر دراسة الحالة 8).
وفي الجانب الآخر، هناك العديد من البلدان الأخرى التي تحرص على ربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج المحلي مثل الإكوادور وناميبيا والهندوراس والبيرو. وتأكيداً لنجاح هذا النموذج الفاعل قررت الدول الإفريقية في العام 2003 تضمين برامج التغذية المدرسية المعتمدة على المكونات المنتجة محلياً في برنامج التنمية الزراعية الشامل في القارة. ومنذ ذلك الحين بدأت الدول الإفريقية في تنفيذ برامج تغذية مدرسية معتمدة على الإنتاج المحلي. وتنطبق هذه الحالة تماماً على دول في القارة الإفريقية مثل ساحل العاج وغانا وكينيا وموزمبيق (انظر دراسة الحالة رقم 9).

لقيت هذه المبادرات إقبالاً كبيراً من قِبل وزارات الزراعة في الدول المعنية، خصوصاً تلك التي تشارك بفاعلية في عمليات تخطيط وتنفيذ برامج التغذية المدرسية (انظر الجدول رقم 6 والشكل 11). وتشارك الهيئات والتحالفات الإقليمية مثل برنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا وشبكة التغذية المدرسية في أميركا اللاتينية، بشكل متزايد في تقديم الدعم لجهود البلدان الساعية لربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي.

[52] Morgan, K. and Sonnino, R. 2008. ثورة الغذاء المدرسي – الغذاء العام وتحديات التنمية المستدامة، لندن، Earthscan

ويقدم الشركاء مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل ومنظمة التنمية الهولندية إضافة إلى مؤسسة بيل وميلندا غيتس مساعدات فنية ودعم مادي ولوجستي للحكومات بهدف تعزيز المساعي الرامية لربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي. ويمكن الحصول على تفاصيل أوفى حول التعاون بين الشركاء في الفصل الخامس من هذا التقرير.

أظهرت التجارب العملية في البلدان التي خاضت تجربة ربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي العديد من التحديات الرئيسية التي نلخص بعضاً منها في ما يلي:

1. **هنالك حاجة لآلية تعاون أفضل بين قطاعات التعليم والزراعة والقطاعات الأخرى المساندة لصغار الزراعين في إطار الجهود الرامية لربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي.** وفي هذا الإطار لا بد من القول إن آلية الربط بين برامج التغذية المدرسية والإنتاج الزراعي المحلي لا يمكن أن تحقق النجاح الكامل إلا إذا كانت هناك آلية استثمار فاعلة لدعم عمليات الإنتاج الزراعي بدءاً من المراحل الأولى وانتهاءً بإدارة المنتج في أعقاب عمليات الحصاد. وتقع مسؤولية هذا الجانب بشكل رئيسي على إدارات القطاع الزراعي، فالمزارعون في حاجة إلى الدعم اللازم للحصول على البذور المحسنة والأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى والقروض اللازمة لتسيير العمليات الزراعية. إضافة إلى المساعدات اللازمة لتحسين آليات التخزين وضبط جودة المنتجات. ويمكن الأخذ ببعض التجارب الناجحة مثل التجربة البرازيلية التي استطاعت تحقيق نجاحات ملحوظة كنماذج للربط بين المزارعين المدعومين من جانب إدارات القطاع الزراعي بالمشتريات التي يقوم بها القطاع الزراعي لتغطية احتياجات برامج التغذية المدرسية. والمؤكد أن هنالك حاجة ماسة لمثل هذا التعاون لكن ليس من السهل تحقيق ذلك دائماً، نظراً لوجود العديد من التحديات والعقبات اللوجستية والعملية.

2. **هناك حاجة لوضع وتنفيذ قوانين فاعلة تسمح بالمشتريات الصغيرة والمحدودة حيث تبرز دائماً العديد من العقبات القانونية أمام إدارات برامج التغذية المدرسية الراغبة في القيام بمشتريات من الأسواق المحلية بهدف تغطية الاحتياجات.** تفرض قوانين المشتريات العامة في العديد من البلدان متطلبات يصعب على صغار المزارعين ومؤسسات التوزيع المحلية الصغيرة تلبيتها. ففي هايتي على سبيل المثال، يلزم القانون إدارات برامج التغذية المدرسية بشراء المنتجات والسلع بكميات كبيرة، الأمر الذي يعيق جمعيات المزارعين الصغار عن الدخول في المناقصات. ومن أجل معالجة هذا الجانب تبنت بعض البلدان سياسات تسمح بتيسير وتعديل معايير المناقصات عندما يتعلق الأمر بمشتريات المكونات الغذائية من صغار المزارعين، ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تم تعديل قوانين وقواعد المشتريات المتعلقة بالسلع الغذائية الموجهة للمدارس بما يسمح لصغار المزارعين والشركات الصغيرة بالتقدم للمناقصات لبيع المنتجات محدودة الكمية.

3. **هنالك حاجة ملحة للأخذ في الاعتبار جوانب مهمة تتعلق بطرق وآليات تصميم وتنفيذ برامج التغذية المدرسية المرتبطة بالإنتاج الزراعي المحلي.** وفي هذا الإطار هناك العديد من الطرق والوسائل لتنفيذ برامج تغذية مدرسية تؤدي إلى تضمين المنتجات الزراعية المحلية في السلة الغذائية المستهدفة من قبل تلك البرامج. وهناك العديد من النماذج التي يمكن الأخذ بها في هذا الجانب حيث تتبع بعض الدول مثل كينيا آلية تسليم تمويل نقدي لإدارات المدارس لاستخدامه في تغطية مشتريات لوازم التغذية المدرسية الأمر الذي يمكّن المدارس من شراء السلع الغذائية من الأسواق المحلية دون عقبات تُذكر. كما تقوم حكومات دول أخرى مثل البرازيل بتوجيه الدعم المادي المخصص لبرامج التغذية المدرسية للسلطات المحلية أو الإقليمية المسؤولة عن إجراءات المشتريات المحلية. وتقوم دول أخرى مثل غانا بانتداب شركات تغذية بمستويات مختلفة لتوفير الطعام للمدارس. لكن في الجانب الآخر هناك بعض الأمور التي تجب معالجتها ووضعها في الاعتبار عند الأخذ بالنماذج السابقة مثل: ضرورة ضمان استقرار عمليات توفير الطعام اللازم لكل المدارس المستهدفة على مدار العام الدراسي وخصوصاً في المناطق النائية أو القاحلة والتي قد لا تكون المنتجات الغذائية متوفرة فيها محلياً.

دراسة حالة 8 قوانين الأراضي ـ التجربة البرازيلية مع مجتمعات المزارعين[53, 54]

يغطي برنامج التغذية المدرسية المنفذ من قبل الحكومة البرازيلية جميع المدارس الحكومية في مراحل التعليم الأساسي بما في ذلك الحضانات ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية إضافة إلى مدارس تعليم الكبار. وتصل خدمات البرنامج إلى نحو 47 مليون طالب سنوياً. تم إطلاق البرنامج في العام 1955 وهو يشكل ثاني أكبر برنامج للتغذية المدرسية على مستوى العالم. وتتمثل أهداف هذا البرنامج الواسع في الإسهام في تنمية وتطوير القدرات التعليمية والاستيعابية للطلاب المستهدفين إلى جانب دعم النشأة والعادات الصحية من خلال برامج التربية الغذائية وتشجيع النشاط الزراعي في المجتمعات المحلية من خلال شراء منتجاتهم واستخدامها في برامج التغذية المدرسية.

وفي العام 2011 على سبيل المثال، خصصت الحكومة البرازيلية ميزانية بمقدار 2 مليار دولار، أي نحو 5% من إجمالي ميزانية التعليم لبرامج التغذية المدرسية. وتم ضخ هذا المبلغ من قِبل الصندوق القومي البرازيلي لتطوير التعليم ووزّع على الحكومات الفيدرالية والمحلية والبلديات وفقاً للمنهجية المتبعة في تنفيذ برامج التغذية المدرسية. ويغطي تمويل الصندوق تكاليف الأغذية فقط في حين تقوم الحكومات الفيدرالية والمحلية والبلديات بتغطية التكاليف الأخرى المرتبطة بالبرنامج مثل أجور العاملين والتكاليف اللوجستية الأخرى من مصادرها الخاصة.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول إن النموذج البرازيلي يؤكد إمكانية الربط الفاعل بين برامج التغذية المدرسية والإنتاج الغذائي المحلي والمشاركة المجتمعية. ومنذ العام 2009 يشترط قانون الصندوق القومي البرازيلي لتطوير التعليم استخدام 30% على الأقل من التمويل المقدم منه في شراء المنتجات الزراعية المستخدمة في برامج التغذية المدرسية من المزارعين المحليين. وفي إطار معركتها ضد الجوع والفقر، طبقت الحكومة البرازيلية برنامجاً أسمته برنامج الاستحواذ على الأغذية وهو برنامج زراعي يقوم على شراء المنتجات المستخدمة في برامج التغذية مباشرةً من المزارعين المحليين. وأسهم هذا البرنامج في خلق رابط فعال بين برامج التغذية المدرسية وصغار المزارعين في المجتمعات المحلية في البرازيل. وأدت آلية شراء المنتجات الزراعية لبرامج التغذية المدرسية في البرازيل إلى خفض كلفة الوجبات الغذائية المقدمة لطلاب المدارس ورفعت من معدلات توفير المنتجات وزادت من استهلاك الفاكهة والخضروات المنتجة بكثافة في مختلف المناطق البرازيلية الأمر الذي أسهم في تحسين الأوضاع الغذائية لأطفال وطلاب المدارس هناك.

ويشجع برنامج الاستحواذ على الأغذية أيضاً منظمات المجتمع المدني على الإشراف على الحصص الغذائية والتمويل وسلاسل الإمداد. ووفقاً لهذه الآلية، أوكلت مهمة الإشراف هذه إلى مجالس المدارس المسؤولة عن التغذية المدرسية والمخولة باستلام التمويل المقدم من الصندوق القومي لتطوير التعليم عبر المحافظات والبلديات والحكومات المحلية. وإضافة إلى هذا أدت أنظمة برامج التغذية المدرسية في البرازيل إلى خلق آلية تنسيق وتعاون قوية بين المؤسسات والهيئات المعنية خصوصاً الوزارات.

وهناك العديد من الجوانب التي أسهمت الآلية سالفة الذكر في معالجتها، فعلى سبيل المثال أظهرت الدراسات أن الارتفاع الكبير في معدلات المصابين بزيادة الوزن في أوساط الأطفال يعود إلى العادات الغذائية غير الصحية مثل الاستهلاك المفرط للمنتجات المصنعة وانخفاض استهلاك الخضروات والفاكهة. وبالأخذ في الاعتبار معالجة المشكلة الصحية تبنى برنامج الاستحواذ على الأغذية هدفاً رئيسياً تمثل في تشجيع العادات الغذائية الصحية من خلال الدفع في اتجاه تعميم الوجبات الغذائية وفقاً للمذاق والإنتاج المحلي مع إعطاء قيمة أقل للسكريات والدهنيات وتشجيع استخدام الفاكهة والخضروات. وتم تفعيل آليات هذا الهدف من خلال إلزام كافة الوحدات المنفذة لبرامج التغذية بضرورة إيجاد خبير تغذية يكون مسؤولاً عن وضع خريطة المكونات الغذائية وفقاً للمعايير المنصوص عليها آنفاً.

[53] Santos. L.M.P. et al. 2007. تقييم السياسات العامة للأمن الغذائي ومحاربة الجوع في البرازيل، 1995 – 2002، ريو دي جانيرو .Cad Saúde Pública

[54] (Sidaner, E., Balaban, D. and Burlandy, L. (in press. برنامج التغذية المدرسية في البرازيل: مثال لبرنامج متكامل لدعم الأمن الغذائي والتغذية، نشرة الصحة العامة والتغذية.

دراسة حالة 9 من المزارع إلى المدرسة ـ نموذج ساحل العاج [55]

أطلقت حكومة ساحل العاج في العام 1999 برنامجها المسمى بمقصف واحد ومدرسة واحدة، وأوكلت مهمة الإشراف عليه إلى وحدة في وزارة التعليم تعنى بالتغذية المدرسية بالتعاون مع وزارة الزراعة. ويتضمن هذا البرنامج الذي يُعنى بتقديم الوجبات الغذائية للمدارس تقديم الدعم الفني والمادي اللازم لصغار المزارعين والذين يتكون معظمهم من العنصر النسائي. ويهدف الدعم المقدم إلى ربط مقاصف المدارس بمنتجات صغار المزارعين. وتحت مظلة هذا البرنامج يتم تقديم الدعم للمجتمعات المحلية وتشجيعهم على إنتاج السلع الغذائية اللازمة لتغطية احتياجات المقاصف المدرسية في نطاق مناطقهم.

وركزت الحكومة في هذا الإطار على مساعدة صغار المزارعين المتركزين في المناطق المحيطة بالمدارس. وتضمن البرنامج تقديم الدعم اللازم لتمكين صغار المزارعين من زيادة إنتاجهم بما يلبي متطلبات التغذية المدرسية ويشمل الدعم تقديم البذور المحسنة وأدوات الزراعة إضافة إلى برامج التوعية الخاصة بكيفية تكوين آليات التعاون بما في ذلك تقديم الدعم القانوني ووضع القواعد والأطر إضافة إلى تدريب المزارعين على الإدارة المالية لأنشطتهم وتدريبهم على أسس وطرق الزراعة وتربية الحيوانات والعناية بصحتها بما في ذلك طرق التطعيم. كما تتضمن برامج التوعية تعريف المزارعين بالطرق والوسائل السليمة لحفظ منتجاتهم الغذائية وتسويقها. يتم تقديم خدمات زراعية أخرى تحت مظلة البرنامج عبر مؤسسة تتبع لوزارة الزراعة بالتعاون الوثيق مع وحدة التغذية المدرسية التابعة لوزارة التعليم.

وتقوم الحكومة في ساحل العاج أيضاً بشراء المنتجات اللازمة لتغطية احتياجات برامج التغذية المدرسية من كبار الموردين والزارعين عندما يعجز صغار المزارعين والمنتجين عن توفير الكميات المطلوبة. وبالنسبة لجميع العمليات فإن مسؤولية تحديد أسعار السلع الغذائية تقع على عاتق لجنة مركزية حكومية خاصة بشؤون السوق.
أما عمليات نقل المنتجات فيتم تنظيمها أما من خلال منح عقود نقل على المستوى الوطني، في حالة الكميات الكبيرة التي تأتي من موردين كبار أو لمجموعات نسائية محلية في حالة الكميات الصغيرة. وبالنسبة لعمليات إعداد الطعام فإنها تتم داخل المدارس المستهدفة وتقوم لجنة مكونة من موظفين من وزارتي التعليم والزراعة بالإشراف على برامج التغذية المدرسية على مستوى المدارس وجمعيات المزارعين.

وفي العام الدراسي 2009/2008 استفاد 265 ألف طالب وطالبة من 2027 مدرسة في مختلف مناطق ساحل العاج من برنامج التغذية المدرسية. وشارك 961 مركز إنتاج في العمليات المصاحبة للبرنامج من خلال بيع 1270 طناً من مختلف المنتجات الغذائية.

(تابع)

[55] DNC, WFP & PCD. 2010. دراسة حالة لبرنامج التغذية المدرسية في ساحل العاج، لندن، PCD

نموذج: التغذية المدرسية القائم على فلسفة (من المزرعة إلى المدرسة) - ساحل العاج

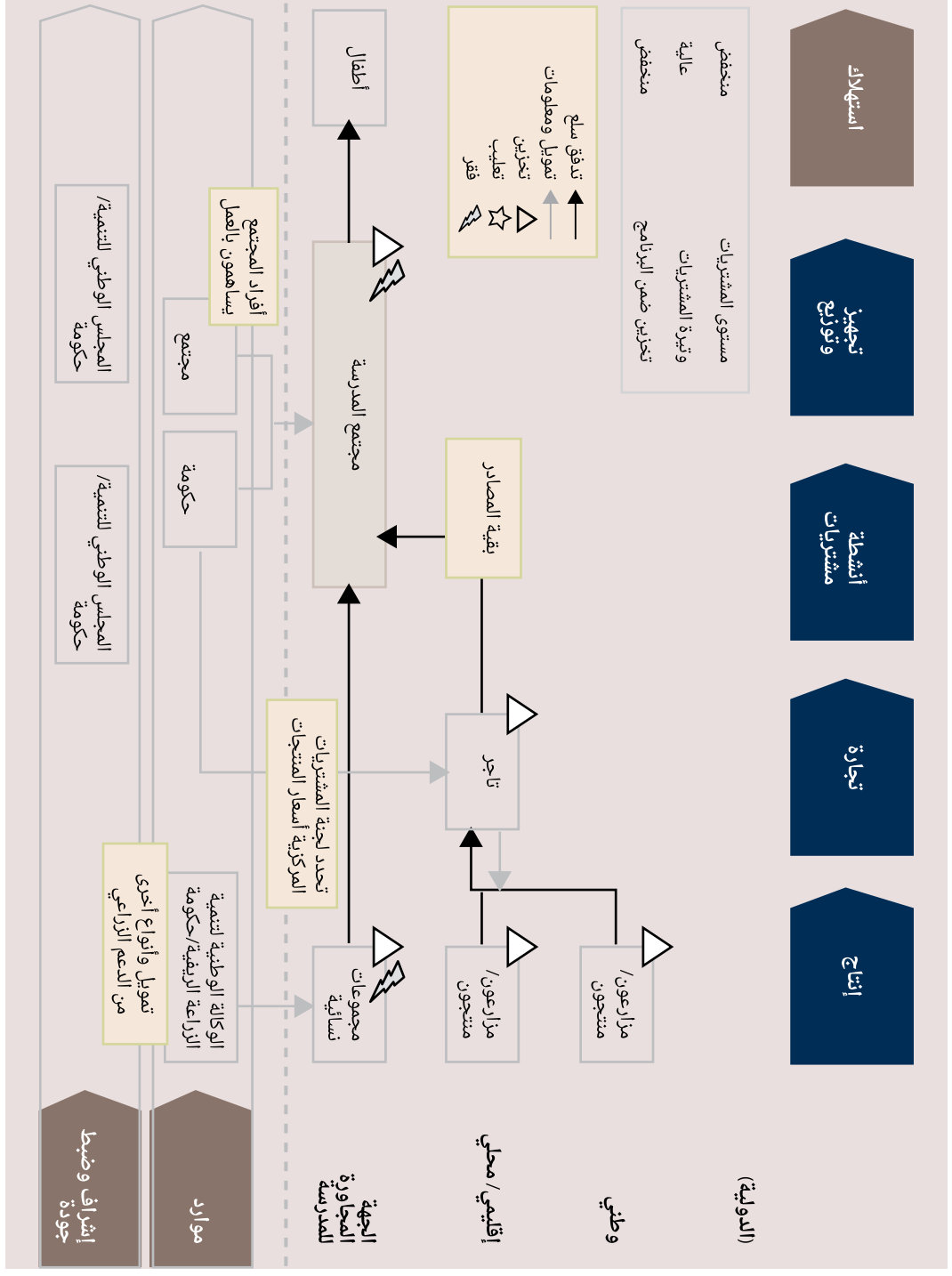

3-4 التحديات العملية التي تواجه عمليات تنفيذ برامج التغذية المدرسية

تظهر البيانات والمعلومات التي تمخضت عن المسح الشامل الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي حول برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي أن وزارات التعليم هي المسؤول الأول عن برامج التغذية المدرسية في 86% من الدول الـ 59 التي شملها المسح (انظر الشكل11).

الشكل 11 الوزارات المسئولة عن تسيير برامج التغذية المدرسية

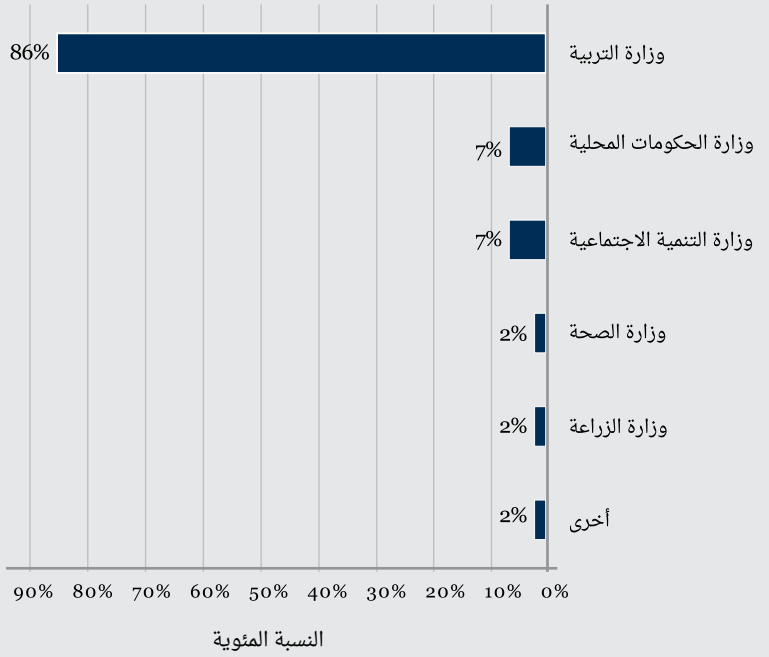

المصدر: مسح برنامج الغذاء العالمي لبرامج التغذية المدرسية مجموع البلدان (59 بلداً)

لكن على الجانب الآخر، لا يمكن القول إن وزارات التعليم هي المسؤول الأوحد، إذ إن برامج التغذية المدرسية في طبيعتها برامج جماعية التنفيذ، فعلى الرغم من أن وزارات التعليم هي التي تقع على عاتقها مهمة تنفيذ تلك البرامج إلا أن هنالك أطر تعاون بينها وبين شركاء آخرين. وفي 93% من البلدان التي تكون فيها وزارة التعليم هي المسؤولة عن برامج التغذية المدرسية وجد المسح أن هناك وزارة أخرى على الأقل تلعب دوراً مهماً في تنفيذ تلك البرامج. وأظهر المسح أن وزارات الصحة في 63% من الدول المشمولة بالمسح تشارك في العملية، الأمر الذي يشير إلى التعاون عالي المستوى بين القطاعين الصحي والتعليمي. وفي 44% من البلدان المشمولة بالمسح تشارك وزارة الزراعة في حين تشارك وزارات في الحكومات المحلية في 18% من البلدان (انظر الجدول 6) وانظر أيضاً دراسة الحالة رقم 6 للاطلاع على نموذج عن دور قطاعي الزراعة والتعليم في برامج التغذية المدرسية في كينيا.

جدول 6 الوزارات الأخرى التي تلعب دوراً نشطاً في برامج التغذية المدرسية في البلدان التي تكون وزارة التعليم هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن البرامج

الوزارة				عدد البلدان والنسبة	
الصحة	الزراعة	الحكومات المحلية	أخرى	العدد	النسبة المئوية
✓	—	—	—	8	19%
✓	✓	—	—	12	28%
✓	✓	✓	—	3	7%
✓	_	✓	—	4	9%
—	✓	—	—	4	9%
—	—	✓	—	1	2%
—	—	—	✓	8	19%
—	—	—	—	3	7%

المصدر: المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي

وتشير المعلومات التي تمخضت عنها دراسات الحالة إلى 4 تحديات رئيسية تواجه الوزارات المعنية في سياق تنفيذها لبرامج التغذية المدرسية، ويمكن تلخيص هذه التحديات في:

1. **التخطيط لإيجاد قدرات مؤسسية كافية:** المعروف أن برامج التغذية المدرسية هي برامج ذات طبيعة معقدة، تحتاج إلى قدرات مؤسساتية قوية. وفي العديد من الحالات لا تمتلك الوزارة المعنية القدرات الكافية المطلوبة لتنفيذ تلك البرامج. وفي أحيان كثيرة تخطئ الحكومات في تقدير حجم الموارد والأنظمة وعدد المواطنين والمعدات المطلوبة لتنفيذ برامج التغذية المدرسية. وفي العديد من الحالات وجد المسح أن برامج التغذية المدرسية يتم إطلاقها دون توفير القدرات الكافية لإدارة البرامج والإشراف اليومي عليها. وانطلاقاً من هذه الحقائق لا بد من وضع خطط مسبقة تعالج جوانب مهمة مثل كيفية زيادة الموارد البشرية والمادية واللوجستية الموجودة فعلياً لدى الوزارات المشاركة في العملية. وتعمل العديد من البلدان حالياً على معالجة هذا التحدي عبر إجراء الدراسات التقييمية.

2. **وضع إطار للتغذية المناسبة ومعايير للجودة:** من أجل التأكد من أن الأطفال يتناولون وجبات صحية آمنة لا بد من وضع معايير جودة وسلامة صارمة تضمن تقديم وجبات غذائية سليمة في كافة المدارس المستهدفة في البلد المعني. ويبرز هذا التحدي بشكل أكبر في البرامج ذات الطبيعة غير المركزية. وهذا يتطلب من اللجان المختصة بمشتريات السلع الغذائية في المدارس الموكل إليها مهمة الشراء بنفسها الالتزام بالحد الأدنى من المعايير المطلوبة. بالرغم من تزايد البراهين التي تُظهر فوائد برامج التغذية المدرسية، إلا أن الحصول على معلومات تتعلق بالمقدار الدقيق لتكاليف هذه البرامج، لا يزال صعباً. وهنالك تحديان أساسيان يمكن تعميمهما على بلدان عدة تتفاوت مستويات مداخيلها. يكمن التحدي الأول، في كثرة أو تعدد المصادر التي تأتي منها تكاليف برامج التغذية المدرسية، ويعتمد إسهام أي من هذه المصادر على تصميم البرنامج.

3. **التعامل بمسؤولية والحرص على المحاسبة والمراقبة ومنع حالات الفساد:** برامج التغذية المدرسية مثلها مثل أي برنامج عام آخر تتطلب وضع الأسس اللازمة للتأكد من الاستخدام الصحيح للموارد المتاحة. وتتزايد أهمية هذا الجانب أكثر في حالة برامج التغذية المدرسية لأنها تشمل القيام بمشتريات كبيرة

الحجم من السلع الغذائية، الأمر الذي يجعل عملياتها عرضة للفساد وترجيح المصلحة الخاصة، لذلك من المهم وضع إجراءات تضمن تفعيل أطر المحاسبة مثل تعريف المستفيدين بحقوقهم والكميات التي يُفترض أن تصلهم إضافة إلى وضع نظام يسمح بتلقي الشكاوى من المستفيدين وخلق آلية لتتبع الموارد بدءاً من خروجها من الوزارة المعنية وانتهاءً بوصولها إلى أيدي المستفيدين في المدارس.

4. **التنسيق والتعاون مع القطاعات الأخرى:** باعتبار أن وزارتي الصحة والزراعة هما الوزارتان الأكثر أهمية إضافة إلى وزارات الحكومات المحلية أو المرأة والطفل، فإن تنسيق جهود كل هذه الوزارات والقطاعات يتطلب وضع آلية لتبادل المعلومات ووضع الخطط واتخاذ القرارات. وعلى الرغم من وجود مجموعات عمل أو لجان فنية لهذا الغرض في العديد من البلدان إلا أن التحدي المستمر يتمثل في التأكد من أن جميع اللاعبين الرئيسيين يشاركون في عملية التنسيق فيما بينهم.

دراسة حالة 10 منهجيتان مختلفتان لتنفيذ برامج التغذية المدرسية: نموذج كينيا [56,57]

يمضي برنامج التغذية المدرسية في كينيا في طريقه ليصبح واحداً من أكبر برامج التغذية المدرسية الوطنية في شرق إفريقيا. ومن الملامح المهمة لهذا البرنامج انتهاجه نموذجاً متعدد الجوانب تتمثل أهدافه في تطوير الإنتاج الزراعي المحلي من جهة وتشجيع تحقيق الأمن الغذائي من الجهة الأخرى.

بدأ برنامج التغذية المدرسية في كينيا في العام 1979 في شكل برنامج وطني يقوم بتقديم الحليب لأطفال المدارس. وفي العام 1980 انضم برنامج الأغذية العالمي لجهود ذلك البرنامج. وفي العام 2009 بدأ برنامج الأغذية العالمي في تقليص برنامجه بعد أن كان يقدم وجبات غذائية لنحو 1.2 مليون طفل في المدارس الكينية. وتزامن هذا التحول مع إطلاق الحكومة الكينية برنامجين لتقديم وجبات غداء ساخنة. وتم تمويل البرنامج الأول المسمى بوجبات النمو المدرسية من قبل وزارة التعليم، أما البرنامج الثاني والذي سُمي ببرنامج القضاء على الجوع في كينيا فمولته وزارة الزراعة. واستهدف البرنامجان الأطفال الفقراء أو الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المدارس الابتدائية وفي مرحلة ما قبل المدرسة.

وبصفة عامة، تم دعم عملية توسيع نطاق برنامج التغذية المدرسية في كينيا في إطار آلية تنموية مؤسساتية شاملة، ففي العام 2009 طوّرت وزارتي التعليم والصحة العامة دليلاً لسياسات الصحة المدرسية، واتبع ذلك تطوير استراتيجية عامة تعنى بتطوير برنامج التغذية المدرسية الصحية ووضعت له أهدافاً استراتيجية وإطار عمل لتحقيقها بحلول العام 2015.

ويتضمن الجدول التالي معلومات أساسية عن البرنامجين، وفي حين استمر برنامج الأغذية العالمي في تقديم وجبات مدرسية قررت الحكومة الكينية، وكجزء من خطة انتقالية، زيادة نطاق تغطيتها لبرامج التغذية المدرسية بمقدار 50 ألف مستفيد سنوياً من طلاب المدارس الابتدائية.

برنامج التغذية المدرسية الحكومي في كينيا

اسم البرنامج	سنة إطلاق البرنامج	عدد المستفيدين (أرقام 2012)	الميزانية
برنامج التغذية المدرسية المعتمد على المنتجات المحلية في كينيا	2009	729,000	4.6 مليون دولار سنوياً
برنامج ناجا برامفوكو	2005	44,000	1.3 مليون دولار لفترة الخمس سنوات الأولى

عليه وبمرور الوقت فمن المتوقع أن يتقلص حجم برامج برنامج الأغذية العالمي، في حين سوف تتوسع برامج الحكومة من حيث الحجم والتغطية. وكما هو موضح في التفاصيل الواردة في الجدول، فإن برنامج الوجبات المدرسية الساخنة هو أكبر برامج التغذية المدرسية في كينيا. وتتضمن آلية هذا البرنامج تحويل مبالغ نقدية من وزارة التعليم مباشرةً إلى المدارس في المناطق الريفية والتي تقوم بدورها بشراء السلع الغذائية من المزارعين المحليين. لكن على الجانب الآخر، أظهرت مسوحات ودراسات حديثة أن معظم المدارس تقوم بشراء المنتجات الغذائية من التجار المحليين ومن الأسواق البعيدة نسبياً بدلاً من أن تقوم بشرائها مباشرةً من المزارعين والمنتجين المحليين بسبب عدم قدرة الأخيرين على البيع للمدارس بشكل مباشر.

أما بالنسبة لبرنامج القضاء على الجوع في كينيا، فإنه يقدم أيضاً الدعم النقدي لمشتريات الأغذية، لكنه يختلف عن برنامج الوجبات الساخنة في جانبين رئيسيين، يتمثل الأول في أنه يقدم دعماً مباشراً لصغار المزارعين إضافةً إلى المدارس لتشجيعها على إقامة مزارع مدرسية. أما الجانب الثاني فيتمثل في تقديم دعم مادي لمدة ثلاث سنوات فقط وبشكل متناقص.

ووفقاً لهذه الآلية قد تنجح المجتمعات المحلية المستهدفة بالمشروع في إدارة البرنامج ذاتياً بعد انتهاء فترة السنوات الثلاث أو قد تلجأ إلى طلب الدعم تحت مظلة برنامج الوجبات الغذائية الساخنة. وإضافة إلى برنامجي الوجبات الساخنة والقضاء على الجوع، تسعى الحكومة الكينية إلى تطوير نموذج آخر يستهدف تقديم الدعم للمناطق النائية أو القاحلة عندما يكون هناك شحاً في المنتجات الغذائية على المستوى المحلي.

[56] المعهد الكيني لأبحاث وتحليلات السياسات العامة، معهد الأبحاث الطبية الكيني، Njaa Marufuku Kenya & PCD (تحت المراجعة الحكومية النهائية). دراسة حالة Njaa Marufuku Kenya. London, PCD.

[57] منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل، 2013. نمو التغذية المدرسية في في كينيا: دراسة حالة عن وضع الدولة، لندن. منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.

WFP/Rein Skullerud/Italy

4 ما هي تكاليف برامج التغذية المدرسة؟

الفصل الرابع

بينما توضح الأدلة أن فوائد برامج التغذية المدرسية تتزايد، يظل الحصول على معلومات حول تكلفة هذه البرامج يمثل تحدياً. هناك صعوبتان تواجهان جميع الدول مع اختلاف مستوى دخلها. الأولى: أن تكلفة برامج التغذية المدرسية تأتي من مصادر متعددة وأن مساهمة كل مصدر تعتمد على تصميم البرنامج. وأكبر مصدر للتكاليف هي السلع الغذائية التموينية، في حين تشمل التكاليف المهمة الأخرى النقل والعمليات والنفقات العامة. أما التحدي الثاني فيكمن في أن التكلفة تعتمد على سياق الدولة، فالعمليات في الدول التي لا يوجد بها منافذ بحرية تواجه في الغالب تكاليف تشغيلية أكبر مقارنةً بالدول التي تتميز بوجود ميناء بحري يسهل الوصول إليه. عليه فإن تنوع وتعقيد عمليات التغذية المدرسية المختلفة يجعل العمل بمنهجية معيارية موحدة في دول مختلفة تتسم بمستويات دخل متباينة أمر صعب للغاية.[58] وكما ذكر سابقاً (أنظر الإطار رقم 3) تأتي البيانات في الغالب من الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، في حين لا يزال جمع المعلومات والبيانات من الدول عالية الدخل، أكثر صعوبة.

وقد تضمن مسح برنامج الأغذية العالمي المتعلق بالتغذية المدرسية إجابات من 5 دول ذات دخل عالي و8 دول منخفضة الدخل. عليه فإن محدودية حجم العينة وإفتقارها لتمثيل الدول ذات الدخل المتوسط يجعل المعلومات المتعلقة بالتكلفة المأخوذة من المسح العالمي غير وافية. ولكن يوجد تحليل آخر، سنورده هنا، يستعرض أحدث وأتم مصدر بيانات يتناول تكاليف التغذية المدرسية. وورد هذا التحليل في دراسة أعدتها منظمة الشراكة من أجل التنمية تغطي 74 بلداً " تشمل 12 دولة عالية الدخل و39 متوسطة الدخل و23 منخفضة الدخل" وأجريت الدراسة بإستخدام بيانات عام 2008. [59] وهناك عدة نتائج مهمة يمكن إستقاؤها من هذه الدراسة التحليلية.

بصفة عامة، تتشابه الدول فيما يتعلق بإستثمارها النسبي في التغذية المدرسية. ففي حين يوجد إختلاف أو فارق معتبر في تكاليف التغذية المدرسية من دولة لأخرى " يتراوح من أقل من 20 دولار لأ كثر من 1500 دولار للطفل في السنة" يوجد إتساق أو تماثل حينما تقارن هذه بإستثمارات حكومية أخرى في هذه الفئة العمرية. وفي هذا التقرير، سنعبر عن تكاليف التغذية المدرسية للطفل الواحد بإعتبارها نسبة من المقدار الذي أختارت الدول إستثماره في تعليم نفس الفئة العمرية من الأطفال. وفي الدول عالية ومتوسطة الدخل "وفي عدد كبير من الدول منخفضة الدخل أيضاً" تتراوح هذه النسبة بين 15 – 20 %.

ثانياً، هناك ميل أو توجه يواكب ارتفاع مستويات الدخل، تصبح نسبة تكاليف التغذية المدرسية بموجبه أقل كثيراً من تكلفة التعليم. وتشير التحليلات إلى أن السبب الأساسي الذي يقف خلف هذا التوجه هو زيادة الاستثمارات للطفل الواحد في التعليم الأساسي بالتوازي مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وثبات معدلات الإستثمار في الأغذية. وبمعنى آخر تزيد الدول ميزانيتها وإنفاقها على التعليم مع إزدياد نموها، مما يجعل تكلفة التغذية المدرسية أصغر نسبياً. تمثل التغذية المدرسية في المتوسط 11 % من تكلفة التعليم في الدول ذات الدخل العالي - المتوسط، 24 % في الدول ذات الدخل المنخفض – المتوسط و68 % في الدول منخفضة الدخل وتشير هذه النسب لدور مهم يفترض أن يلعبه المانحون وشركاء التنمية في دعم الدول منخفضة الدخل بأن يحافظوا على إستثمارهم في التغذية المدرسية.

58 Gelli A, Cavallero A, Minervini L, Mirabile M, Molinas L, and Regnault de la Mothe, M. 2011. علامات فارقة جديدة للتكلفة وكفاءة تكلفة التغذية المدرسية في المدارس الموجودة في مناطق تعاني من انعدام الأمن الغذائي، نشرة الغذاء والتغذية

59 Idem.

وتكمن أكبر الفرص المتعلقة بإحتواء أو تخفيض التكلفة في الدول منخفضة الدخل حيث أن هذه الدول تتسم بطيف واسع من التكاليف، حيث تزيد كلفة التغذية المدرسية للطفل الواحد في بعض الدول عن تكلفة تعليمه. وهذا التباين الغير مرغوب فيه يظهر بوضوح حينما تعجز الدولة عن الإشراف والمتابعة وتعتمد بالتالي على الدعم الخارجي لتمويل وإدارة برامج التغذية المدرسية. وبناءً على ما سبق فإن مساعدة هذه الدول على تنفيذ سياسات تهدف لجعل تكاليفها متسقة مع التكاليف الحصيفة والمقتصدة لجيرانها، يمثل فرصة مهمة لزيادة كفاءتها.

4-1 تكاليف التغذية المدرسية

جمعت الدراسة التحليلية التي أشرفت عليها منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل بيانات من مشروع بيانات برنامج الأغذية العالمي، ومن تقارير وزارات حكومية ومراجعات منشورة. وكما ناقشنا في الفصل 1، كان الحصول على معلومات وبيانات أصعب كثيراً في الدول مرتفعة الدخل، عليه فإنه ومن أجل إجراء مقارنة بين الدول، تم توحيد التكاليف حسب محتوى وحجم الأغذية، وعدد أيام الدراسة في السنة وقيمة الدولار في 2008.

تم تحليل العلاقات بين التكاليف المعيارية الموحدة للتغذية المدرسية، وتكاليف التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت النتيجة وجود تباين كبير في تكاليف التغذية المدرسية لكل فرد، يتراوح حده الأدنى بين أقل من 20 دولار والأعلى أكثر من 1500 دولار لكل طفل سنوياً " أنظر جدول 7 " وهذا التباين يعزى ، بدرجة كبيرة، إلى الفوارق في الدول منخفضة الدخل وفي حين تبلغ تكلفة التغذية المدرسية في بعض الدول منخفضة الدخل، 9 % فقط من تكلفة التعليم الأساسي " وهو المعدل ذاته في الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل"، توجد دول أخرى تبلغ فيها تكلفة التغذية المدرسية 230 % من تكلفة التعليم الأساسي.

الجدول 7 مؤشرات تكاليف برامج التغذية المدرسية حسب مجموعات الدخل

مجموعة الدخل		تكلفة التغذية المدرسية للطفل الواحد بسعر الدولار في 2008	تكلفة التغذية المدرسية كنسبة من تكلفة التعليم الأساسي	تكلفة التغذية المدرسية كنسبة من نصيب الفرد من الناتج الإجمالي
البلدان منخفضة الدخل	المعدل التقديري	56	0.68	0.07
23 بلداً	المتوسط	50	0.48	0.06
	الأدنى	20	0.09	0.01
	الأعلى	117	2.30	0.25
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	المعدل التقديري	56	0.24	0.02
23 بلداً	المتوسط	46	0.15	0.02
	الأدنى	21	0.03	0.00
	الأعلى	136	0.89	0.10
البلدان عالية ومتوسطة الدخل من الشريحة العليا	المعدل التقديري	371	0.11	0.02
28 بلداً	المتوسط	225	0.08	0.01
	الأدنى	24	0.02	0.00
	الأعلى	1586	0.29	0.05
جميع البلدان	المعدل التقديري	173	0.33	0.03
74 بلداً	المتوسط	57	0.15	0.02
	الأدنى	15	0.02	0.003
	الأعلى	1586	2.30	0.26

المصدر: Gelli, A and Daryanani, R (forthcoming).

4-2 دراسة التكاليف النسبية للتغذية المدرسية

سلطت المراجعات الأخيرة الضوء على الدور الأساسي الذي تلعبه برامج التغذية المدرسية باعتبارها مظلة أو شبكة أمان للأسر منخفضة الدخل، إضافةً إلى الدورالذي تلعبه في تحسين العملية التعليمية.[60] وفي ظل غياب المقارنات مع بيانات تكلفة شبكات الأمان في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، يمكن لنفقات التعليم أن تتيح مقارنة مجدية للتدخل في نفس الفئة العمرية. ويظهر الشكل 12، وهو يلخص نتائج تحليل عُرض أول مرة في دراسة "إعادة النظر في التغذية المدرسية"، أنه وبالرغم من ارتفاع المبالغ المخصصة للتغذية المدرسية للطفل الواحد ولتعليمه كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الارتفاع يكون بمعدلات مختلفة. ويتزايد الإنفاق على التعليم للفرد الواحد بشكل أكبر كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في حين لا يزيد الإنفاق على التغذية المدرسية للطفل الواحد بذات المعدل. وبالنتيجة، تتراجع نسبة تكاليف التغذية المدرسية للفرد بأكثر من تكلفة

[60] Alderman, H. and Bundy, D. 2012. برامج التغذية المدرسية والتنمية: هل نحن نطرح الموضوع بطريقة صحيحة؟ مرصد بحوث البنك الدولي 27(2): 204-221

التعليم. وكما سنرى فيما بعد، فإن معدل التراجع أكبر كثيراً من المتوقع بهذه المعدلات، ويأتي في جزء منه كنتيجة للفارق الكبير في تكلفة التغذية المدرسية للفرد في الدول منخفضة الدخل على وجه الخصوص.

الشكل 12 تكلفة تعليم الطفل وتغذيته في المدرسة بحسب مجموعات الدخل

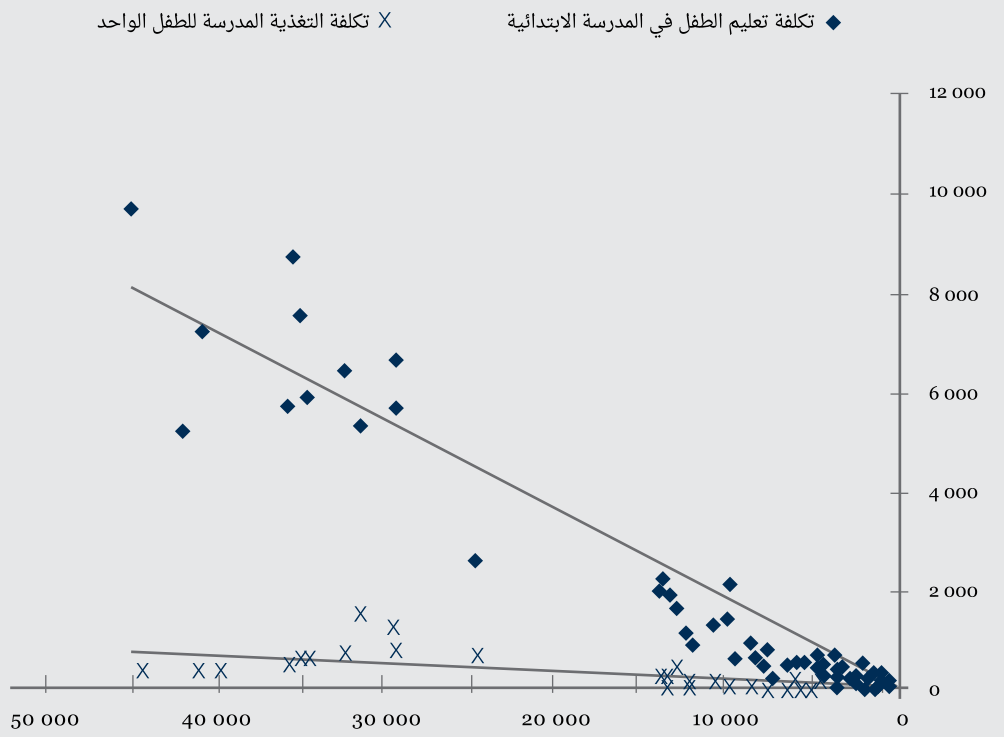

المصدر: Gelli, A and Daryanani, R (forthcoming). عدد البلدان (74 بلداً)

في الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل، كانت تكاليف التغذية المدرسية للفرد، في المتوسط، تعادل 11 % من الإستثمارات الموجهة لكل فرد في مرحلة التعليم الأساسي، مقارنة بـ 24 % في الدول المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و68 % في الدول منخفضة الدخل " أنظر جدول 7 ". وفي الدول منخفضة الدخل، توجد أيضاً فوارق كبيرة في نسبة تكلفة الفرد في التغذية المدرسية تزيد على تكلفة الفرد في التعليم، حيث تتراوح بين 9 % - 230 % " أنظر شكل 13 " في حين أنه في دول أخرى، كان نطاق الفوارق أضيق كثيراً: في دول تتصف بدخل فوق المتوسط ودول عالية الدخل، كان النطاق يتراوح من 2 % إلى 29 %. وفي دول منخفضة – متوسطة الدخل، كان النطاق بين 3 % إلى 89 %.

الشكل 13 تكلفة تغذية الطفل في المدرسة كنسبة من مجمل تكاليف تعليمه

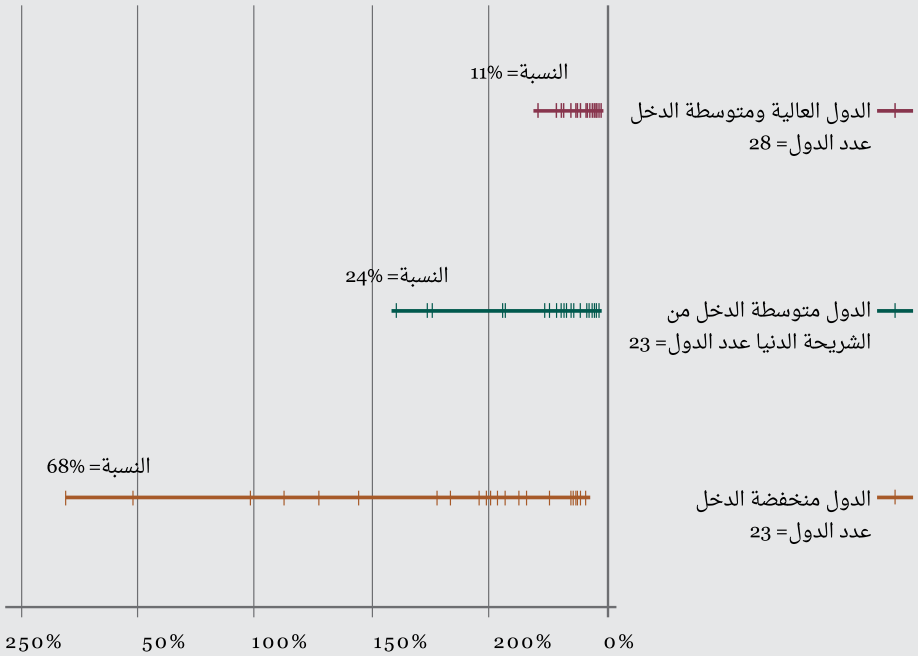

المصدر: جيلي، إيه وداريانياني، آر (ظهر قريباً)، عدد البلدان (74 بلداً).

4-3 دوافع التكاليف في الدول منخفضة الدخل

توجد بيانات محدودة جداً حول دوافع أو أسباب تكاليف برامج التغذية المدرسية، وغالبية البراهين المتوافرة في تقارير منشورة تأتي من دول منخفضة الدخل وتشمل بالأساس تحليلات لبرامج برنامج الأغذية العالمي. وهذه التحليلات قد تسهم في تفسير فوارق التكاليف الكبيرة. ويتضح هنا أن تكاليف السلع كانت تشكل الدوافع الأساسية للتكلفة، مع وجود تفاوت كبير في سلة المواد الغذائية وحصة المحتوى الغذائي بين دولة وأخرى[61]، ففي هندوراس، على سبيل المثال، تشكل السلع الغذائية 79% من تكاليف التغذية المدرسية، تليها تكاليف الدعم التشغيلي التي تشكل 11%. كما تمثل السلع الغذائية أكبر فئة تكلفة في ملاوي، تليها تكاليف الدعم المباشر بنسبة 17%.[62]

61 Gelli, A. and Daryanani, R. (forthcoming). هل برامج التغذية المدرسية في الدول منخفضة الدخل مستدامة؟ رؤية حول تكلفة التغذية المدرسية مقارنةً بالاستثمارات في التعليم الابتدائي. نشرة الغذاء والتغذية. Gelli, A., Cavallero, A., Minervini, L., Mirabile, M., Molinas, L. and Regnault de la Mothe, M. 2011. علامات فارقة جديدة عن تكلفة وكفاءة تكلفة الغذاء في المدارس في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. نشرة الغذاء والتغذية.

62 Idem.

وارتكز منهج المساعدات الغذائية لدعم برامج الدول على التبرعات الخيرية، وفي بعض الدول، اشتملت سلة الأغذية على سلع تستبدل بأغذية تباع في السوق بأسعار أقل، وهذه السمة تنطبق على البلدان التي لا توجد فيها منافذ بحرية، أو الدول التي تعاني من شبكات طرق ومواصلات رديئة والتي تكون تكاليف النقل فيها مرتفعة. وهذه النتيجة قد تعكس وتفسر تصميم برامج برنامج الأغذية العالمي، والتي تأتي كمية الأغذية الأكبر فيها على شكل تبرعات من مصادر خارجية، للدولة المتلقية لهذه التبرعات الغذائية.

وفحوى هذا التحليل يمنحنا مغزى إيجابي مفاده أن أكبر الفرص التي يمكن من خلالها احتواء التكاليف قد تكون موجودة في دول تعد التكاليف فيها هي الأعلى حالياً. ومن هذا المنظور برزت الحاجة لاستخدام الأغذية التي تباع في المناطق المحيطة بالمدارس أوالمجاورة لها للتعويض عن تكاليف النقل التي تترافق مع برامج المساعدات الغذائية التقليدية. وبطبيعة الحال، تقترن التكاليف المرتفعة بانعدام الأمن الغذائي المحلي، فثمة حاجة لنقل المواد الغذائية من الأماكن البعيدة إلى المناطق الأكثر أمناً. وفي هذه الحالة قد تتزامن التكاليف العالية مع الحاجات الأكبر.

عليه فإن استيعاب وفهم دوافع وأسباب التكلفة المرتبطة بأنماط برامج التغذية المدرسية المختلفة يظل من أهم محاور مجالات البحث المستقبلية. كما أن الفهم الجيد للكيفية التي يمكن بها للدول أن تنتقل لنماذج تكلفة أكثر فاعلية تعد أيضا من مجالات البحث والدراسة المهمة. (انظر دراسة الحالة 10 التي تصف تجارب كينيا).

4-4 حساب العوائد المتحصلة من برامج التغذية المدرسية

مع الأخذ في الاعتبار منافع التغذية المدرسية المجملة في الفصل الثالث، والتكاليف المطلقة والنسبية للبرامج المذكورة أعلاه، يكمن السؤال المهم في الكيفية التي يمكن من خلالها حساب العوائد الاقتصادية للتغذية المدرسية. لكن الإجابة على هذا السؤال معقدة. وكما استعرضنا في الفصل 3، تتصف برامج التغذية المدرسية بمنافع متعددة، إلا أنه لا يمكن تحديد حجم تأثيرات هذه المنافع بشكل علمي دقيق. وهذه المشكلة ليست غريبة على برامج التغذية المدرسية، التي تواجه بعض التداخلات التي تنشأ بين الأنماط والقطاعات والطرق المختلفة مثل منح التحويلات النقدية أو توزيع القسائم.

ولمعالجة هذا التحدي ضمن القيود التي لا تزال موجودة كما هو ثابت بالأدلة، ابتكر برنامج الأغذية العالمية ومجموعة بوسطن الاستشارية نموذج الاستثمار في التغذية المدرسية للدول التي يتواجد فيها برنامج الأغذية العالمي.[63] ويعتبر نموذج الاستثمار في التغذية المدرسية هو أداة منهجية تقيس القيمة المتحصلة من كل دولار تم استثماره في التغذية المدرسية، بناءً على البراهين المتوافرة من ثلاث مجموعات منفصلة من منافع : التغذية/ الصحة، التعليم، والدخل المحول، وهي قيمة حصة التغذية المدرسية بأسعار السوق المحلية.[64] وعلى الرغم من أن بعض المنافع يصعب قياسها مثل الفوائد التي يمكن أن تولدها برامج التغذية المدرسية للإنتاج الزراعي المحلي بما في ذلك الزيادات في مداخيل صغار المزارعين، إلا أن النموذج المذكور آنفاً يسعى لمعالجة نقطة الضعف هذه.

[63] برنامج الأغذية العالمي ومجموعة بوسطن الاستشارية. التغذية المدرسية: حالة استثمارية. تلخص المقالة نتائج حالة الاستثمار في 9 دول تنفذ برامج تغذية مدرسية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

[64] القيمة الاقتصادية للتحويل ليست نفس قيمة التحويل ذاته. نظرياً، تأخذ القيمة الاقتصادية في الاعتبار كيف ينظر المجتمع إلى استهلاك الفقراء مقارنةً باستهلاك الشخص العادي. عملياً، هذا لا يمكن ملاحظته أو قياسه. وبالتالي أي تقديرات لقيمة التحويل لا يمكنها اعتبارها تشمل القيمة الاقتصادية.

وعموماً تتطلب عملية حساب العائد على الاستثمار، ضرورة أخذ تكاليف التغذية المدرسية بعين الاعتبار. وتشمل عناصر التكلفة في النموذج قيم السلع الغذائية وتكاليف النقل والعمليات والتشغيل والنفقات العامة الأخرى. ولابد من الإشارة مرة أخرى إلى أن مدخلات النموذج تخص كل دولة على حدة، وهي مأخوذة من أرقام برنامج الأغذية العالمي. فعلى سبيل المثال إذا اتاحت أحد الحكومات دعماً مالياً للبرنامج، يتم إدراج مساهمتها في النموذج. لكن لا يتم تضمين التكاليف الإضافية مثل البنية التحتية والتدريب، أو جهود استيعاب العدد المتزايد من الأطفال الملتحقين ببرامج التغذية المدرسية في النموذج.

وتشير حالة نموذج الاستثمار (انظر دراسة الحالة 11) إلى أن آفاق تطوير وتحسين الصحة والتعليم وزيادة الإنتاجية طوال الفترة العمرية للأطفال، تفوق كثيراً تكاليف برامج التغذية المدرسية. ومن خلال دراسة مسحية شملت عينة من 9 بلدان نفذ كل منها واحد أو أكثر من خيارات التغذية المدرسية المختلفة مثل تقديم الوجبات المدرسية أو حصص التغذية المنزلية أو الوجبات الخفيفة، احتسبت نسبة فوائد التكلفة بمقدار تراوح بين 1:3 إلى 1:8 . وبالتالي، مقابل كل دولار تنفقه الحكومة على التغذية المدرسية، فإنه من المحتمل أن تتلقى ما لا يقل عن ثلاثة دولارات في شكل عوائد اقتصادية مختلفة.

دراسة حالة 11 حالة إستثمار في برامج تغذية مدرسية [65]

الحالة الإستثمارية هي أداة منهجية نموذجية تقيس القيمة المتحصلة من أي دولار يتم استثماره في التغذية المدرسية، بناء على البراهين المتوافرة من ثلاث مجموعات منفصلة من المنافع وهي التعليم والتغذية والصحة. لكن منافع التغذية المدرسية في الإنتاج الزراعي المحلي (بما في ذلك الزيادات في مداخيل صغار المزارعين) لم تُدرج في النموذج.

وإستندت الحالة الإستثمارية على إفتراض مفاده أن معدلات الحضور العالية في المدارس تزيد مستوى مهارة الطفل، وبالمقابل يُفترض أن تؤدي لتحقيق عوائد عالية في الحياة في فترة لاحقة. وبتحديد أكثر، يفترض النموذج أن العوائد الإيجابية على التعليم كالتالي: تؤدي أي سنة إضافية من الدراسة في المدارس إلى تحقيق عوائد أعلى بنسبة 5% في المستقبل.[66]

تخص تقديرات تأثيرات التغذية المدرسية على الإلتحاق بالمدارس والمواظبة على الحضور ومعدلات الإنقطاع عن الدراسة في النموذج كل دولة على حدة وهي مأخوذة من تقارير مشروع معايير برنامج الأغذية العالمي على مدى ثلاث سنوات، باستخدام معدلات وطنية ومجموعة سيطرة لمناطق لا توجد فيها برامج تغذية مدرسية. وشكلت العوائد من السلسلة العشوائية من التغذية المدرسية ارتفاع المرتبات والأجور في المستقبل، التأثير الأكبر الذي توصل إليه النموذج، إذ تستحوذ على ما يقارب نصف العائد الكلي.

وفي الجانب الآخر لاتنفصل التأثيرات الثلاث المتعلقة بالتغذية والصحة ومخرجات التعليم فهي تتداخل جميعها بافتراض أن التغذية المدرسية تحسن المخرجات التعليمية التي بالتالي تزيد من العمر المتوقع. ويسلط تحليل الحالة الاستثمارية الضوء على التأثيرات القوية والمضاعفة وسط مخرجات متنوعة تجعل من التغذية المدرسية حالة تداخلية متفردة. وهذه الروابط والحلقات المتداخلة، تعني في ذات الوقت، أن النموذج ينبغي أن يخضع لفحص دقيق وتحديث لتفادي الإفتراضات المتعددة الغير عقلانية.

وقد صممت الحالة الإستثمارية باستخدام تقديرات محافظة في كل خطوة، وأجريت تدقيقات معقدة وحساسة لكل عامل متغير في التجربة لتحديد الدوافع الأكبر. وهذا يوضح أن الآلية الأساسية التي تصنع الفوائد النقدية هي زيادة الإنتاجية وبالتالي ارتفاع المرتبات طوال فترة سن الرشد بالنسبة للمستفيد، وتضع التغذية المدرسية الأساس لذلك

أثناء مرحلة الطفولة، وهي مسؤولة عن حوالي 74% من العائد الكلي. وهكذا ينبغي إدماج البراهين الجديدة المتعلقة بأي خطوة في السلسلة العشوائية بما في ذلك التغذية المدرسية والمخرجات التعليمية وانتهاءً بالمرتبات العالية في تحديثات وتعديلات النموذج.

وتوضح الرسوم البيانية أدناه تقديرات منافع وتكاليف التغذية المدرسية في أربعة دول.
وبالإتساق مع الجدال الدائر حالياً حول الكيفية التي يمكن لبرامج الوقاية الإجتماعية أن تسهم بها لتحقيق تحسين في الإنتاجية والنمو الإقتصادي في الدول النامية،[67] خلص نموذج الحالة الإستثمارية لنتيجة مفادها أن التغذية المدرسية تعد بمثابة إستثمار في رأس المال البشري وليست مجرد تكلفة إجتماعية.

[65] مراجعة نموذج حالة الاستثمار في الدول التي تنفذ برامج تغذية مدرسية لبرنامج الأغذية العالمي موجودة في تقرير "التغذية المدرسية: حالة استثمارية". أعدت التقرير وحدة التغذية المدرسية ببرنامج الأغذية العالمي بقسم تخطيط السياسات والاستراتيجيات في روما بمساهمة من BCG, the WB and PCD

[66] واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2881. Onphanhdala P. & Suruga T. (2007 .. كلية الدراسات الدولية، ورقة عمل التعاون، السلسلة 16. كوبي، اليابان، جامعة كوبي. جوكس M.، دريك L.، بندي D. 2008. الصحة والتغذية المدرسية والتعليم للجميع: تسوية الملعب. واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ميغيل E. & كريمر، M. 2004. الديدان: تحديد أثر التعليم والصحة في وجود عوامل العلاج الخارجية، Econometrica 71(1): 159-Alderman, H. and Yemtsov, R. 2012.

[67] الدور الإيجابي لشبكات الأمان. ورقة معلومات أساسية للبنك الدولي لعام 2012، الحماية الاجتماعية واستراتيجية العمل. الحماية الاجتماعية والعمل، ورقة نقاشية رقم 1203

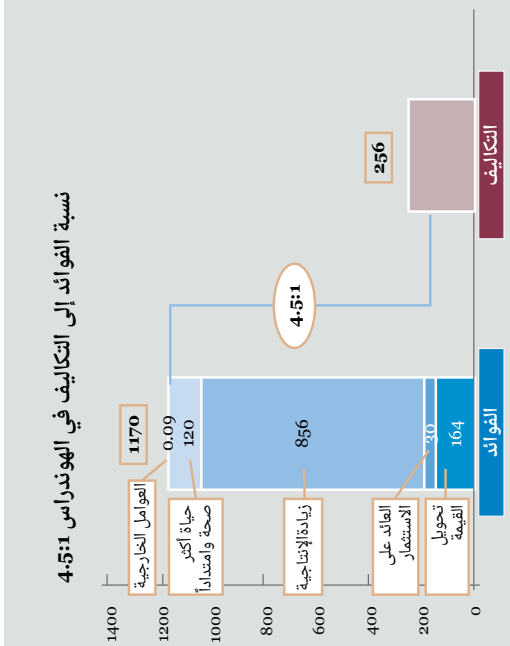

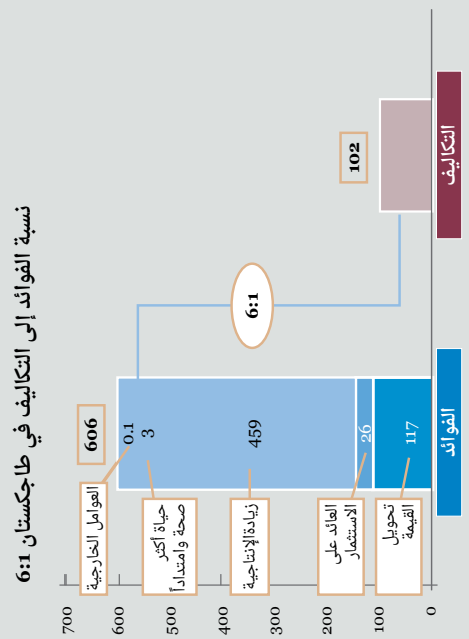

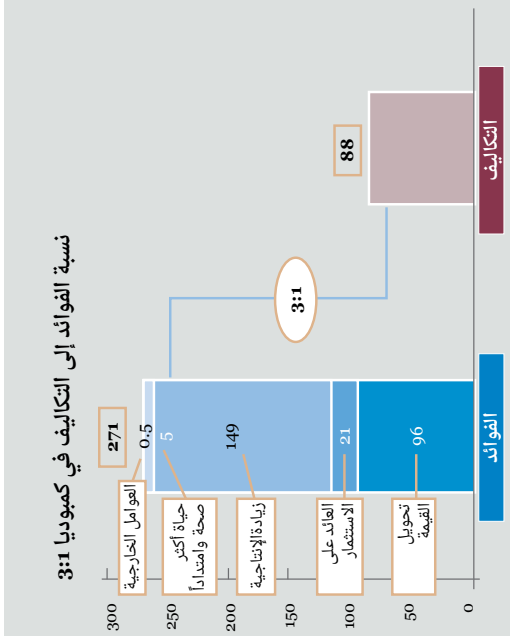

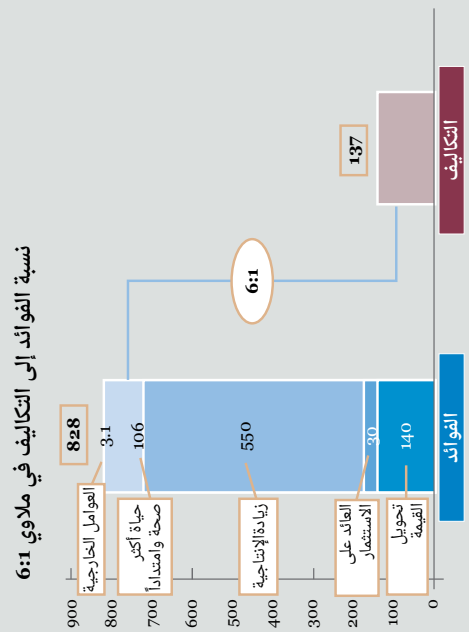

تقدم مجموعة واسعة من شركاء التنمية، تشمل منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات والهيئات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والمانحون والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، دعماً متواصلاً لبرامج التغذية المدرسية الحكومية خصوصاً في البلدان منخفضة الدخل. ويبحث هذا الجزء من التقرير في كيفية التنسيق والتفاعل بين الشركاء على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. كما يقدم هذا الجزء وصفاً للمتغيرات التي شهدها برنامج الأغذية العالمي والتي أثرت على نهجه في مجال برامج التغذية المدرسية وعلاقاته مع شركائه.

شهدت السنوات الأخيرة زيادةً ملحوظة في مستويات مشاركة الشركاء واستثماراتهم في كافة مستويات أنشطة برامج التغذية المدرسية. وربما يعود هذا إلى تجاوب الشركاء مع مطالب الحكومات المتزايدة بالدعم كما تمت مناقشته في الأجزاء السابقة من التقرير. وتعود المشاركة المتزايدة أيضاً إلى الاعتراف بالدور الكبير والفاعل الذي تلعبه برامج التغذية المدرسية في تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية وتنمية الطفل. لكن وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية لا توجد حتى الآن آلية عالمية حقيقية لجمع جهود جميع الأطراف والدول المعنية من أجل تنسيق الأعمال وإدارة عملية التعليم. ومن هنا يمكن القول إن تأطير عمليات تنسيق الجهود أصبح على ما يبدو أولوية قصوى خصوصاً على المستوى العالمي.

كما برزت مسألة دعم البلدان منخفضة الدخل من أجل مساعدتها على التحول من مرحلة تلقي الدعم الخارجي إلى مرحلة التمويل الوطني وإدارة برامج التغذية المدرسية ذاتياً كتحدي رئيسي أمام الجهود الرامية للانطلاق إلى الأمام. عليه، فإن مسألة تحديد مميزات وفوائد الشركاء والاتفاق على أفضل الطرق لدعم الدول المحتاجة بمشاركة الحكومات ستكون مهمة العمل الرئيسية مستقبلاً.

5-1 الشراكة والتنسيق على المستوى العالمي

نحو رؤية عالمية لبرامج التغذية المدرسية

شهدت النظرة العالمية لبرامج التغذية المدرسية تغيراً دراماتيكياً منذ العام 2009 انطلاقاً من استراتيجية برنامج التغذية الجديد والذي تضمن التحول من آلية تقديم العون الغذائي إلى تقديم المساعدات الغذائية (انظر الجزء 4-5). وينظر اليوم إلى برامج التغذية المدرسية باعتبارها شبكة أمان غذائي واجتماعي تسهم في الحماية الاجتماعية في البلدان وفي تحقيق أهداف التنمية عبر تقديم الدعم لأطفال المدارس وأسرهم في كل بلدان العالم تقريباً. وبعد أن كانت ترتبط سابقاً بنماذج عون غذائي متقطعة أصبحت برامج التغذية المدرسية حالياً جزءاً من أنشطة المؤسسات الوطنية وتم وضعها في أطر قانونية وربطها بمصادر الإنتاج الغذائي المحلية.

وتعززت هذه النظرة بشكل كبير في إطار الشراكة بين برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل التنمية والتي تأسست استجابة للأزمة المالية وأزمة أسعار الغذاء في عامي 2008 و2009. وتبنت هذه الشراكة هدفاً تمثل في تحسين جودة برامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل عن طريق اتباع نهج علمي في تنفيذ البرامج وتقديم دعم مشترك ومنسق للدول التي تمر بمرحلة تحول إلى تنفيذ برامج وطنية مثل غانا وهايتي وكينيا وملاوي ومالي وموزمبيق والبيرو. وأجريت في هذا الإطار دراسات حالة في 14 بلداً هي: البرازيل وبوتسوانا والرأس الأخضر وساحل العاج وجمهورية الدومنيكان والإكوادور والسلفادور وكينيا والهند والمكسيك وناميبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا. وأسهمت أجندة بحث مشتركة وضعت في العام 2009 في تعزيز المعرفة وأدت إلى تطوير أدوات عملية وخريطة طريق ومطبوعات مثل هذه المطبوعة. وانطلق العمل بناءً على آلية الاستفادة من مميزات كل طرف.

5 كيف يدعم شركاء التنمية التغذية المدرسية؟

الفصل الخامس

وفي هذا الإطار قادت قطاعات التعليم والحماية الاجتماعية في البنك الدولي عملية مراجعة منهجيات برامج التغذية المدرسية وأدرجت ضمن الدراسة المشتركة التي أجراها برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل تحت عنوان إعادة التفكير في برامج التغذية المدرسية وعملت وحدة التعليم في البنك الدولي أيضاً مع الحكومات وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل وصندوق الأمم المتحدة وشركاء آخرين من أجل تطوير أنظمة الشراكة من أجل تحقيق مخرجات تعليمية أفضل وتبني أدوات فاعلة لإجراء تحليل منهجي لبرامج الصحة والتغذية المدرسية. وتستخدم هذه الآلية في أكثر من 20 بلداً في إفريقيا، خصوصاً في التجمعات الإقليمية مثل منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتجمع دول شرق إفريقيا، إضافة إلى دول مختارة مثل سيريلانكا في جنوب آسيا. ويهدف برنامج الشراكة من أجل التعليم إلى مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة تحول نحو تبني برامج تغذية مدرسية مستدامة. ومن جانبه أدخل قطاع الحماية الاجتماعية في البنك الدولي برامج التغذية المدرسية ضمن برنامج دعمه المالي الخاص بشبكات الأمان الاجتماعي في الدول منخفضة الدخل. وأدت المساعدات الفنية المقدمة للحكومات إلى تحسين آليات تصميم البرامج مثلما حدث في حالة غانا مثلاً (انظر دراسة الحالة رقم13).

وشكلت منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل، والتي تلقت تمويلاً من منظمة بيل وميلندا غيتس في العام 2010، من أجل دعم جهود تعزيز الربط بين برامج التغذية المدرسية والإنتاج الزراعي المحلي، أداةً فاعلةً في تعزيز تلك الجهود، وتمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة في أنشطتها من خلال تصميمها وتنفيذها لثلاث مسوحات تقييمية وعدد من أوراق العمل الفنية وتقديمها مساعدات فنية مقدرة للعديد من البلدان، خصوصاً فيما يتعلق بجوانب المراقبة والتقييم والربط بين برامج التغذية المدرسية والإنتاج المحلي.

في الفترة الأخيرة، برز العديد من الشركاء الفاعلين مثل الحكومة البرازيلية التي عملت من خلال مركز الامتياز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي، إضافة إلى منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية. وشكل هؤلاء الشركاء أيضاً أدوات فاعلة في دعم الجهود الرامية لتعزيز الدعم المقدم للبلدان، خصوصاً فيما يتعلق بالربط بين برامج التغذية المدرسية والإنتاج الزراعي المحلي وصغار المزارعين. وهناك قناعات متزايدة بأهمية الدعم المتبادل بين الدول، أي الدعم المقدم من دولة إلى أخرى، على غرار التعاون بين الجنوب والجنوب وغيره من أطر التعاون. كما تتزايد القناعات أيضاً بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه شركاء التنمية في تسهيل الربط بين الإنتاج الزراعي المحلي وبرامج التغذية المدرسية. من المأمول أن تشهد الفترة المقبلة استمرار جهود الشركاء الآخرين مثل روسيا والصين، فيما يتعلق بتأطير الممارسات والأفكار العالمية المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية. وفي هذا الإطار أعادت روسيا الاتحادية نظام العمل ببرامج التغذية المدرسية وتعمل حالياً مع جاراتها من أجل دعم هذه الآلية، في حين يشكل برنامج التغذية المدرسية في الصين عنصراً رئيسياً في الاستراتيجية الوطنية لدعم تنمية الأطفال الفقراء التي يخصص لها سنوياً 5 مليارات دولار

الشراكة والتنسيق بين القطاعات التعليمية

فيما يتعلق بالتعليم، توفر الشراكات الدولية القائمة والأهداف الموضوعة إطار عمل شامل وموسع تنفذ من خلاله أنشطة التغذية المدرسية. وفي إطار مبادرة التعليم أولاً التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً تُبذل حالياً جهوداً جادة من أجل الجمع بين كافة الشركاء مرةً أخرى من أجل التركيز على ضمان جودة التعليم. وتوفر هذه الآلية قاعدة مثالية لتسليط الضوء على أهمية الصحة والتغذية المدرسية في دعم قدرة الطفل على المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية. وفي هذا الإطار تم مؤخراً تعزيز إطار الشراكة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وذلك من خلال إطلاق مبادرة «العقل السليم في الجسم السليم» والتي تهدف إلى ضمان تحقيق تنسيق أفضل للجهود والأنشطة على المستويين العالمي والقُطري في ما يتعلق بجودة التعليم (انظر الإطار رقم7).

إطار 7 العقل السليم في الجسم السليم. نحوشراكة فاعلة من أجل رعاية الأطفال وجودة التعليم

أطلق إطار الشراكة الذي يضم منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي مبادرة من أجل تحسين مخرجات التعليم في أوساط الأطفال الأكثر حاجةً وذلك خلال المنتدى الاقتصادي في مدينة دافوس السويسرية في يناير 2013.

ووفقاً لهذه المبادرة سيعمل الشركاء الثلاثة خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مع حكومات هايتي وموزمبيق والنيجر وباكستان من أجل تحديد وإزالة العقبات التي تمنع الأطفال من الوصول إلى برامج الرعاية الصحية والتغذية والتعليم. وتهدف هذه الخطوة إلى إيجاد نماذج عملية فاعلة تسمح بمشاركة الشركاء في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية إضافةً إلى قطاعات أخرى بما في ذلك القطاع الخاص وذلك لحشد الجهود اللازمة لدعم الجهود القُطرية والمؤسسات والهيئات المحلية من أجل تعزيز الجهود الرامية لتعزيز فرص التعليم والرعاية الصحية للأطفال المحتاجين. وتعطي هذه المبادرة أولوية قصوى لجمع المعلومات والبيانات وتعمل على دعم أهداف مبادرة توفير التعليم للجميع وحملة الأمين العام للأمم المتحدة «التعليم أولاً».

ومن خلال مجموعة العمل رفيعة المستوى المكونة من وزراء التعليم في كافة دول العالم، وضعت مبادرة التعليم للجميع التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم إطاراً واضحاً للدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التغذية المدرسية في تحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع والتنمية للألفية. وفي هذا الإطار وفرت مبادرة "فريش" «FRESH» التي أطلقت خلال الاجتماع رفيع المستوى الذي عُقد في العاصمة السنغالية داكار في العام 2000 إطار عمل واسع لآلية التعاون بين العديد من المنظمات والبلدان شملت البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وذلك للعمل سوياً في الجوانب المتعلقة بصحة وتغذية الطفل. وفي ذات السياق ناقش الاجتماع رفيع المستوى لمبادرة التعليم للجميع الذي عُقد في العاصمة الإثيوبية أديس ابابا في 2011 بشكل واضح ومفصل برامج التغذية المدرسية واعتبره المجتمعون أداةً رئيسيةً لدعم الأطفال المحتاجين وأسرهم.

ومن جانب آخر، قدمت آلية الشراكة من أجل التعليم، والتي أطلقت في العام 2002 كمنصة دولية تجمع بين الدول منخفضة الدخل والبلدان المانحة، الدعم المالي لبرامج التغذية المدرسية في العديد من البلدان. ووفرت هذه الشراكة آلية واضحة للتنسيق بين الوكالات الدولية والبلدان المانحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والبلدان المستهدفة وذلك من أجل تخصيص الموارد وفقاً للأولويات الوطنية في التعليم. وقدمت الآلية خلال السنوات الأخيرة نحو 30 مليون دولار لتمويل عمليات التغذية المدرسية في ساحل العاج ومدغشقر وموريتانيا وموزمبيق. ومن المحتمل أن يكون الإسهام الذي قدمته هذه الآلية أكبر بكثير من الرقم المذكور آنفاً. وإضافةً إلى ما سبق يعتبر الدعم الذي تقدمه البلدان المانحة لبرنامج الأغذية العالمي مهماً وحيوياً. (انظر الإطار 8)

إطار 8 دعم المانحين للدول منخفضة الدخل

كما ورد في الجزء السابق من هذا التقرير، فإن الدعم المقدم من الدول المانحة لبرامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل يشكل 83% من مجمل تكاليف تلك البرامج. عليه هناك حاجة ملحة للشراكة مع المانحين ليس فقط لتقديم الدعم اللازم لتمويل برامج التغذية المدرسية، بل أيضاً من أجل تبادل التجارب والخبرات.

وأظهر المانحون خلال السنوات الأخيرة قناعتهم بأهمية توفير الدعم المستقر والمستمر لعدد من السنوات لتمويل برامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل باعتبار أن هذه الآلية تسمح للحكومات والشركاء بوضع خطط لإحداث تحول منظم وممنهج. استمر توجيه الدعم الذي تقدمه استراليا وكندا والولايات المتحدة في تمويل برامج التغذية المدرسية التي وجدت دعماً أيضاً من البرازيل ومصر وهندوراس ولوكسمبورغ وروسيا الاتحادية. كما يدعم المانحون الذين يقدمون مساهمات تنموية، برامج التغذية المدرسية أيضاً.

الشراكة والتنسيق داخل القطاع الزراعي

ظلت منظمة بيل وميلندا غيتس تقدم الدعم لعمليات الإنتاج الزراعي المحلي والآليات التي تهدف إلى ربطها ببرامج التغذية المدرسية من خلال تقديم التمويل لمجموعة من المنظمات التي تعمل في مجال دعم منهجية الربط بين الإنتاج الزراعي المحلي والبرامج التي يتطلب تنفيذها توفير سلع غذائية مثل برنامج التغذية المدرسية. وفي القارة الإفريقية تقوم كل منظمة بلعب دور محدد من خلال سلسلة من المنظمات، فعلى سبيل المثال تقوم منظمة التحالف من أجل ثورة خضراء في إفريقيا بدعم جانب التوريد عبر تمويل عمليات توفير مدخلات الإنتاج الزراعي إضافة إلى تقديم قروض وتنظيم دورات تدريبية. ومن جانبه، يعمل مشروع المشتريات من أجل التنمية الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي في جانب تمكين المزارعين من الوصول إلى الأسواق (انظر الإطار 12)، في حين تقدم منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل والمنظمة الهولندية غير الحكومية الدعم لبرامج التغذية المدرسية وتهتم بالجوانب المتعلقة بعمليات الشراء والإدارة والبحوث. بصفة عامة، أنفقت منظمة غيتس نحو نصف مليار دولار لدعم العديد من آليات وبرامج العون الإنساني بما في ذلك برنامج التغذية المدرسية .[68]

وهنالك أهمية كبيرة للدور الذي تلعبه المنظمات والهيئات العالمية الكبيرة مثل منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية والتي تقدم الدعم ليس فقط لعمليات الربط بين الإنتاج الزراعي المحلي وبرامج التغذية المدرسية بل تسهم أيضاً في إقامة المزارع المدرسية وتصميم برامج التغذية التعليمية التي تعمل بالتوازي مع برامج التغذية. ومن خلال مركز التميز الذي أنشأته بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في مدينة برازيليا، برزت الحكومة البرازيلية كداعم رئيسي لبرامج التغذية المدرسية التي يتم تزويدها من الإنتاج الزراعي المحلي على المستوى العالمي وذلك استناداً إلى تجربتها الناجحة في هذا المجال.

وهنالك العديد من التجارب الناجحة التي تتعلق بمشاركة القطاع الخاص في تقديم الدعم من خلال سلاسل الإمداد في العديد من البلدان. وفي هذا الجانب تقدم شركة دبي إس. إم، وهي شركة عالمية تعمل في مجال تطوير المنتجات الغذائية، الدعم لأنشطة برامج التغذية المدرسية من خلال العمل مع برنامج الأغذية العالمية

[68] موقع مؤسسة بيل ميليندا غيتس: قاعدة بيانات المنح
http://www.gatesfoundation.org/How-We-Work/Quick-Links/Grants-Database

في مجال تحسين الأغذية المطحونة المدعمة بالعناصر الغذائية الدقيقة. وتمثل الدعم في إضافة فيتامين (أ) ومعادن، وهو ما شكل إضافة جيدة للمكونات الغذائية اللازمة لإعداد وجبات طعام من الحبوب التي توجه بشكل خاص للأطفال الصغار. ومن جانبها تساعد شركة بي.سي.جي العالمية في مجال دراسات التكاليف وتحليلها إضافةً إلى دراسة حالات الجهات ذات الصلة بتلك التكاليف في شبكة إمداد برامج التغذية المدرسية ككل.

لكن وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لم يتم استغلال مقومات ومقدرات القطاع الخاص بالشكل الكافي على المستويين المحلي والعالمي من أجل الاستفادة منها بشكل أفضل في تقديم الدعم اللازم لبرامج التغذية المدرسية خصوصاً فيما يتعلق بتقديم المساعدات الفنية أو العملياتية أو المالية.

آليات التنسيق العالمي

كثفت المنظمة العالمية لتغذية الطفل خلال السنوات القليلة الماضية جهودها مع عدد من الشركاء من أجل توسيع المنتدى الوحيد المختص بمناقشة قضايا التغذية المدرسية. وأسفرت تلك الجهود في زيادة عدد البلدان المشاركة والممثلة في المنتدى بشكل ملحوظ (انظر دراسة الحالة رقم 12). لكن وعلى الرغم من أهمية هذا المنتدى إلا أنه لا توجد حتى الآن آلية عالمية قوية تحشد جهود اللاعبين الرئيسيين والبلدان المعنية بقضايا التغذية المدرسية من أجل تنسيق الأعمال والعمل على تيسير العملية التعليمية.

وسيواصل برنامج الأغذية العالمي العمل مع الشركاء خلال السنوات المقبلة من أجل التأكد من إدماج جهود قطاع التعليم في الجهود المبذولة من قِبل القطاع الزراعي. وسيعمل برنامج الأغذية العالمي أيضاً على استنباط البدائل المناسبة لإيجاد آلية فاعلة لتعميم آلية تنسيق على المستوى الدولي تهدف إلى تحسين جودة الدعم المقدم للدول منخفضة الدخل والتي تمر بمرحلة التحول من المنهج القائم على الاعتماد على الدعم الخارجي إلى منهجية البرامج المسيّرة وطنياً.

دراسة حالة 12 المنتدى العالمي لتغذية الطفل نحو آلية فاعلة للجمع بين القادة والمنظمات العاملة في مجال التغذية المدرسية

يظهر تطور وتأثير المنتدى العالمي لتغذية الطفل الرغبة المتزايدة من قبل الحكومات في تعزيز برامج التغذية المدرسية. ونجح المنتدى خلال السنوات القليلة الماضية في تشكيل تحالف عالمي واسع ضم العديد من القادة الحريصين على تطوير برامج التغذية المدرسية.

ويعمل المنتدى المدعوم من المنظمة العالمية لتغذية الطفل والتي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، على دعم الجهود الرامية إلى تطوير برامج التغذية المدرسية المستدامة التي تُدار من قِبل الحكومات على المستوى الوطني. واستطاع المنتدى الذي انطلقت أعماله في العام 1997 حشد مشاركة 300 خبير ومسؤول ومهتم من 85 بلداً في آسيا وإفريقيا وجنوب إفريقيا.

وشهدت السنوات القليلة الماضية زيادةً ملحوظة، ليست فقط في عدد المشاركين، بل أيضاً في مستوى مشاركة وتفاعل الوفود الحكومية المشاركة من مختلف أنحاء العالم بما في ذلك الدول الإفريقية الفرانكفونية إضافة إلى بلدان من آسيا وأميركا الجنوبية. وفي العام 2010 استضافت غانا دورة جديدة من المنتدى شارك فيها 130 من الخبراء والمختصين في برامج التغذية المدرسية من 18 بلداً، ولم يشارك في ذلك المنتدى سوى وزير واحد لكن الدورة التالية من المنتدى والتي عُقدت في كينيا في العام 2011 اجتذبت وفوداً من 22 بلداً من منطقة شبه الصحراء الإفريقية بينهم 3 وزراء و4 سكرتير دائم. وفي دلالة على التطور الذي سيشهده المنتدى، شهدت دورة 2012 التي عُقدت في إثيوبيا مشاركة 7 وزراء و8 أمناء دائمين من وزارات الصحة والتعليم والزراعة إلى جانب 200 خبير ومختص من 23 بلداً من بلدان منطقة شبه الصحراء الإفريقية، الأمر الذي جعل من هذه النسخة أكبر تجمع دولي للخبراء والمختصين في مجال التغذية المدرسية.

ويظهر التطور الذي شهده المنتدى من التزايد الملحوظ في حجم المشاركة الدولية التي اجتذبتها أعماله، ففي العام 2012 وإضافةً إلى الوفود شهدت أعمال المنتدى مشاركة مراقبين من وكالات الأمم المتحدة منهم برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية إضافة إلى مراقبين من القطاع الخاص والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية وغيرهم. وظلت المنظمة العالمية لتغذية الطفل تنظم المنتدى بالتعاون مع منظمة الشراكة الدولية من أجل تنمية الطفل. وفي العام 2013 استضافت المنظمة الدورة الخامسة عشر من المنتدى في البرازيل بالتعاون مع مركز التميز للقضاء على الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

ويعمل المنتدى على تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول في تشجيع التعاون بين الوزراء إضافةً إلى تحقيق نوع من الاندماج والتعاون بين مختلف القطاعات المعنية ببرامج التغذية المدرسية. أما الهدف الثاني فهو تمكين الخبراء والمختصين في مجال التغذية المدرسية من تبادل الخبرات والأفكار ومناقشة الاستراتيجيات المؤدية إلى تنفيذ برامج تغذية مدرسية فاعلة وناجحة.

وتعكس النتائج والتوصيات والمناقشات التي تضمنها المنتدى خلال الدورات الثلاث الأخيرة الأهمية المتزايدة لبرامج التغذية المدرسية. وسلطت أوراق العمل التي طرحت خلال منتدى 2012 الضوء على الحاجة للتعاون بين مختلف الوزارات المعنية، كما ركزت على الربط بين برامج التغذية المدرسية والإنتاج الزراعي المحلي وأوصت بإعطاء أولوية للتعاون بين مؤسسات وهيئات القطاع ومنظمات المجتمع المدني.

5-2 الشراكة والتنسيق على المستوى الإقليمي

شكل التعاون الإقليمي التحول الأبرز للجهود المبذولة لإيجاد آلية تعاون وتنسيق بين الشركاء والبلدان. وتوفر الشبكات الإقليمية قاعدة جماعية يمكن من خلالها للشركاء والمانحين وضع سياسات محددة والاتفاق على منهج عملي موحد وبالتالي تقديم الدعم المستهدف.

الشراكة والتنسيق بين دول أميركا اللاتينية

أطلقت مجموعة من دول أميركا اللاتينية في شيلي في العام 2005 منظمة «إل.آي.آر.آي.إي» وهي منظمة غير ربحية بهدف دعم وتحسين برامج التغذية المدرسية في المنطقة، وذلك من خلال تقديم المساعدات الفنية وتنظيم البرامج التدريبية وتبادل الخبرات والمعلومات وتشجيع التعاون بين دول الجنوب. وتعقد المنظمة منتديات إقليمية سنوية حول برامج التغذية المدرسية بهدف توفير قاعدة تجمع بين دول المنطقة وشركاء التنمية لمناقشة القضايا الإقليمية المتصلة بالبرنامج. وعُقدت أحدث دورة من هذه المنتديات في نوفمبر 2012 واستضافتها الإكوادور. وتتلقى المنظمة دعماً مستمراً من جمعية التغذية المدرسية في الولايات المتحدة الأميركية ومن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية. وحققت المنظمة العديد من النجاحات من بينها تشجيع التعاون بين دول الجنوب وعقدت اتفاقات مع دول مثل البرازيل وتشيلي والمكسيك وهي جميعها دولاً تمتلك قدرات تمكِّنها من تقديم الدعم والمساعدات الفنية لدول المنطقة.

الشراكة والتنسيق بين دول إفريقيا

تقوم منظمة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا بعمليات برامج التغذية المدرسية في إفريقيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر عملية الربط بين برامج التغذية المدرسية والإنتاج المحلي واحدة من المبادرات الرئيسية لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا والذي أطلقته منظمة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا في العام 2003. وتحت مظلة هذه المنظمة يقدم برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي إضافة إلى منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل المساعدات لحكومات الدول الإفريقية.

وتضم شبكات الصحة والتغذية المدرسية شبه الإقليمية في إفريقيا عدداً من الموظفين الحكوميين الذين تعينهم وزارات التعليم في دول المنطقة. وتوفر تلك الشبكات ملتقى لتبادل أفضل الممارسات والخبرات العملية في مجال التغذية المدرسية. وانطلاقاً من وجودها في تجمعات اقتصادية قائمة في القارة الإفريقية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا وتجمع دول شرق إفريقيا، أكدت تلك الشبكات نجاحها في لعب دور رئيسي في بناء القدرات في الدول الإفريقية. وتستخدم المسوحات التحليلية التي تجريها تلك الشبكات في إطلاع مجالس الوزراء الإقليمية في القارة الإفريقية على مستجدات ومتطلبات التنمية في القطاعات المعنية في القارة الإفريقية.

وتتكون شبكة التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا وموريتانيا من بنين وبوركينافاسو والرأس الأخضر وساحل العاج وغامبيا وغانا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وسيراليون وتوغو. أما شبكة تجمع دول شرق إفريقيا فتضم: بوروندي واريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي وموزمبيق ورواندا وأوغندا وتنزانيا وزامبيا، ويتم تنفيذ أعمال الشبكتين بناءً على خطط عمل سنوية كما يجتمع أعضاؤها بشكل دوري.

الشراكة والتنسيق بين دول منطقة جنوب شرق آسيا

في منطقة جنوب شرق آسيا استمرت منظمة وزارات التعليم في المنطقة في العمل منذ العام 1956 على تطوير وتشجيع العمل من خلال شبكات متخصصة في مجال الصحة والتغذية المدرسية. وتعتبر المنظمة منظمة دولية حكومية وتعمل على تشجيع التعاون الإقليمي في مجالات التعليم والعلوم والثقافة بين دول المنطقة. وتركز المنظمة بشكل أساسي على جودة التعليم والمساواة بين الجنسين في الفرص التعليمية وتقديم برامج التربية الصحية والحفاظ على العادات والتقاليد وتعزيز الثقافة وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين القدرات اللغوية والعمل على اجتثاث الفقر وتطوير الموارد الزراعية والطبيعية. ولدى المنظمة جهاز لوضع السياسات ويتكون من 11 وزيراً للتعليم من دول المنطقة. واستجابةً لطلب حكومات دول المنطقة، يتم سنوياً عقد دورة تدريبية قصيرة حول الصحة والتغذية المدرسية ويشارك في تنظيمها كل من منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل وجامعة ماهويل والمركز الآسيوي لمكافحة التمييز والتحالف الياباني لأبحاث الصحة المدرسية. ويشارك في تلك الدورات التدريبية التي تركز بشكل أساسي على التغذية المدرسية ممثلين عن حكومات دول المنطقة إضافة إلى شركاء التنمية. وتهدف الدورات التدريبية إلى تعزيز الشراكة بين الأطراف المعنية ببرامج الصحة والتغذية المدرسية في دول جنوب شرق آسيا.

5-3 الشراكة والتنسيق على المستوى القُطري

يبرز في العديد من بلدان العالم تحدياً رئيسياً يتمثل في ضمان إيجاد آلية فاعلة تمكِّن المانحين والشركاء من تنسيق جهودهم وأنشطتهم من أجل تقديم الدعم الفاعل لبرامج التغذية المدسية. ومثلما يحدث على المستوى العالمي تشارك قطاعات وأطراف مختلفة في عمليات برامج التغذية المدرسية على المستوى القُطري. ويكمن التحدي في أن لكل طرف أو قطاع مجموعة من المانحين ما يجعله يتمركز حول استراتيجية أو خطة محددة ومرسومة مسبقاً. وفي العديد من البلدان تتضمن برامج التغذية المدرسية أكثر من خطة وتتم مناقشتها بين عدد من مجموعات المانحين والشركاء في قطاعات مختلفة مثل التعليم والرعاية الاجتماعية والصحة وغيرها من القطاعات المرتبطة ببرامج التغذية المدرسية، وهو الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى التباس في تنفيذ بعض العمليات مما يقلص من فاعليتها.

لكن وعلى الرغم من هذا التحدي، هناك أمثلة للعديد من البلدان التي حققت فيها أطر الشراكة بين شركاء التنمية والحكومات نجاحات ملحوظة. وفي هذا الإطار وتأكيداً للنجاح الذي حققته آلية الشراكة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في موزمبيق،

تلقت فرق العمل التابعة لهذه المنظمات الثلاث التي تتخذ من العاصمة الإيطالية روما مقراً لها جوائز تقديراً للتعاون المثمر الذي جرى بينهم في مجال الزراعة والأمن الغذائي. واستفادت شبكات الأمن الاجتماعي في العديد من البلدان في القارة الإفريقية من الشراكات القائمة بين مختلف المنظمات، ففي النيجر على سبيل المثال، عملت آلية الشراكة المكونة من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الزراعة والأغذية العالمية في مجال دعم حزمة من البرامج المدرسية المترابطة بما في ذلك برنامج التغذية المدرسية والإنتاج الزراعي المحلي خصوصاً بالنسبة للنساء المزارعات، إضافةً إلى البنية الأساسية للمدارس ومدخلات تعليمية أخرى.

ويُعتبر مشروع الشراء في إفريقيا من أجل الأفارقة أحد الآليات الفاعلة في مجال دعم شبكات الأمن الاجتماعي في بلدان القارة الإفريقية. يمثل المشروع المدعوم من الحكومة البرازيلية إطاراً للشراكة بين 5 بلدان إفريقية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الزراعة والأغذية العالمية ويعمل في مجال ربط صغار المزارعين والمنتجين ببرامج التغذية المدرسية (انظر الإطار رقم 9). وعلى الرغم من حداثته إلا أن المشروع يبلي بلاءً حسناً في الربط بين قطاعي الزراعة والتعليم من أجل تحقيق الفوائد لأطفال المدارس وصغار المزارعين على السواء.

وعلى المستوى الوطني، تلعب المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية دوراً حيوياً في مجال تنفيذ برامج التغذية المدرسية. وفي هذا الإطار نفذ برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع منظمات دولية ومحلية غير حكومية برامج تغذية مدرسية في الحضانات ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية. واستأثرت عمليات تنفيذ برامج التغذية المدرسية الموجهة للمدارس الابتدائية بالعدد الأكبر من الشراكات بين برنامج الأغذية العالمي والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية. ومن إجمالي 255 شراكة بلغ عدد الشراكات التي دخل فيها برنامج الأغذية العالمي مع منظمات محلية 200 شراكة. ومن بين المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال دعم برامج التغذية المدرسية في الدول النامية منظمة إنقاذ الطفولة الدولية ومنظمة وورلد فيشن وكير انترناشيونال ومنظمة الإغاثة الكاثولوكية.

وعلى جانب آخر، كلما ازداد عدد الشركاء في بلد ما، كلما تطلب الأمر وقتاً وجهداً أكبر من أجل ضمان إسهام كافة الأنشطة في تحقيق الأهداف الوطنية. والمؤكد أن وضعيةً مثل هذه تشكل تحدياً يتطلب التعامل معه بشكل جدي، إذ إنه من المهم الحرص على عدم وضع أعباء أكبر على عاتق الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. قامت بعض البلدان بتشكيل لجان عمل فنية على المستويين القُطري والمحلي من أجل ضمان تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين شركاء التنمية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التعاون يكون أفضل عندما تكون هناك اتفاقية أو استراتيجية متفق عليها بين الشركاء والحكومة.

إطار 9 مشروع المشتريات في إفريقيا من أجل الأفارقة - شراكة جديدة واعدة

استناداً إلى التجربة الناجحة لبرنامج مشتريات السلع الغذائية البرازيلي الناجح الذي يُعتبر جزءاً من مبادرة القضاء على الجوع، فإن مشروع الشراء في إفريقيا من أجل الأفارقة يُعتبر إطاراً واعداً للشراكة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية ويستند إلى الخبرة الكبيرة التي تمتلكها المنظمتان في مجال تقديم المساعدات الغذائية والتنموية. ومن خلال هذه الآلية المدعومة فنياً ومالياً من الحكومة البرازيلية ليتم شراء السلع الغذائية من صغار المزارعين لاستخدامها في برامج التغذية في المدارس المحلية. وسيتم ربط المشروع بمبادرة الشراء من أجل التنمية التي أطلقها برنامج الأغذية العالمي. وفي إطار هذا المشروع نفذت برامج تجريبية في إثيوبيا وموزمبيق والسنغال كما يُتوقع أن تنفذ برامج مشابهة في ملاوي والنيجر قريباً. وإضافةً إلى نتائج هذه البرامج التجريبية سيقوم مركز التميز لدرء الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي في مدينة برازيليا البرازيلية بإجراء دراسة تحليلية لتحديد النجاحات التي تحققت والتحديات التي تواجه عمليات شراء السلع الغذائية من صغار المزارعين لتغطية احتياجات برامج التغذية المدرسية.

دراسة حالة 13 العمل في إطار الشراكة مع حكومة غانا [69]

يقدم برنامج التغذية المدرسية في غانا لرياض الأطفال وطلاب المدارس الابتدائية وجبات ساخنة تتكون من مكونات محلية مثل الذرة الشامية والبروتينات والفاكهة والخضروات. ومنذ إطلاق البرنامج في العام 2005 قدمت الحكومة مساعدات ناجحة للعديد من الشركاء. ويعود جزء كبير من سبب تقديم المساعدات الناجحة من قبل الحكومة الغانية إلى الالتزام القوي الذي أظهرته الحكومة بدءاً من أعلى مستوياتها. وضمت قائمة شركاء التنمية الذين قدموا الدعم لبرنامج التغذية المدرسية في غانا الحكومة الهولندية التي قدمت الدعم المادي للبرنامج خلال سنواته الأولى، إضافة إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الشراكة من أجل التنمية ومنظمة إس.إن.في. الهولندية غير الحكومية والبنك الدولي وآخرين. أما قائمة المانحين الذين قدموا الدعم المالي لبرامج التغذية المدرسية في غانا فقد ضمت مؤسسة بيل وميلندا غيتس ومؤسسة دبي للعطاء.

ومن أمثلة الفوائد التي تحققت من العمل من خلال آلية الشراكة العمل الذي تم في مجال تحسين فاعلية الهدف الرئيسي للبرنامج والمتمثل في ضمان تمكين الأطفال الفقراء من الحصول على الوجبات الغذائية المدرسية. وأظهرت دراسة الحالة التي أجريت على آلية برنامج التغذية المدرسية في غانا الكيفية التي يمكن من خلالها مراجعة السياسات القُطرية إضافة إلى الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من مميزات الشركاء في تحقيق أهداف تلك السياسات على أرض الواقع.

في العام 2010 أجرت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية الغانيّة بدعم من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة دراسة لتقييم أهداف البرامج الاجتماعية. وشملت الدراسة مراجعة برامج 24 شبكة أمان اجتماعي. وخلصت الدراسة في واحدة من نتائجها إلى أن 21% فقط من استثمارات برامج التغذية المدرسية تذهب إلى الفقراء، حيث تتلقى المناطق الأكثر نفوذاً وغنىً مثل منطقتي أكرا والأشانتي الجزء الأكبر من المساعدات في حين يذهب الجزء الأصغر إلى المناطق الأكثر فقراً مثل المناطق الغربية والشرقية والشمالية (انظر الرسم البياني التالي).

نصيب المناطق الفقيرة والمناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من برامج التغذية المدرسية والتوزيع الإقليمي للبرامج

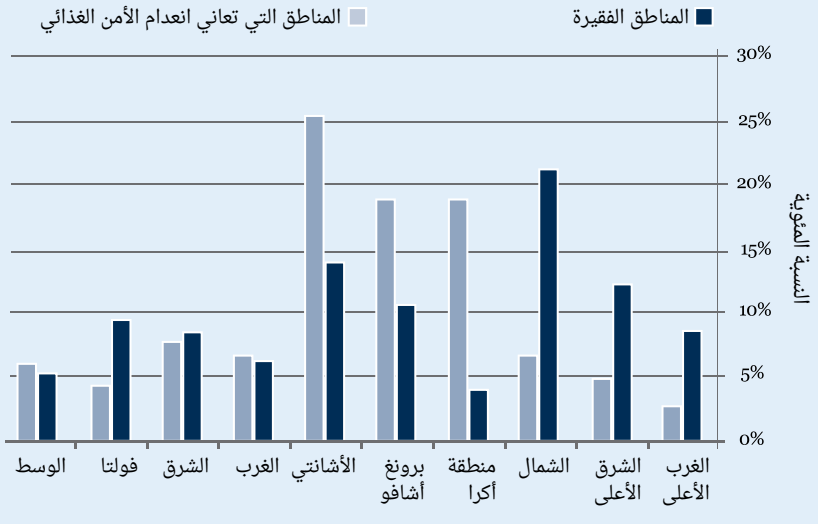

واستناداً إلى دلائل وبيانات قدمتها، طلبت الحكومة الغانيّة من البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الشراكة من أجل الطفولة الدعم لتسيير البرنامج وفق منهجية استهداف جديدة. وفي هذا الإطار قام البنك الدولي بجمع المعلومات حول المناطق والمدارس التي يجب استهدافها بالبرنامج والمناطق التي يجب وقف الدعم عنها، وذلك باستخدام البيانات التي تضمنتها الدراسة التقييمية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي حول الأمن الغذائي والمناطق الفقيرة في غانا خلال الفترة ما بين 2008 و2009. واستناداً إلى هذه البيانات والمعلومات بدأت الحكومة الغانيّة جهوداً في العام 2011 من أجل رسم خريطة جديدة للمناطق التي يجب استهدافها ببرامج التغذية المدرسية بحيث يتم استبعاد المدارس الواقعة في المناطق الأفضل حالاً من برنامج المساعدات الغذائية المدرسية في حين تعطى الفرصة للمدارس الواقعة في المناطق الفقيرة لتلقي مساعدات الدعم تحت مظلة برامج التغذية المدرسية. ومن جانبها قدمت منظمة الشراكة من أجل الطفولة الدعم لحملة وطنية واسعة النطاق هدفت إلى توضيح دوافع الآلية الجديدة والفوائد المتوقع أن تنجم عنها. ونتيجة لهذه الجهود فإن ما بين 70 إلى 80% من الاستثمار الموجه لدعم برامج التغذية المدرسية يذهب إلى المناطق الأكثر فقراً.

[69] البنك الدولي وبرنامج التغذية الدرسية في غانا 2011، عرض إعادة الاستهداف أثناء بعثة تحديد نطاق السياسات.

5-4 الدور الجديد لبرنامج الأغذية العالمي في برامج التغذية المدرسية

توجه جديد

ظل برنامج الأغذية العالمي على مرّ السنين يعمل كوكالة دولية قيادية في مجال دعم برامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل. ومن خلال العمل مع الشركاء المذكورين آنفاً، عمل برنامج الأغذية العالمي على المستويات العالمية والإقليمية والقُطرية على تقديم المساعدات الفنية وتقديم الاستشارة والنصح في مجال رسم سياسات التغذية المدرسية إضافة إلى الدعم العملياتي للبرامج. وفي هذا الإطار تمكن برنامج الأغذية العالمي من المساعدة في مأسسة وتوطين برامج التغذية المدرسية في نحو 37% من بلدان العالم والتي تقوم حالياً بإدارة تلك البرامج دون الحاجة لدعم برنامج الأغذية العالمي.

واستجابةً لاستراتيجية التحول من آلية تقديم العون الغذائي إلى منهجية المساعدات الغذائية حدث في العام 2009 تغييراً في الدور الذي يلعبه برنامج الأغذية العالمي في التغذية المدرسية (انظر الاطار 10). وشكلت عملية اعتماد المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في العام 2009 لسياسة معدلة لبرامج التغذية المدرسية بداية عهد جديد من المشاركة مع الحكومات والشركاء في مجال دعم برامج التغذية المدرسية. وأسفرت السياسة الجديدة عن إحداث تحول في الدور الذي يلعبه برنامج الأغذية العالمي ليعمل كمقدم للدعم للحكومات استناداً إلى آلية تعتمد على إطار زمني محدد بهدف بعيد المدى يقوم البرنامج بناءً عليها بوقف مساعداته بعد أن يساهم في وضع الأسس اللازمة لتسيير برامج تغذية مدرسية مستدامة وفاعلة تُدار من قِبل الحكومات على المستوى القطري.

وفي إطار التحول من منهجية تقديم المساعدات من خلال مشروع محدد بدأ برنامج الأغذية العالمي في دعم الجهود الرامية لدمج برامج التغذية المدرسية في الأنظمة الحكومية واسعة النطاق في قطاعات التعليم والحماية الاجتماعية. وتضمنت السياسة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي أساليب جديدة لتفعيل آلية لتحويل مهمة إدارة وتنفيذ برامج التغذية المدرسية إلى الحكومات على المستوى القُطري. وتضمنت السياسة الجديدة أيضاً آليات تدفع في اتجاه التركيز على تعزيز جهود تمكين المشتريات المحلية والربط بين برامج التغذية المدرسية وصغار المزارعين إضافةً إلى الالتزام بتقديم سلال غذاء تحتوي على المكونات الغذائية المناسبة لصحة طلاب المدارس.

ومنذ ذلك الحين، ظل برنامج الأغذية العالمي يعمل على كافة المستويات من أجل وضع مخطط السياسات والاستراتيجيات الجديدة الخاصة ببرامج التغذية المدرسية موضع التنفيذ. وصاحب التوجه الجديد العديد من التحديات البارزة التي يعمل برنامج الأغذية العالمي على معالجتها من خلال دعم الكوادر البشرية المعنية بتنفيذ برامج التغذية المدرسية عبر تزويدهم بمعدات جديدة خصوصاً فيما يتعلق بجانب تعزيز القدرات ومناقشة السياسات وتطوير أو تعزيز أساليب وطرق تصميم وتنفيذ برامج التغذية المدرسية إضافةً إلى تعزيز القدرات بما يساعد في توفير الأدوات اللازمة لإجراء التحليلات والمشاركة في الحوارات المؤدية إلى وضع السياسات وتصميم مشروعات مبتكرة تصب في اتجاه دعم مبادئ وأهداف السياسة الجديدة فضلاً عن تعزيز التوجه نحو اعتماد المنهج القائم على استخدام الدلائل والمنهجيات العلمية في تنفيذ برامج التغذية المدرسية.

وانطلاقاً مما سبق، يقوم برنامج الأغذية العالمي حالياً بوضع السياسات في الإطار العملي من خلال الجهود المبذولة في ثلاث جوانب رئيسية تشمل دعم عمليات التحول إلى آلية تنفيذ برامج تغذية مدرسية تُدار وطنياً على المستوى القطري والربط بين برامج التغذية المدرسية والإنتاج الزراعي المحلي إضافة إلى زيادة جودة سلال الغذاء المقدمة.

إطار 10 من المعونة الغذائية إلى المساعدات الغذائية ـ التحول في توجهات برنامج الأغذية العالمي

شكلت الخطة الاستراتيجية التي وضعها برنامج الأغذية العالمي للفترة ما بين 2008 و2013 علامة تحول فارقة في التوجه الاستراتيجي لبرنامج الأغذية العالمي. وأحدثت تلك الخطة تحولاً في منهجية البرنامج التي كانت تتمحور حول تقديم المساعدات الغذائية مباشرةً إلى المحتاجين إلى آلية جديدة تقوم على تقديم المساعدات الغذائية استناداً إلى نماذج تقديم الدعم للبلدان والمجتمعات وصغار المزارعين لزيادة قدرتهم على الحصول على الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.

وتدعمت الاستراتيجية الجديدة بالعديد من العوامل المتداخلة والمترابطة والتي نلخصها فيما يلي:
الطلب العالمي المتزايد على تفعيل آلية التحول إلى تمليك الحكومات برامج التغذية المدرسية وتطبيق منهجية إدارة البرامج قُطرياً بناءً على مقررات إعلان باريس 2005 وتوصيات مؤتمر أكرا 2008 لبرنامج الأغذية العالمي للتركيز على تقديم الدعم لأطر السياسات والأهداف القُطرية.

أوجدت أزمة أسعار الأغذية والوقود التي اندلعت في العام 2008 واقعاً جديداً برزت ملامحه في تغير الأسواق وما صاحبه من تأثير على المجتمعات الفقيرة في مختلف أنحاء العالم. واستدعت تبعات الأزمة المالية المصاحبة لأزمة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود الحاجة إلى الاستجابة إلى الصدمات الإنسانية حتى في حالة عودة الأسواق الطبيعية الأمر الذي دفع حكومات الدول منخفضة الدخل والمانحين إلى مراجعة نظرتهم لشبكات الأمن الاجتماعي.

عمل برنامج الأغذية العالمي خلال الفترة الماضية على إيجاد منهجيات جديدة للتعامل مع قضية الأمن الغذائي استناداً إلى مفهوم يتمثل في أنه وفي حين أن العون الغذائي أسهم في الماضي في الحفاظ على حياة الكثير من الناس إلا أنه قد يولّد تاثيرات سلبية على الأسواق وعمليات الإنتاج الزراعي على كل من المدى القصير والطويل.

وتعزز التحول الاستراتيجي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي بالمساهمات المالية المتزايدة من قبل المانحين والتي وفرت فرصاً جديدة لتعزيز أنشطة مثل المساعدات النقدية وبرامج قسائم الشراء وآلية المشتريات المحلية والتي لم تكن تدخل في السابق في أجندة أنشطة برنامج الأغذية العالمي. ومن أجل وضع هذا التحول في الإطار العملي قام برنامج الأغذية العالمي بمراجعة هياكله الإدارية وأطره المالية وتبنى حزمة من السياسات الجديدة التي تتسق مع التوجه الجديد.

ومن المتوقع أن يستمر برنامج الأغذية العالمي في التحول نحو انتهاج آلية تقديم المساعدات الغذائية عبر زيادة تعزيز وتوضيح أهدافه وأدواره من خلال الخطة الاستراتيجية للسنوات ما بين 2011 و2018.

دعم منهجية التحول إلى البرامج المدارة قُطريا

يتركز الجزء الأكبر من برامج المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي على البلدان منخفضة الدخل، ويقوم البرنامج بدعم الحكومات عبر طريقتين رئيسيتين تتمثل الأولى في تقديم الدعم المباشر لعمليات تنفيذ برامج التغذية المدرسية في الحالات التي تكون فيها برامج التغذية المدرسية مكلفة جداً، أو تكون الموارد محدودة. وفي هذا الإطار تمكن برنامج الأغذية العالمي من الوصول إلى 26 مليون طفل في 60 دولة من مجمل 368 مليون طفل يتلقون وجبات مدرسية سنوياً بكلفة بلغت 482 مليون دولار. أما الطريقة الثانية فتتمثل في تقديم مساعدات فنية واستشارية للهيئات والوكالات المختصة على المستوى القُطري بهدف تعزيز المؤسسات وزيادة قدرتها على إدارة برامج التغذية المدرسية ذاتياً.

ويتابع برنامج الأغذية العالمي بشكل منهجي علمي منتظم كافة مراحل التحول إلى آلية إدارة البرامج على المستوى القُطري. ووصلت 50% من المكاتب االقُطرية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي نفسها إلى مرحلة متقدمة

في تنفيذ آلية نقل برامج التغذية المدرسية إلى الحكومات في البلدان التي تعمل فيها بنسبة 12% في المراحل الأولية و38% في مراحل متوسطة.[70] لكن في الجانب الآخر، هناك 28% فقط من المكاتب القُطرية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي لديها استراتيجيات أو اتفاقيات واضحة مع حكومات البلدان التي تعمل فيها، في حين تجري 50% من المكاتب حالياً مناقشات من أجل الوصول إلى اتفاقيات واستراتيجيات في إطار تنفيذ برنامج التحول. ويشير هذا بوضوح إلى وجود إمكانية التحول إلى آلية إدارة برامج التغذية المدرسية ذاتياً وفي نفس الوقت الحاجة إلى عقد المزيد من الاتفاقيات مع الحكومة وهما الأمران اللذان سيعمل برنامج الأغذية العالمي على تحقيقهما خلال السنوات القليلة المقبلة.

ومن أجل المساعدة على عملية التحول، قام برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع الشركاء بتطوير الأدوات التالية: 1) الدخول في حوار حول سياسات برامج التحول في الدول المعنية. 2) إجراء دراسات ومسوحات حول قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ برامج التغذية المدرسية. 3) تحليل تكاليف برامج التغذية المدرسية والميزانيات التنفيذية للبلدان المعنية. 4) وضع استراتيجيات للتحول. وتم تطبيق هذه الأدوات في نحو 25 بلداً على الأقل، وهي متاحة لأي طرف من الأطراف المعنية بدعم برامج التغذية المدرسية (انظر الملحق للمزيد من التوضيحات حول هذه الأدوات).

وفي إطار جهوده لدعم الحكومات في عمليات تصميم وتنفيذ برامج التغذية المدرسية، افتتح برنامج الأغذية العالمي في نوفمبر 2011 مركزاً للتميز ضد الجوع وذلك في مدينة برازيليا البرازيلية (انظر الإطار رقم 11). وهذه المبادرة تأتي في إطار شراكة بين برنامج الأغذية العالمي في البرازيل وتهدف إلى أن تكون قاعدة للتعاون بين دول الجنوب بالاستفادة من تجربة البرازيل في مجالات شبكات الأمن الاجتماعي ودرء الجوع بما في ذلك برنامج التغذية المدرسية.

إطار 11 مركز برنامج الأغذية العالمي للتميز ضد الجوع في البرازيل

يشكل مركز التميز ضد الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي في برازيليا مركزاً عالمياً لحوار السياسات وتبادل التجارب والخبرات بين دول الجنوب في مجال برامج التغذية المدرسية والأمن الغذائي. وقد تم إطلاق هذا المركز الذي يشكل إطار شراكة بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة البرازيلية في العام 2011 من أجل دعم حكومات الدول في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية في إطار جهودها لإيجاد حلول مستدامة لمحاربة الجوع. واستناداً إلى التجربة الناجحة للبرازيل في مجال تقليص معدلات الفقر وتحسين الأمن الغذائي خلال السنوات العشر الأخيرة، يقدم المركز الاستشارات والنصح في مجال رسم السياسات إضافة إلى مساعدات فنية وفرص تعليمية للبلدان وبالتالي مساعدتها في تطوير برامج التغذية المدرسية الخاصة بها وإدارتها ذاتياً. وفي حين إن الدعم يمتد إلى البلدان الأخرى في المناطق المذكورة آنفاً إلا أن المركز حدد مؤخراً 18 بلداً للتركيز عليها بشكل أكبر وهي بنغلاديش وساحل العاج وتيمور الشرقية وغانا وغينيا بيساو وهايتي وكينيا ولاوس وملاوي ومالي وموزمبيق والنيجر ورواندا والسنغال وتنزانيا وتوغو وزامبيا وزيمبابوي.

ومنذ إطلاقه تلقى المركز دراسات ومسوحات من 16 بلداً شملت: تيمور الشرقية والسلفادور وغانا وغينيا بيساو وغينيا كوناكري وهايتي والهندوراس وملاوي ومالي والمكسيك والنجير وجمهورية الكونغو ورواندا والسنغال وتنزانيا. وسلمت هذه الدراسات للمركز من قبل فرق عمل تتكون عادةً من موظفين في وزارات عدة من بينها مثلاً التعليم والصحة والزراعة والتخطيط والمالية. وتضم الوفود التي استقبلها المركز في بعض الأحيان وفوداً رفيعة المستوى وفي أحيان أخرى وفوداً فنية. كما زارت المركز وفود من مؤسسات كبيرة من أجل التعلم من تجربة الممارسات التي قامت بها البرازيل في مجال برامج التغذية المدرسية من جهة ومناقشة الأطر اللازمة للدخول في شراكات مستقبلية من جهة أخرى. ومن أبرز المؤسسات التي زارت المركز في هذا الإطار مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة هاوارد بوفيت الخيرية.

وفي نهاية الزيارات تقوم إدارة المركز بتشجيع الوفد الزائر على وضع خطة عمل تشكل الأساس لأي دعم فني في المستقبل. وقام المركز بإرسال أو يفكر في إرسال وفود من الخبراء إلى غينيا وملاوي وموزمبيق ورواندا. ويقوم المركز أيضاً بتقديم الدعم الفني لورش

[70] WFP global school feeding survey

العمل التي تنظمها الجهات المعنية، كما يعمل بشكل مستمر مع الحكومات في مختلف مراحل اتخاذ القرار الخاصة بتنفيذ برامج التغذية المدرسية ومراحل التحول إلى إدارتها ذاتياً.

وتتضمن أولويات برنامج الأغذية العالمي زيادة عدد ونطاق حوار السياسات مع مختلف الشركاء في مجالات التغذية المدرسية والأمن الغذائي وتشجيع التعاون بين دول الجنوب. وفي هذا الإطار استضاف المركز مؤتمراً عالمياً حول برامج التغذية المدرسية بالشراكة مع المنظمة العالمية لتغذية الطفل ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل. وشارك في المؤتمر ممثلون عن حكومات العديد من البلدان وناقشوا التحديات التي تواجه برامج التغذية المدرسية والخطط المستقبلية اللازمة لتعزيزها.

ربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي

يتمثل أحد أوجه السياسات المبتكرة التي تبناها برنامج الأغذية العالمي مؤخراً في الجهود الرامية لربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي كسبيل لرفع درجة استدامة برامج التغذية المدرسية. وفي هذا الإطار يتبع برنامج الأغذية العالمي حالياً استراتيجية شراء الاحتياجات اللازمة لتسيير برامج التغذية المدرسية من صغار المزارعين ومناطق الإنتاج الزراعي المحلية أينما سنحت الفرصة لذلك. ويهدف البرنامج بذلك إلى زيادة درجة تمكين المزارعين المحليين من الوصول إلى الأسواق بما لا يؤثر على تكلفة السلع والمنتجات وجودة السلال الغذائية المقدمة لأطفال المدارس.

يتمثل أحد أوجه السياسات المبتكرة التي تبناها برنامج الأغذية العالمي مؤخراً في الجهود الرامية لربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي كسبيل لرفع درجة استدامة برامج التغذية المدرسية. وفي هذا الإطار يتبع برنامج الأغذية العالمي حالياً استراتيجية شراء الاحتياجات اللازمة لتسيير برامج التغذية المدرسية من صغار المزارعين ومناطق الإنتاج الزراعي المحلية أينما سنحت الفرصة لذلك. ويهدف البرنامج بذلك إلى زيادة درجة تمكين المزارعين المحليين من الوصول إلى الأسواق بما لا يؤثر على تكلفة السلع والمنتجات وجودة السلال الغذائية المقدمة لأطفال المدارس. ويجري برنامج الأغذية العالمي تجارب على عدد من المنهجيات والأساليب المختلفة نيابةً عن الحكومات حيث يطبق 37 مكتباً قطرياً تابعاً لبرنامج الأغذية العالمي طرقاً مبتكرة في مجالات المشتريات. ويقوم نحو نصف عدد المكاتب الـ 37 المذكورة بشراء سلع لم تكن تقليدياً تدخل في سلال برنامج الأغذية العالمي مثل الحليب والفاكهة، في حين تجرب 16% من المكاتب المذكورة منهجيات غير مركزية في عمليات الشراء حيث يتم تسليم مبالغ نقدية للمدارس أو السلطات المحلية التي تقع المدارس المستهدفة في نطاقها وذلك لشراء مدخلات السلة الغذائية الموصية لأطفال المدارس من المنتجين أو الموزعين أو المزارعين المحليين. ومن خلال هذه الجهود يقوم برنامج الأغذية العالمي بتجريب أساليب جديدة ويعالج المخاطر الناجمة بما يمكنه مستقبلاً من دعم عمليات تحويل ونقل برامج التغذية المدرسية لتكون تحت إشراف السلطات القُطرية عبر منهجية مجربة بشكل محدد.

ويحقق الدور الذي يلعبه برنامج الأغذية العالمي في منهجه الرامي لربط برامج التغذية المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي فوائد من جهتين:

1. **كمشتري للسع الغذائية**، يستطيع برنامج الأغذية العالمي استنباط طرق جديدة لشراء السلع الغذائية محلياً وفي بعض الأحيان من صغار المزارعين وذلك لتغطية احتياجات برامج التغذية المدرسية. ويتركز دور برنامج الأغذية العالمي في هذا الإطار في الربط بين الإنتاج الزراعي للمزارعين المحليين وآلية المشتريات التي يتبناها. كما يلعب البرنامج دوراً أيضاً في استخلاص الدروس من تجارب منهجيات الشراء الجديدة وبالتالي تبادلها مع الأطراف الأخرى.
2. **كمقدم للمساعدات الفنية للحكومات التي تشتري السلع الغذائية لتغطية احتياجات برامج التغذية المدرسية التي تنفذها**، يمكن أن تكون تجربة برنامج الأغذية العالمي مفيدة للحكومات وشركاء التنمية الآخرين الذين يقومون بتجريب منهجيات وطرق جديدة وتنفيذ برامج التغذية المدرسية. ومن المتوقع أن يلعب برنامج الأغذية العالمي دوراً أكبر خلال السنوات المقبلة في تقديم المشورة للحكومات فيما يتعلق بسياسات الشراء العامة والكيفية التي يمكن من خلالها تخطيط وهيكلة وتوجيه برامج التغذية المدرسية لتكون مفيدة للاقتصاد المحلي وتطوير القطاع الزراعي.

وتمخضت الدروس السابقة عن الدروس المستقاة من تجربة برنامج الشراء من أجل التنمية، وهي مبادرة أطلقت في أواخر 2008 بتمويل من مؤسستي بيل وميليندا غيتس وهوارد بوفيت بمشاركة مانحين آخرين.

وأجريت التجربة في 20 بلداً (انظر الإطار رقم 12). وحتى الآن يعمل برنامج الأغذية العالمي في إطار مبادرة الشراء من أجل التنمية مع نحو 800 جمعية لصغار المزارعين تمثل نحو مليون مزارع وتحت مظلة هذا المشروع تم شراء نحو 290 ألف طن متري من جمعيات صغار المزارعين منها نحو 190 ألفاً تم تسلمها بالفعل الأمر الذي أسهم في إيصال نحو 77 مليون دولار مباشرةً إلى أيدي المزارعين. وانطلاقاً من هذه التجارب يتوقع أن يسهم برنامج الشراء من أجل التنمية وأجندته البحثية المكثفة إضافةً إلى جهود الشركاء الآخرين مثل تلك التي تقوم بها منظمة الشراكة العالمية من أجل الطفل في تسليط الضوء على الفوائد المحتملة لمنهجية الربط بين الإنتاج الزراعي المحلي وبرامج التغذية المدرسية خلال السنوات القليلة المقبلة وبالتالي يشكل ملامح منهجية استجابة برنامج الأغذية العالمي ودعمه لجهود الحكومات الرامية للتحول إلى الأمام.

إطار 12 مبادرة الشراء من أجل التنمية

كأكبر وكالة للمساعدات الإنسانية والغذائية في العالم، يعتبر برنامج الأغذية العالمي أكبر مشترٍ للسلع الغذائية. وفي هذا الإطار قام البرنامج في العام 2012 بشراء سلع غذائية بلغت قيمتها 1.1 مليار دولار، 70% منها في البلدان النامية. لكن مشتريات البرنامج من الأسواق المحلية في البلدان النامية ترتبط بشروط أهمها الالتزام بالمعايير العامة مثل السعر والكمية والجودة. ويعتبر برنامج الشراء من أجل التنمية أحد القنوات المنطقية لضمان استمرارية آلية الشراء من المنتجين المحليين إذا إنه يهدف إلى تحقيق فوائد تنموية أكبر من أنشطة برنامج الأغذية العالمي عبر زيادة حجم الشراء من صغار المزارعين بطريقة سلسة من خلال آلية الشراء من أجل التنمية.

وقد شكل طلب برنامج الأغذية العالمي على السلع الغذائية في 20 بلداً خضعت لتجربة الآلية حافزاً كبيراً بالنسبة لصغار المزارعين، الأمر الذي دفعهم للاهتمام بالإنتاج وزيادته شعوراً منهم بأنهم سيبيعون منتجاتهم لمشترٍ مضمون وبالتالي سيحصلون على أسعار عادلة. وهناك جانب آخر غير مرئي إذ أنه وفي خضم عمليات الشراء السلسة التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي من صغار المزارعين فإن المشرتين الآخرين للسلع الغذائية سيكتفون من عمليات الشراء من صغار المزارعين. وفي الجانب الآخر، تقوم آلية الشراء من أجل التنمية بالاستثمار على المستوى القُطري في بناء القدرات في مجالات ترتبط بالعمليات التي تأتي في أعقاب انتهاء مرحلة الحصاد مثل التخزين والتعامل الأمثل مع المحصولات المنتجة الأمر الذي سيؤدي إلى نتائج مستدامة تدعم جهود تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق ارتكزت المرحلة التجريبية لبرنامج الشراء من أجل التنمية والتي امتدت على مدار 5 سنوات من 2009 إلى 2013 على 3 جوانب رئيسية شملت:

1. الطلب: من خلال آلية الشراء من أجل التنمية جرب برنامج الأغذية العالمي طرقاً مبتكرة لشراء السلع الغذائية من جانب وأسهم في إيجاد فرص تسويقية لصغار المزارعين في الجانب الآخر.
2. الإمداد: أسهمت آلية الشراء من أجل التنمية في ربط طلب برنامج الأغذية العالمي للسلع الغذائية بموارد وخبرات الشركاء الذين يقدمون الدعم لصغار المزارعين من أجل تشجيعهم على تحقيق إنتاج أفضل وتقليص الفاقد في الإنتاج في أعقاب مرحلة الحصاد إضافةً إلى تحسين جودة المنتجات.
3. استخلاص الدروس وتبادل الخبرات: تعمل آلية الشراء من أجل التنمية على استخلاص الدروس وتبادل الخبرات حول أفضل الطرق وأكثرها كفاءة وفاعلية لربط صغار المزارعين بالأسواق بشكل مستقر ومستمر. وسيقوم برنامج الأغذية العالمي في هذا الإطار بتبادل التجارب والخبرات المستقاة من الدروس المستخلصة بشكل واسع مع شركاء التنمية وكافة الجهات المعنية بهذا الجانب.

التأكد من إيصال سلال غذائية غنية بالمكونات المفيدة للأطفال

يتمثل الجانب الثالث من الجهود المبذولة في اتخاذ الإجراءات اللازمة واتباع الوسائل الأمثل لضمان الجودة الغذائية للوجبات المدرسية التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي وتحسينها متى تطلب الأمر والتأكد من وصولها إلى أيدي الأطفال المستهدفين في الوقت المناسب خلال الفترة الدراسية وذلك من أجل ضمان تحقيق أقصى قدر من النتائج المنتظرة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ظل برنامج الأغذية العالمي يعمل من أجل استنباط طرق جديدة لتقديم سلال غذائية غنية بالمكونات المفيدة لتغذية الطفل باستخدام منتجات محلية متى كان ذلك ممكناً إضافة

إلى ضمان استمراريتها. ومن الطرق الرئيسية الممكنة لزيادة الجودة الغذائية للوجبات المقدمة للأطفال إضافة مساحيق تغذوية آمنة وسليمة. ويتبع برنامج الأغذية العالمي حالياً آلية تقديم الوجبات المدعمة بالمساحيق الغذائية في دول مثل أفغانستان وغانا ومدغشقر ويخطط لاتباع ذات الطريقة في تشاد وهايتي وإندونيسيا وكينيا ومالي والنيجر وذلك بهدف الوصول إلى مليون طفل من أطفال المدارس.

ومن الطرق الجديدة الأخرى التي يتبعها برنامج الأغذية العالمي حالياً تقديم وجبات غذائية لأطفال المدارس تحتوي على مكونات مركبة مثل الذرة ومسحوق فول الصويا وأنواع من البسكويت المحتوي على مكونات عالية الطاقة إضافة إلى أطعمة أخرى على أن توكل عمليات إعدادها لشركات خاصة متى ما كان ذلك ممكناً. وأظهرت بيانات جمعها برنامج الأغذية العالمي أن 14.4 مليون طفل وطفلة، 51% منهم من المستفيدين من برامج التغذية المدرسية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي حصلوا على وجبات غذائية محسنة في 27 بلداً. ومن مجمل العدد المذكور تلقى 6.5 مليون طفل وطفلة وجبات غذائية محسنة ومعدة محلياً في 13 بلداً.

وفي هذا الإطار تم تحقيق تقدم مهم في مجال تقديم الوجبات المكونة من الدقيق المحسن مثل دقيق الذرة الشامية. ومن المؤكد أن التطورات الحالية في مجال تحسين جودة الأغذية ستوفر فرصة جيدة لتقديم وجبات غنية بالمكونات الغذائية لأطفال المدارس. ويتم حالياً تجريب تقديم الوجبات المصنوعة من الأرز المحسن في كل من مصر وكمبوديا، ففي كمبوديا وجدت دراسة أن نوعين من الأرز المحسن وجدا قبولاً من المدرسين والآباء والتلاميذ في 4 مدارس ابتدائية شملتها التجربة. وتؤكد الدراسات أن المحسنات الطبيعية تسهم في زيادة المكونات الغذائية للأطعمة المستهلكة محلياً في المجتمعات التي يعيش فيها تلاميذ المدارس المستهدفين مثل البطاطا الحلوة الغنية جداً بفيتامين (أ) وتم تجريب هذه الأطعمة في موزمبيق وأوغندا.

وفي إطار اضطلاعه بكل هذه الأنشطة يعمل برنامج الأغذية العالمي مع مجموعة واسعة من الشركاء ودخل في شراكات وتحالفات كبيرة مع العديد من الجهات المعنية والتي تقوم حالياً بدراسة مختلف جوانب سياسة برامج التغذية المدرسية والجوانب العملياتية المتصلة بتنفيذها.

5-5 مستقبل جهود برنامج الأغذية العالمي وشركائه

منذ العام 2009 وفي أعقاب المتغيرات التي طرأت على النظرة العالمية لبرامج التغذية المدرسية وتبني برنامج الأغذية العالمي لسياسته الجديدة تم تنفيذ الكثير من العمل المهم على المستويات العالمية والإقليمية والقُطرية من أجل ترجمة تلك الرؤية الجديدة إلى واقع على الأرض. لكن حتى الآن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود، فالطريق نحو تحقيق التحول الكامل والوصول إلى برامج تغذية مدرسية مستدامة لا يزال طويلاً جداً، كما أن جهود برنامج الأغذية العالمي وشركائه لا تزال في بداياتها. ونسرد فيما يلي بعض الأولويات الموضوعة لمواجهة المتطلبات على المدى المتوسط:

1. **إيجاد آلية تنسيق عالمية لبرنامج التغذية المدرسية:** وعلى الرغم من مشاركة عدد كبير من الشركاء الدوليين في عمليات التغذية المدرسية والاستثمار الملموس من قِبل قطاعات الحماية الاجتماعية والتعليم والزراعة لدعم برامج التغذية المدرسية، إلا أن آليات التنسيق بين القطاعات المختلفة والشراكات لا تزال تشكل تحدياً كبيراً.

وفي حين إن الطبيعة التداخلية المركبة لبرامج التغذية المدرسية تسمح للعديد من القطاعات بالمشاركة في العملية، إلا أن المشكلة تكمن في عدم وجود بنية تنسيقية متكاملة يتم وضعها قبل البدء في تنفيذ البرامج على عكس الأنشطة والتدخلات الأخرى التي تقع مسؤوليتها على قطاع محدد. عليه فإن عملية إيجاد إطار تنسيق فاعل على المستوى العالمي يجب أن تعطى أولوية قصوى من أجل التأكد من أن البلدان خصوصاً منخفضة الدخل والتي تمر بمرحلة تحول من المنهج القائم على تنفيذ برامج تغذية مدرسية بالاعتماد على المساعدات الخارجية إلى آلية تنفيذ برامج تُدار ذاتياً على المستوى القُطري، قد وجدت الدعم الصحيح في الوقت المناسب.

2. **تعزيز الشبكات الإقليمية القائمة:** في هذا الإطار لا بد من القول إن غالبية المبادرات التي تُطلق على المستوى الإقليمي عادة ما تكون بقيادة بلد ما في الإقليم المعني بدلاً من أن تكون بقيادة شركاء التنمية. لذا فإن دعم شبكات وآليات التنسيق القائمة بالشكل الذي يمكن من تبادل الخبرات والمعلومات بين البلدان المعنية ويوفر قنوات موحدة لتلقي الدعم من شركاء التنمية يجب أن يعطى أولوية قصوى ويسير بالتوازي مع الدعم الذي يقدم لتعزيز تنسيق وجودة المساعدات المقدمة

3. **الاستمرار في دعم البلدان خلال المراحل الانتقالية حتى تحقيق الاستدامة:** وفي هذا الجانب فإن أحد الشروط المهمة التي يجب توافرها لضمان استدامة البرامج هو التنسيق بين قطاعي التعليم والزراعة من أجل تكاتف الجهود لضمان دعم استمرارية البرامج. وفي جانب التعليم تبذل الجهود من أجل الاستفادة من الشراكات التي تدعم جودة التعليم وهي مسألة مهمة وحيوية لضمان توفير بيئة تعليمية مناسبة للأطفال. وانطلاقاً من هذه القناعة قام برنامج الأغذية العالمي بتجديد إطار الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم تحت مظلة مبادرة «العقل السليم في الجسم السليم». وتسهم هذه الشراكة في تعزيز جودة الدعم الذي يقدم للجانب التعليمي. أما بالنسبة لجانب القطاع الزراعي فقد برهنت آلية بناء مراكز تعاون بين سلاسل الإمداد نجاحها في العديد من البلدان، إلا أن هناك حاجة للمزيد من الجهود والعمل من أجل إيجاد طرق لرفع درجة دعم القطاع الخاص إلى مستوى أكثر فاعلية وتأثيراً. ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة والوصول إلى النتائج المثلى لا بد من أن تربط هذه الجهود بأجندة تعليمية أقوى وهو الأمر الذي يجد قدراً كبيراً من الدعم من عدد من المؤسسات الأكاديمية والوكالات المتخصصة. عليه فإن قياس حجم التأثيرات الناجمة عن أنشطة الشراكات وتوثيق الأعمال والأنشطة سيكون أمراً محورياً في الجهود الرامية إلى الوصول لآلية فاعلة لتأطير التعاون في المستقبل.

الجدول 8 أرقام التغذية المدرسية لبرنامج الأغذية العالمي

برامج التغذية المدرسية التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي (بيانات 2011)

2010	2011	التفاصيل
22.4 مليون	25.9 مليون	إجمالي عدد أطفال المدارس
49	48.2	النسبة المئوية للفتيات
62	61[71]	عدد الدول التي تم مساعدتها
$442.2 مليون دولار	$482.4 مليون دولار	النفقات المباشرة في برامج التغذية المدرسية
2.1 مليون	2 مليون	الأطفال الذين تلقوا مساعدات غذائية منزلية
0.8 مليون	0.8 مليون	الأولاد الذين تلقوا مساعدات غذائية
1.8 مليون	1.9 مليون[72]	عدد أطفال رياض الأطفال الذين تم مساعدتهم
10.3 مليون	5.3 مليون[73]	الأطفال الذين عولجوا من الديدان

الأعداد الإقليمية

المكاتب الإقليمية	عدد الدول	أطفال المدارس	% الفتيات	% المكاتب الإقليمية
آسيا	13	8,803,413	47	34
الشرق الأوسط وسط آسيا وشرق أوروبا	9	1,447,925	50	6
غرب أفريقيا	16	3,129,695	47	12
جنوب أفريقيا	5	1,917,696	50	8
وسط وشرق أفريقيا	10	4,185,630	48	16
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7	4,832,329	50	18
السودان[74]	1	1,630,205	51	6
الإجمالي	**60**	**25,946,893**	**48**	**100%**

عدد الأطفال وكميات الطعام والنفقات حسب فئة البرنامج

فئة المشروع	المشروعات		الأطفال		توزيع الطعام		النفقات المباشرة	
	العدد	%	العدد (مليون)	%	الحجم (1000 طن متري)	%	(مليون دولار)	%
التنمية	45	50	10.7	41.1	234.8	49.2	193.5	40.1
الإغاثة والتعافي طويل الأجل	35	38.9	9.5	36.5	128.1	26.8	160.7	33.3
حالات طارئة	10	11.1	5.7	22.1	114.2	24	128.1	26.6
الإجمالي	**90**	**100**	**25.9**	**100**	**477.1**	**100**	**482.4**	**100**

71 لم ينفذ مكتب دولة بنين تغذية مدرسية بسبب نقص الموارد. تم نقل مشروع الرأس الأخضر إلى الحكومة في 2010

72 من المحتمل أن هذا الرقم أقل من الحقيقة حيث أن ليس كل الدول تفرق بين أعداد أطفال رياض الأطفال وأطفال الابتدائي

73 من المحتمل أن هذا الرقم أقل من الحقيقة حيث أن ليس كل الدول تبلغ دورياً عن أرقام العلاج من الديدان.

74 تشمل أرقام السودان دولتي السودان وجنوب السودان قبل استقلال جنوب السودان.

الخلاصة

WFP/Teresa Ha/Afghanistan

يلخِّص هذا التقرير حالة الفهم التي توصلنا إليها حول برامج التغذية المدرسية. ويستند هذا التقرير في بياناته ومعلوماته على العديد من المصادر والمراجع، لكن المرجع الرئيسي هنا هو الدراسة التحليلية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي تحت عنوان: إعادة التفكير في برامج التغذية المدرسية والتي نُشرت في العام 2009. في ذلك الوقت كان هناك نقص ملحوظ في المعلومات والبيانات المتعلقة بمستوى التغطية العالمية لبرامج التغذية المدرسية وحجم الإنفاق عليها، إضافةً إلى مستويات البرامج بشكل كلي. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، ظل برنامج الأغذية العالمي يعمل بالتعاون مع شركائه من أجل توسيع قاعدة المعلومات والبيانات من خلال إجراء المسوحات على برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي إضافة إلى سلسلة من دراسات الحالة وأوراق العمل الفنية. ومكّنت البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها برنامج الأغذية العالمي وشركائه من التعمّق أكثر في نظرتهم ومعرفتهم لبرامج التغذية المدرسية وسدّ بعض الثغرات التي تم تحديدها إضافة إلى تطوير جوانب بحثية جديدة تم تسليط الضوء عليها في جزء لاحق من هذا الفصل.

وقد توصل هذا التقرير إلى نتيجة مفادها أن برامج التغذية المدرسية تشكل عملاً كبيراً على المستوى العالمي. ويتراوح حجم الإنفاق على هذه البرامج بين 47 و75 مليار دولار سنوياً. ويتم عبرها إطعام نحو 368 مليون طفل يومياً. كما أن كل بلدان العالم تقريباً تسعى لتنفيذ برامج تغذية مدرسية. وتظهر الخلاصة التي توصل إليها هذا التقرير أيضاً أن لبرامج التغذية المدرسية أهدافاً متعددة لكنها تعمل بشكل أساسي كشبكات أمن اجتماعي وتسعى لتحسين وتطوير المخرجات التعليمية وتحقيق الفائدة الغذائية للمستهدفين. ومنذ الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في العام 2008 ازداد الاهتمام أكثر بهذه البرامج واتسعت نطاقات تغطيتها في البلدان الفقيرة والأفضل حالاً على السواء.

وخلص التقرير أيضاً إلى أن لهذه البرامج فوائد ملموسة وأن هناك إمكانية لتحسين فاعليتها في كافة البلدان المستهدفة خصوصاً البلدان الأكثر فقراً. ومن أهم الخلاصات التي توصل إليها التقرير أيضاً الحاجة الماسة لحشد جهود البلدان وشركاء التنمية للعمل سوياً من أجل ضمان فاعلية وكفاءة البرامج الجديدة والقائمة على السواء. عليه فمن الواضح من خلال النتائج التي توصل إليها هذا التقرير أن الوقت قد حان لإعطاء برامج التغذية المدرسية الاهتمام الذي تحتاجه، بل تستحقه بالفعل.

ونستعرض فيما يلي النتائج الرئيسية التي تم الحصول عليها من خلال الدراسات والتحليلات والتقييمات التي توصل إليها هذا التقرير إضافةً إلى أجندة البحث التي يتم تطويرها حالياً:

النتائج الرئيسية

انتشار برامج التغذية المدرسية

- استناداً إلى مسح شمل عيّنة مكونة من 169 بلداً، هناك نحو 368 مليون طفل في كافة بلدان العالم يتلقون وجبات مدرسية يومية تحت مظلة برامج التغذية المدرسية.
- استناداً إلى المعلومات والبيانات المتوافرة حول عدد أطفال المدارس الذين يتلقون وجبات مدرسية والتقديرات الحالية لتكلفة الوجبة المقدمة للطفل الواحد في إطار برامج التغذية المدرسية، تشير التقديرات إلى أن الإنفاق العالمي على برامج التغذية المدرسية يتراوح بين 47 و75 مليار دولار سنوياً، ويأتي معظم هذا التمويل من ميزانيات الحكومات في البلدان المعنية.
- البلدان التي تكون فيها برامج التغذية المدرسية غير كافية أو قليلة الانتشار هي البلدان الأكثر حاجةً لتلك البرامج. وتشير تقديرات حديثة إلى أنه في حين أن 50% من أطفال المدارس في البلدان المتوسطة الدخل يتلقون وجبات مدرسية مجانية، تتضاءل النسبة في البلدان منخفضة الدخل إلى 18%. أما في البلدان العالية الدخل فإن برامج التغذية المدرسية تشمل كافة أطفال المدارس تقريباً وبتكاليف مختلفة يتم تحديدها بناءً على مستوى دخل أسرة الطفل حيث يدفع بعض الأطفال ثمن الوجبات المقدمة إليهم في حين يتلقى البعض الآخر الوجبات بسعر مدعوم أو مجاناً.

- تشير نظرة عالمية لبرامج التغذية المدرسية إلى أن المساعدات التنموية الخارجية تشكل إسهاماً ضئيلاً جداً في التكلفة الكلية للبرامج حيث تشكل أقل من 2% فقط من التكلفة الإجمالية، وفي الجانب الآخر، في حين إن برامج التغذية المدرسية تمول كلياً في البلدان العالية والمتوسطة الدخل من عوائد داخلية مثل الضرائب والمصادر الأخرى، تعتمد عملية تمويل برامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل على الدعم المقدم من المانحين، حيث يشكل الدعم الخارجي نحو 83% من التمويل المقدم لتغطية تكاليف برامج التغذية المدرسية. عليه فإن الدعم المقدم من المانحين للدول المنخفضة الدخل وفر إمكانية الحصول على خدمات برامج التغذية المدرسية للأطفال في هذه البلدان تماماً مثلما هو متوافر لأقرانهم في بلدان العالم الأخرى.

- تشكل الأرقام المقدمة في هذا التقرير أول تقديرات من نوعها لنطاقات وأحجام وتكاليف برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي، لكن تبقى الحاجة لبذل المزيد من الجهد والعمل من أجل تحسين دقة البيانات. وفي هذا الجانب لا بد من القول إن فرص الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية في البلدان العالية الدخل تكون محدودة جداً في الكثير من الأحيان مقارنةً بالمعلومات المتوافرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. عليه فإن هناك حاجة ماسة لمواصلة الجهود من أجل تأمين إمكانية الحصول على معلومات أكثر وأوفى عن برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي. وهناك حاجة ملحة لبناء قاعدة بيانات قوية للمساعدة في تقديم الدعم اللازم للبلدان في جهودها الرامية لتصميم وتنفيذ برامج تغذية مدرسية أكثر استدامة وكفاية وفاعلية.

الفوارق بناءً على مستويات مداخيل البلدان

- تشير الفوارق الملحوظة بين البرامج المنفذة في البلدان العالية والمتوسطة الدخل ونظيرتها في البلدان منخفضة الدخل إلى الارتباط الوثيق بين مستوى الدخل وحجم وجودة البرامج ومدى تضمينها في السياسات الوطنية.

- البرامج المنفذة في البلدان العالية وفوق المتوسطة الدخل تكون أكثر رسوخاً مما يعني أنها تُدار ضمن إطار قانوني واضح وتخضع لنظام مؤسسي قوي. وعلى العكس من ذلك لا تخضع البرامج المنفذة في الدول المنخفضة الدخل لأطر وأنظمة السياسات والتشريعات القانونية والتنظيمية. ووجدت دراسة مسحية أجريت على عينة مختارة من 94 بلداً أن 86% من البلدان العالية وفوق المتوسطة الدخل لديها سياسات أو أطر قانونية محددة تنظم عمليات تنفيذ برامج التغذية المدرسية على المستوى القُطري. أما في الدول منخفضة الدخل فإن 52% منها ليست لديها سياسات محددة أو أطر قانونية واضحة تحكم عمليات إدارة تلك البرامج.

- على الرغم من التحديات الآنفة الذكر هناك تزايد ملحوظ في حجم الدعم السياسي لبرامج التغذية المدرسية والطلب على الأفكار والتوجيهات القائمة على المعلومات والأدلة والبراهين لتعزيز عمليات التغذية المدرسية. وتبرز الحاجة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لتعزيز برامج التغذية المدرسية من خلال الطلب المتزايد على الدراسات التحليلية العالية الجودة والمشاركة المتزايدة من قِبل الحكومات في المنتديات والمؤتمرات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية خصوصاً من قِبل البلدان المنخفضة الدخل الأمر الذي يشير إلى حرص تلك البلدان على إعطاء الأولوية لبرامج التغذية المدرسية. وعلى الرغم من العقبات المالية والتمويلية فقد أطلقت 8 بلدان من البلدان منخفضة الدخل برامج تغذية مدرسية جديدة منذ العام 2000. وبناء على ما سبق يمكن القول إن هناك حرص واضح ليس فقط على زيادة حجم البرامج القائمة فعلياً، بل أيضاً على تحسين جودة وفاعلية البرامج.

- وتؤكد المعلومات المتوافرة أن هناك خطوات فعلية للتحول إلى منهجية البرامج المستدامة الفاعلة والمستندة إلى أطر قانونية وتشريعية. ويتزايد هذا الاتجاه كلما ارتفع مستوى الدخل في البلد المعني. وتشير الدلائل والبراهين المستقاة من الدراسات والمسوحات التحليلية المستخدمة في هذا التقرير إلى أن الدول التي تمكنت من تحسين أوضاع برامج التغذية المدرسية وإدارتها بشكل أفضل شهدت قبل هذا التحول ارتفاعاً في مستوى الدخل.

أهمية التغذية المدرسية

- هناك سببان رئيسيان يدفعان البلدان لتنفيذ برامج التغذية المدرسية وهما: (1) مواجهة احتياجات المجتمع وتوفير شبكات أمن اجتماعي خلال الأزمات. (2) تقديم الدعم اللازم لتنمية الطفل من خلال توفير بيئة تعليمية مناسبة وتعزيز الوضع الغذائي.

- على المدى القصير، تقدم برامج التغذية المدرسية وباعتبارها إحدى مكونات شبكات الأمن الاجتماعي دعماً مباشراً للفقراء من خلال تعزيز دخل الاسر. وفي البلدان المتوسطة والعالية الدخل تدمج برامج التغذية المدرسية في الكثير من الأحيان في أنظمة رعاية اجتماعية أوسع. ويبقى التحدي في البلدان منخفضة الدخل في الكيفية التي يمكن من خلالها ضمان تنفيذ برامج تغذية مدرسية تقوم على أسس مؤسسية ومستدامة وفاعلة شبيهة بتلك السائدة في البلدان العالية والمتوسطة الدخل، وهو أمر يحتاج إلى جهود كبيرة نظراً لمحدودية موارد وقدرات البلدان المنخفضة الدخل.

- تقدم برامج التغذية المدرسية الدعم للأسر لمساعدتها على تأمين التعليم لأطفالها، خصوصاً الفتيات اللائي يتعرضن لخطر عدم الالتحاق بالمدرسة أو قطع دراستهن في بعض الأحيان. عليه فإن برامج التغذية المدرسية تعمل على تطوير رأس المال البشري على المدى الطويل وتساعد على كسر دائرة الفقر والجوع. كما تسهم برامج التغذية المدرسية في زيادة درجة جاهزية الطفل للتعلم وقدرته على المشاركة في العملية التعليمية وتكون الفوائد أكبر بشكل خاص بالنسبة للفتيات.

- لا يمكن لبرامج التغذية المدرسية أن تسهم في تحقيق الأهداف والفوائد المذكورة آنفاً إلا في ظل وجود العناصر الأخرى الضرورية والمؤثرة على العملية التعليمية مثل المعلم والكتاب والمنهج والبيئة الصالحة للتعلم. عليه فإن ضمان توفير كافة العناصر السابقة يعتبر مطلباً رئيسياً لإنجاح برامج التغذية المدرسية. وإضافةً إلى ذلك يجب توخي الحذر من أجل تفادي استخدام المعلمين والموظفين العاملين في القطاع التعليمي في المدارس في إعداد وتجهيز الوجبات المدرسية لأن ذلك يكون على حساب العملية التعليمية التي تسعى برامج التغذية المدرسية في الأساس لتعزيزها.

- تؤثر الأوضاع الغذائية للطفل على نموّه الجسماني والصحي وعلى قدرته على التعلم والاستيعاب وبالتالي تؤثر على معدلات مواظبته على حضور الدروس وتحصيله الأكاديمي ككل. عليه فإن تصميم برامج التغذية المدرسية يجب أن يأخذ في الاعتبار ضرورة ضمان توفير التغذية الصحية السليمة.

- هناك جانب ثالث من جوانب أهمية برامج التغذية المدرسية، لكن لا تتوافر أدلة قاطعة تسنده، ويتمثل في تحقيق فوائد للاقتصادات المحلية والمجتمعات الزراعية من خلال شراء المكونات اللازمة لتغطية احتياجات الوجبات المدرسية من الأماكن القريبة من المدارس كلما كان ذلك ممكناً. ومن الممكن أن تنجم عن عملية ربط برامج التغذية المدرسية بالقطاع الزراعي فوائد اقتصادية مباشرة تنعكس على المجتمع ككل فضلاً عن الأطفال المستهدفين. ويمكن أن يساعد هذا بدوره في تحقيق استدامة البرنامج ويوفر فرصاً تسويقية مجزية للمنتجين المحليين. وتم تحديد هذه المنهجية كواحدة من العناصر المهمة الداعمة لعمليات التحول إلى آلية تنفيذ برامج أكثر استدامة.

- هناك العديد من التحديات التي يحتاج القطاع الحكومي لمعالجتها ومواجهتها، وتتمثل هذه التحديات في الجوانب المرتبطة بإدارة وتنفيذ برامج التغذية المدرسية وتشمل تعزيز القدرات المؤسساتية والحفاظ على آليات الرقابة والإشراف وإيجاد معايير تغذية على المستوى الوطني إضافة إلى تفعيل أسس المحاسبة

والمسؤولية والشفافية في استخدام المال العام فضلاً عن الاهتمام بتنسيق الجهود مع الشركاء الآخرين المعنيين.

- إجمالاً، تتشابه معظم البلدان في جانب الاستثمار في برامج التغذية المدرسية، ففي حين يوجد تباين في تكاليف البرامج بين دولة وأخرى، حيث تتراوح بين 20 إلى 1500 دولار سنوياً بالنسبة للطفل الواحد، هناك تشابه بين كافة البلدان عندما يتعلق الأمر بمقارنة تكلفة الوجبة المدرسية للطفل بنصيبه من الإنفاق العام على متطلباته الأخرى. وفي هذا التقرير قمنا بمقارنة تكلفة الوجبة المدرسية للطفل الواحد بما تنفقه عليه حكومة بلده في تعليمه. وتتراوح هذه النسبة في البلدان العالية والمتوسطة الدخل وفي كثير من البلدان المنخفضة الدخل بين 15 و20%.

تكلفة التغذية المدرسية

- إجمالاً، تتشابه معظم البلدان في جانب الاستثمار في برامج التغذية المدرسية، ففي حين يوجد تباين في تكاليف البرامج بين دولة وأخرى، حيث تتراوح بين 20 إلى 1500 دولار سنوياً بالنسبة للطفل الواحد، هناك تشابه بين كافة البلدان عندما يتعلق الأمر بمقارنة تكلفة الوجبة المدرسية للطفل بنصيبه من الإنفاق العام على متطلباته الأخرى. وفي هذا التقرير قمنا بمقارنة تكلفة الوجبة المدرسية للطفل الواحد بما تنفقه عليه حكومة بلده في تعليمه. وتتراوح هذه النسبة في البلدان العالية والمتوسطة الدخل وفي كثير من البلدان المنخفضة الدخل بين 15 و20%.

- والاتجاه العام السائد هو أن نسبة كلفة التغذية المدرسية من الكلفة الكلية للتعليم تقل كلما ازداد مستوى دخل البلد. وخلص هذا التقرير إلى أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى اتجاه معظم البلدان إلى زيادة حجم الإنفاق على تعليم الأطفال كلما ازداد الناتج المحلي الإجمالي، في حين يكون الإنفاق على التغذية المدرسية على حاله. وبمعنى آخر، فإنه كلما نمت الدولة فإنها تقوم بزيادة ميزانيات الإنفاق على التعليم وهو ما يجعل تكلفة التغذية المدرسية أصغر.

- تتفاوت التكاليف في البلدان منخفضة الدخل بشكل كبير، ففي بعض البلدان تزيد تكلفة الوجبة المدرسية للطفل على تكلفة تعليمه. وهذا يعني أن فرصة احتواء تكلفة التغذية المدرسية تكون أكبر في البلدان التي ترتفع فيها التكلفة في الوقت الحالي.

- أشارت دراسة أجراها برنامج الأغذية العالمي لحساب العائد من برنامج التغذية المدرسية من خلال استخدام نماذج اقتصادية، إلى أن فوائد إسهام برامج التغذية المدرسية في تحسين صحة الطفل وزيادة قدرته على التعلم ورفع مستوى إنتاجيته تفوق تكلفة البرنامج المادية. وجدت دراسة مسحية شملت 9 بلدان أن النسبة بين تكلفة برامج التغذية المدرسية والفوائد المتحصلة منها تتراوح بين 1 إلى 3 و1 إلى 8، عليه فإن كل دولار تنفقه الحكومة على تغذية الطفل يعود عليها بـ 3 دولارات على الأقل في شكل فوائد اقتصادية مختلفة.

- في حين تتزايد البراهين والأدلة التي تظهر فوائد برامج التغذية المدرسية لا تزال مسألة الحصول على معلومات حول تكلفة برامج التغذية المدرسية تشكل تحدياً كبيراً، عليه فإن الوصول إلى فهم كامل للعوامل الموجهة لتكاليف برامج التغذية المدرسية بمختلف نماذجها سيظل جانباً رئيسياً من جوانب الأبحاث المستقبلية. وهناك جانب آخر شبيه في أهميته بالسابق ويتمثل في الوصول إلى فهم أفضل للكيفية التي تقوم من خلالها البلدان بالتحول إلى نماذج تكلفة أكثر فاعلية وكفاءة.

دور شركاء التنمية في برامج التغذية المدرسية

- أقدم الشركاء خلال السنوات القليلة الماضية على زيادة مستويات مشاركتهم في أنشطة برامج التغذية المدرسية والإنفاق عليها. وقد يعود السبب في ذلك إلى الحاجة للتجاوب مع الطلب المتزايد من قبل البلدان على الدعم إضافة إلى اقتناعهم بالدور الكبير الذي تلعبه برامج التغذية المدرسية في تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية وتنمية الطفل. لكن في الجانب الآخر وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا توجد آلية تنسيق فاعلة تسمح بحشد جهود جميع اللاعبين الرئيسيين والبلدان المعنية من أجل تبادل الخبرات وتنسيق الأعمال وبالتالي هناك نقص واضح في المعلومات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل، كما أن البيانات المتوافرة ليست دقيقة كما يجب وهذا ما دفعنا للجوء لمنهجية تقدير أعداد المستفيدين وأحجام الإنفاق عليها. هناك حاجة ماسة لبذل الجهود اللازمة لحشد وجمع المعلومات بطريقة علمية منهجية على المستوى المركزي حيث إن معظم المعلومات المتوافرة يتم الحصول عليها من الأنشطة المحلية الأمر الذي سيعزز بدوره قاعدة المعلومات العريضة لبرامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي.

- من الشروط المهمة لضمان استدامة برامج التغذية المدرسية هو التعاون والتنسيق بين قطاعي الزراعة والتعليم من أجل دعم تلك البرامج. في الجانب التعليمي تبذل الجهود من أجل تفعيل الشراكات التي تفضي إلى دعم جودة التعليم وتضمن توفير بيئة تعليمية مناسبة. وفي هذا الإطار قام برنامج الأغذية العالمي بإحياء إطار شراكة سابق مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم من خلال مبادرة «تغذية الأجسام صقلاً للعقول» تجسيداً لفكرة «العقل السليم في الجسم السليم»، ومن المؤمل أن تؤدي هذه الآلية إلى تعزيز جودة الدعم المقدم للجانب التعليمي. أما في الجانب الزراعي، فقد أكدت آلية بناء قاعدة تعاون تستوعب كافة مكونات سلاسل الإمداد نجاحها في العديد من البلدان، لكن رغم ذلك لا تزال الحاجة قائمة لبذل المزيد من الجهود من أجل زيادة درجة فاعلية وكفاءة دعم القطاع الخاص. ومن الضروري صقل كل تلك الجهود من خلال أجندة تعليمية راسخة وهو الأمر الذي يجد الدعم من العديد من المؤسسات الأكاديمية والوكالات المتخصصة. كما أن عملية قياس التأثيرات والفوائد الناجمة عن الشراكات وتوثيق الأنشطة والأعمال ستشكل الأساس لإيجاد آلية فاعلة للتعاون المستقبلي.

أجندة البحث

نستعرض فيما يلي الجوانب الرئيسية التي يجب تضمينها في أجندة البحث المستقبلية:

- **إيجاد قاعدة بيانات قوية تتضمن كافة المعلومات والإحصاءات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية في البلدان عالية الدخل لتكمل المعلومات المتوافرة عن البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل بما في ذلك مستويات تغطية المسارات العملية والمنهجية للبرامج.** وهناك حاجة للوصول إلى فهم راسخ للأسباب التي تجعل التكلفة أقل في بلد ما وعالية جداً في بلد آخر، ومن ثم تصميم أفكار وتوجيهات يمكن أن تستفيد منها البلدان المستهدفة في معرفة الطرق اللازمة لتقدير تكاليف عمليات سلاسل الإمداد ومجمل العمليات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية.

- **تحليل فاعلية منهجية استهداف برامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل.** تشير المعلومات المتوافرة حالياً إلى ضعف تغطية برامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل حيث تبلغ معدلات التغطية 18% فقط. كما تشير المعلومات أيضاً إلى أن البرامج تركز على البعد الجغرافي أكثر. والشيء غير المعروف حتى الآن هو مدى فاعلية هذه البرامج في الوصول إلى الفقراء. وتساعد الدراسات التحليلية مثل تلك التي أجريت في غانا على سبيل المثال، في المساعدة بشكل كبير على وضع الأسس اللازمة لتحسين فاعلية وجودة وكفاءة برامج التغذية المدرسية.

- **إجراء دراسات تحليلية لتحديد العناصر الرئيسية الموجهة لتكاليف برامج التغذية المدرسية.** شهدت عملية توافر البيانات حول تكاليف التغذية المدرسية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة مقارنةً بما كان الحال عليه قبل 5 سنوات، كما تطورت أساليب القياس والحساب وأصبحت أكثر توافراً. لكن في الجانب الآخر لا تزال الحاجة قائمة لمعرفة الموجهات الرئيسية لتكاليف برامج التغذية المدرسية. عليه، فإن عملية تأطير التنسيق بين الشركاء تشكل أولوية قصوى خصوصاً في يتعلق بتنسيق الجهود على المستوى العالمي.

- **إجراء دراسات تقييمية حول البلدان التي تتبع منهجيات تتضمن تنفيذ برامج تغذية مدرسية متنوعة.** هناك نقص واضح في الدراسات والمسوحات التقييمية الخاصة بتحليل التأثيرات والفوائد الناجمة عن برامج التغذية المدرسية في كافة مستويات البلدان، الأمر الذي يهدر فرصة تحسين فاعلية البرامج. ومن أجل المضي قدماً نحو تحقيق فاعلية أكبر لبرامج التغذية المدرسية، لا بد من تعزيز أنظمة الرقابة والتقييم المتعلقة بتلك البرامج في البلدان المعنية.

- **إجراء دراسات لمعرفة تأثيرات منهجية شراء المكونات اللازمة لتغطية احتياجات برامج التغذية المدرسية من صغار المزارعين.** في هذا الإطار هناك حاجة ماسة لاستخلاص الدروس من البرامج التي استخدمت فيها آلية شراء المنتجات من صغار المزارعين مثل تجربتي البرازيل وآلية برنامج الأغذية العالمي المسماة بالشراء من أجل التنمية. ويجب أن تربط هذه الدراسات بآليات تؤدي لمعرفة الكيفية التي تتم من خلالها بناء سلاسل الإمداد في مختلف البلدان وتحديد المخاطر والفوائد المرتبطة بأنشطة سلاسل الإمداد.

- **إجراء دراسات حول منهجية استهداف برامج التغذية المدرسية في البلدان عالية الدخل، إضافة إلى دراسة جدوى استخدام آليتي الاستهداف الفردي واسترداد التكلفة في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.** دراسات عن كيفية اختيار البلدان ذات الدخل المرتفع لبرامجها، فضلاً عن جدوى تطبيق آليات الاستهداف واسترداد التكاليف الفردية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. طبقت البلدان ذات الدخل المرتفع عناصر استرداد التكاليف في برامجها، وهذا يعني أن الأطفال الذين يدفعون ثمن وجباتهم يغطون بشكل غير مباشر تكاليف الأطفال في الأسر الفقيرة التي لا يمكنها تحمل هذه التكلفة. هناك حاجة لفهم كيف يمكن للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل تحسين منهجيات الاستهداف مع إمكانية تطبيق آليات استرداد التكاليف.

- **إرشادات لمعايير جودة وسلامة الأغذية.** هناك حاجة لدراسة كيفية تعاطي الدول مع موضوع معايير جودة الأغذية وإرشادات التغذية المدرسية، وإصدار إرشادات حول هذه المسائل للبلدان التي ترغب في تعزيز هذا الجانب في برامجها.

- **تحليل حول كيفية انتقال البلدان من الاعتماد على الدعم الخارجي إلى برامج التمويل والإدارة الذاتية.** بالرغم من العمل الأخير لتوثيق عملية الانتقال من الاعتماد على الدعم الخارجي إلى برامج وطنية (يوجد جزء منها في هذا التقرير)، لا تزال هناك فجوة معرفية حول كيف استطاعت البلدان توفير الأموال اللازمة لهذه البرامج وكيف يبدو هذا الدعم المالي.

كجزء من الجهود الجارية لنشر المعرفة العملية حول التغذية المدرسية، سوف يتم نشر دراستين تحليليتين من قبل برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي وPCD في 2013. تضم الدراسة الأولى مجموعة من دراسات الحالة من بلدان مختلفة، توفر معلومات عن الخبرة العملية في تنفيذ التغذية المدرسية. بينما تضم الدراسة الثانية مجموعة من الدروس المستفادة من البلدان التي انتقلت إلى برامج وطنية خاصة بها. خلال السنوات القادمة، سوف يتم ثلاثة دراسات على الأقل عن أثر التغذية المدرسية من قبل PCD في محاولة لزيادة تعزيز قاعدة الأدلة، بالإضافة إلى عدة تقارير فنية لمواصلة بناء قاعدة المعرفة.

المراجع

أدلمان، S.، جيليجان، D. وهرر، K. 2008. مدى فعالية برامج الغذاء مقابل التعليم؟ تقييم نقدي للأدلة من البلدان النامية. واشنطن العاصمة، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

Aigbedion، A.، Chamarrow، P أوسون: تحسين الاستدامة من خلال زيادة مشاركة المزارعين المحليين. لندن، الشراكة من أجل تنمية الطفل. دوغان، R. & فوجيوارا، K. 2012. برنامج التغذية المدرسية الداخلي لولاية

ألدرمان، H. & بندي، D. 2012. برامج التغذية المدرسية والتنمية: هل نحن نتناول المسألة بشكل صحيح؟ مرص بحوث البنك الدولي 27 (2): 204-221.

ألدرمان، H. وYemtsov، R. 2012. الدور الإيجابي لشبكات الأمان. ورقة معلومات أساسية للبنك الدولي 2012-2022 الحماية الاجتماعية واستراتيجية العمل. ورقة مناقشة الحماية الاجتماعية والعمل رقم 1203.

أمبروسيو، J، Mizener، M.، & دلغادو، C. 2012. من الاستجابة الطارئة لارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى الدعم الاستراتيجي على المدى الطويل لسبل المعيشة الريفية في البلدان الفقيرة المعرضة للأزمات الممتدة: رؤى من مشاريع مختارة للبنك الدولي، فريق السياسة الريفية ARD ، منتدى الأمن الغذائي العالمي على مستوى الخبراء لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة والأمن الغذائي. http://typo3.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Protracted_ Crises_World_Bank_Paper.pdff

بندي، D.، بيربانو، C.، Grosh، M.، جيلي، A.، جوكس، M. & دريك، L. 2009. إعادة النظر في التغذية المدرسية: شبكات الأمان الاجتماعي، وتنمية الطفل وقطاع التعليم. الاتجاهات في التنمية. التنمية البشرية. واشنطن، العاصمة، البنك الدولي.

بندي، D.، دريك، L. & بيربانو، C. 2012. التغذية المدرسية والسياسة وصحة الطفل. الصحة العامة والتغذية [على الموقع الإليكتروني قبل الطباعة].

مؤسسة أبحاث التنمية الصينية 2009. القضاء على الفقر من خلال التنمية في الصين. دراسات عن الاقتصاد الصيني، رقم 30، سلسلة الصحفي بيتر نولان. أكسفورد ونيويورك، تايلور وفرانسيس. ص 250.

Coady، D.، Grosh، M. & هودينوت، J. 2004. استهداف التحويلات في البلدان النامية. مراجعة الدروس والخبرات. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

مكافحة عمل الأطفال الاستغلالي من خلال مشروع التعليم (CCLP)، إحاطة مكتب مصر، 2012.

دي اونيس، M.، أونيانغو، AW، بورجي، E.، صيام، A.، نيشيدا، C. & Siekmann، J. 2007. إعداد دراسة مرجعية النمو تابعة لمنظمة الصحة العالمية للأطفال والمراهقين في سن المدرسة. نشرة منظمة الصحة العالمية، 85: 660-7.

خطة عمل قطاع التعليم في جيبوتي 2011 - 2016، وزارة التعليم والتدريب.

منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2006. المبادئ التوجيهية بشأن الأغذية المدعمة بالمغذيات الدقيقة. جنيف، منظمة الصحة العالمية. فرانكينبيرجير، T.، سبانجلر، T.، نيلسون، M. 2012 .S. & Langworthy، زيادة القدرة على مواجهة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة، تانجو انترناشيونال، منتدى الأمن الغذائي العالمي على مستوى الخبراء بشأن انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، روما. _http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/Enhancing Resilience_FoodInsecurity-TANGO.pdf

جيلي، A.، الشيبة، N. & اسبيخو، F. 2009. تكلفة وكفاءة توفير الغذاء للمدارس في المناطق التي يرتفع فيها انعدام الأمن الغذائي. 30 (1): 68-76.

جيلي، A.، كافاييرو، A.، Minervini، L.، Mirabile، M.، Molinas، L. & Regnault، M Mothe، دي لا A.. معايير جديدة لتكلفة وكفاءة توفير الغذاء في المدارس في مناطق انعدام الأمن الغذائي. نشرة الغذاء والتغذية 32 (4): 324-32.

جيلي، A. ودارياناني ، R (قريباً). هل برامج التغذية المدرسية في المناطق المنخفضة الدخل مستدامة؟ رؤى حول تكاليف التغذية المدرسية مقارنةً بالاستثمارات في التعليم الابتدائي. نشرة الأغذية والتغذية.

غوردون، A.، روس، D. وليستر 2011، سياسة التغذية المدرسية لبرنامج الأغذية العالمي: تقييم السياسة. الملحق الأول المجلد 1: تجميع تقييمات التغذية المدرسية. روما، برنامج الأغذية العالمي.

حكومة المكسيك وبرنامج الأغذية العالمي. 2012. Sistema nacional para el desarrollo integral de la familia (DIF), Estudio de Caso: Programa Desayunos Escolares de Mexico.

Grosh، M.، ديل Ninno، C.، Tesliuc، E. & Ouerghi، A. 2008. من أجل الحماية والتعزيز: تصميم وتنفيذ شبكات أمان فعالة. واشنطن، العاصمة، البنك الدولي.

هاربر، C. وود، L. وميتشل، C. 2008 توفير التغذية المدرسية في 18 بلدا. صندوق التغية المدرسية.

هاينز، D.) 2013). الطريق إلى التسليم، 50 عاما من التعاون في التغذية المدرسية: الإكوادور وبرنامج الأغذية العالمي.

جوكس M.، دريك L.، بندي D. 2008. الصحة المدرسية والتغذية والتعليم للجميع: تسوية الملعب. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

معهد كينيا لبحوث وتحليلات السياسات، ومعهد البحوث الطبية الكيني، Njaa Marufuku كينيا وPCD (قيد المراجعة الحكومية النهائية). دراسة حالة Njaa Marufuku كينيا. لندن، PCD.

كريستجانسون، M.، Petticrew.، B.، ماكدونالد، L.، Janzen.، J.، Krasevec.، B.، جرينهالغ، T.، ويلز، J.، MacGowan.، GA.، المزارعين، AP، شي، B.، مايهيو، A. & Tugwell.، P. 2009. التغذية المدرسية لتحسين الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية للطلاب المهمشين. قاعدة بيانات كوكرين للمراجعات المنهجية. 1 (1): CD004676-138.

ليفين، S. 2012. سبل العيش في الأزمات الممتدة. منتدى الخبراء رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
http://typo3.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/LivelihoodsProtractedcrises-Levine.pdf

Lindert، K.، Skoufias، E. وشابيرو، J. 2006. مدى فعالية التحويلات العامة في إعادة توزيع الدخل في أمريكا اللاتينية والكاريبي؟ إعادة توزيع الدخل للفقراء والأغنياء: التحويلات العامة في أمريكا اللاتين

Miguel E. & Kremer, M. 2004. Worms: Identifying impacts on education and health in the presence of treatment externalities. Econometrica 71(1): 159-217.

Ministère de l'Education Nationale et de l'Enseignement Supérieur de Djibouti. 2010. Schéma Directeur 2010-2019 & CAP sur la qualité.

Mirabile, M. 2012. Cape Verde: The transition to a national school feeding programme. Case study commissioned by the Government of Cape Verde, United Nations Joint Programme in Cape Verde and World Food Programme.

Morgan, K. and Sonnino, R. 2008. The school food revolution – public food and the challenge of sustainable development. London, Earthscan.

MS Swaminathan Research Foundation. 2011. The school feeding programme in India: A case study. London, Partnership for Child Development.

Onphanhdala P. & Suruga T. 2007. Education and earnings in Lao PDR: Further results. Graduate School of International Cooperation Studies Working Paper Series 16. Kobe, Japan, Kobe University.

Oji, M. Promoting dietary education through school lunch programmes in Japanese schools, Director of School Health Education Division, Workshop on School Feeding System in APEC Economies, 28-29 June 2012.

Partnership for Child Development. 2013. Home-grown school feeding in Kenya: A country profile case study. London, Partnership for Child Development.

Psacharopoulos, G. & Patrinos, H. 2012. Returns to investment in education: A further update. World Bank Policy Research Working Paper 2881. Washington DC, World Bank.

Santos, L.M., Santos S.M., Santana L.A., Henrique F.C., Mazza R.P., Santos L.A., Santos L.S. 2007. Evaluation of food security and anti-hunger public policies in Brazil, 1995-2002, Rio de Janeiro, Cad.SaúdePública.

Singh, S. 2012. School feeding programmes: A review of policy and legal frameworks. Paper commissioned by the Partnership for Child Development and the World Food Programme.

Suraya, I., Borja, C., Jarvis, E. and Demas, A. 2012. Guyana's hinterland community-based school feeding programme 2007-2009: Impact evaluation. World Bank.

WHO. 2005. The evidence is in: Deworming helps meet the Millennium Development Goals. http://whqlibdoc.who.int/hq/2005/WHO_CDS_CPE_PVC_2005.12.pdf

World Bank. 2011. Resilience, equity and opportunity, World Bank 2012-2022 Social Protection and Labour Strategy. Washington, DC, World Bank.

World Bank. 2012. Managing risk, promoting growth: Developing systems for social protection in Africa. The World Bank's Africa Social Protection Strategy 2012-2022. Washington DC: World Bank.

World Bank. 2012. The World Bank 2012-2022 Social Protection and Labour Strategy Report.

World Food Programme. Global School Feeding Report 2006.

World Food Programme. Strategic Plan 2008-2013.

World Food Programme. 2012. Cape Verde: The transition to a national school feeding programme. Case study commissioned by the Government of Cape Verde, United Nations Joint Programme in Cape Verde and World Food Programme.

World Food Programme. Global School Feeding Survey 2012.

World Food Programme. 2012. P4P Purchase for Progress – A Primer.

World Food Programme. Update of WFP's Safety Nets Policy, The role of food assistance in social protection (WFP/EB.A/2012/5-A).

World Food Programme & Partnership for Child Development. (forthcoming). Joint position paper: School feeding and nutrition.

الملحق I

مطبوعات برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل

في عام 2009 ، وبناء على الدراسة التحليلة المشتركة الصادرة تحت عنوان: إعادة التفكير في برامج التغذية المدرسية، قام برنامج الغاء العالمي والبنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل بتحيد جهودهم من أجل الاستفادة من مميزات وخبرات كل طرف والعمل سوياً لتعزيز برامج التغذية المدرسية على المستوى القُطري استناداً إلى قاعدة منهجية راسخة.

ومن خلال هذه القاعدة القوية عمل الشركاء الثلاثة بشكل لصيق مع الحكومات وشركاء التنمية بمختلف قطاعاتهم وتخصصاتهم لدعم جهود صناع السياسات العاملين في مجال برامج التغذية المدرسية.

مطبوعات الشراكة الرئيسية

من الأولويات الرئيسية للشراكة التأكد من إتاحة المعلومات لحكومات البلدان لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بهم. مع أخذ هذا في الاعتبار، عملت الشراكة في انسجام تام على عدد من الدراسات لإطلاقها في عام 2013، الأولى هي الطبعة الحالية: أوضاع التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم. تعرض هذه الدراسة الحالة الراهنة المعروفة للتغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم، وتسلط الضوء على الثغرات والتحديات في البحزث والدراسات. كما هو مبين في الشكل أدناه، تم دعم دراسة "أوضاع التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم" من خلال اثنين من المطبوعات المتخصصة، مصادر التغذية المدرسية ودراسة الحالة الانتقالية، اللذان سوف يصدران في عام 2013. تتميز هذه المطبوعات الثلاث بالبحث المتخصص وتوجيه البرنامج، ويتم عرض الحالة الراهنة في قسم موارد الشراكة.

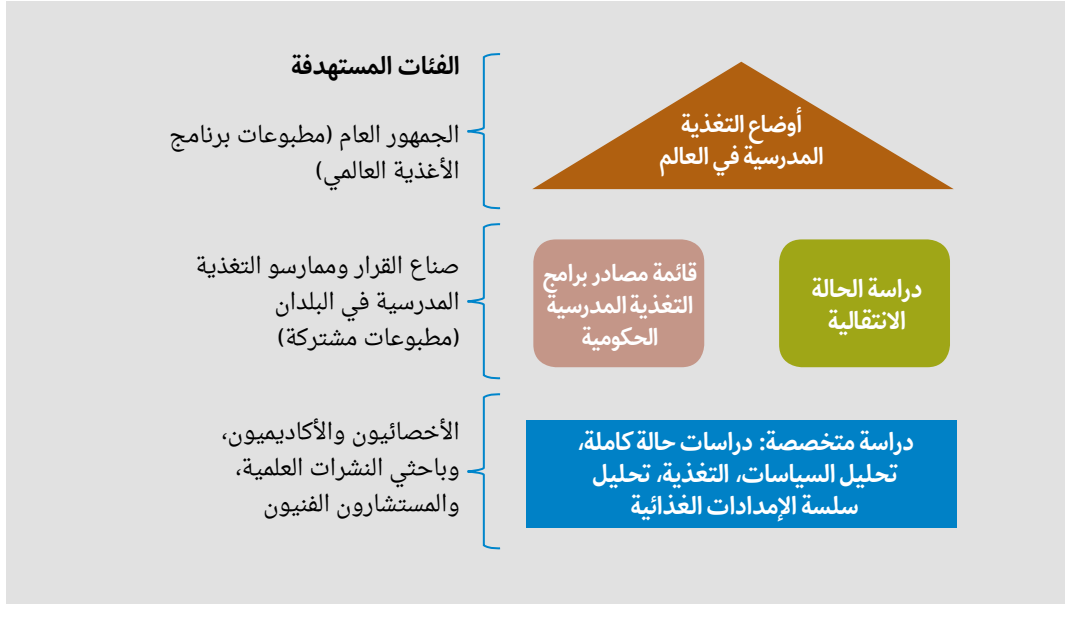

كتيب مصادر برامج التغذية المدرسية

يحتوي كتيب مصادر برامج التغذية المدرسية على دراسات حالة حول برامج التغذية المدرسية أجريت في بلدان منخفضة ومتوسط الدخل ويهدف إلى تزويد صناع القرار والعاملين في حقل برامج التغذية المدرسية بالمعلومات المطلوبة. وتم تطوير هذا الكتيب استجابةً للحاجة المتزايدة من قبل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل للمعلومات والبيانات والأفكار والنماذج المتعلقة بالكيفية التي تنفذ وتدير بها الدول الأخرى برامج التغذية المدرسية. ويركز الكتيب على دراسات حالة أجريت في 12 بلداً هي البرازيل وبوتسوانا والرأس الأخضر وشيلي وساحل العاج والإكوادور وكينيا والهند والمكسيك وناميبيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا. وشملت دراسات الحالة على الكيفية التي تدار وتنفذ بها برامج التغذية المدرسية في هذه البلدان التي تقدم مجتمعة وجبات مدرسية لنحو 178 مليون طفل يومياً. ويقدم الكتيب أيضاً معلومات وتحليلات حول التحول إلى نماذج بديلة لتنفيذ برامج التغذية المدرسية إضافةً إلى الدروس المستقاه وأمثلة للممارسات الرشيدة.

دراسة التحول

تستكشف وتستعرض هذه الدراسة عمليات التحول التي تحدث في بعض البلدان من منهجية برامج التغذية المدرسية المعتمدة على المساعدات الخارجية إلى آلية البرامج القائمة على الإدارة الذاتية على المستوى القُطري. وتقدم الدراسة نظرة تحليلية متعمقة لهذه العمليات التحولية من خلال دراسات حالة في 6 بلدان هي بوتسوانا والرأس الأخضر وجمهورية الدومنيكان والإكوادور والسلفادور وناميبيا. وتمت إضافتها إلى الفصل الخاص باستدامة برامج التغذية المدرسية في دراسة إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية.

وتم تعزيز هذه الكتيبات والتقارير بحزمة من أوراق العمل البحثية.

مصادر مختارة من المطبوعات والتقارير

تحتوي القائمة التالية على تقارير ودراسات صدرت عن الشراكات القائمة:

مطبوعات الشراكة الرئيسية

- بندي، DAP، بيربانو، C.، Grosh، M.، جيلي، A.، جوكس، ودريك، L.J. 2009 إعادة النظر في التغذية المدرسة: شبكات الأمان الاجتماعي، تنمية الطفل وقطاع التعليم. اتجاهات التنمية: التنمية البشرية. الطبعة الروسية (2010)، الطبعات العربية / الصينية / الفرنسية / البرتغالية / الاسبانية (2011). واشنطن العاصمة، البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.
- أدلرمان، H. & بندي، D.A.P. 2011. برامج التغذية المدرسية والتنمية: هل نحن نتناول المسألة بشكل صحيح؟ مرصد بحوث البنك الدولي، 27 (2): 204-221
- بندي، DAP، بيربانو، C.، جيلي، A.، ريسلي، C. & Neeser، KL 2011. من المرحلة الانتقالية إلى الاستدامة: تحليل تكلفة التغذية المدرسية بالمقارنة مع تكلفة التعليم الابتدائي. نشرة الغذاء والتغذية، 32 (3): 201-205.
- بندي، DAP، دريك، LJ وبيربانو، C. 2012. التغذية المدرسية والسياسة وصحة الطفل. 8- الصحة العامة والتغذية. s1: 1

- غالاوي، R.، كريستجانسون، E.، جيلي، A.، مئير، U.، اسبيخو، F. & بندي، DAP 2009. التغذية المدرسية التكلفة ونتائج التكلفة. نشرة الغذاء والتغذية، 30 (2): 171-182

- جيلي، A. & اسبيخو، F. 2012. التغذية المدرسية، الانتقال من الممارسة إلى السياسة: تأملات في بناء نظم الرصد والتقييم المستدامة. الصحة العامة والتغذية، مادة المراجعة الأولى: 1-5

- جيلي، A.، كافاييرو، A.، Minervini، L.، Mirabile، M.، Molinas، L. & Regnault دي لا Mothe، M. 2011. معايير جديدة لتكلفة وكفاءة برامج التغذية المدرسية في المناطق غير الآمنة من الناحية الغذائية. نشرة الغذاء والتغذية ، 32 (4): 324-332

- ماسيه، E. & جيلي، A. 2012. (تحت الطبع) تحسين تنمية المجتمع من خلال ربط الزراعة والتغذية والتعليم: تصميم تجربة عشوائية من "زراعة الأغذية المدرسية في المنازل" في مالي. قبلت. تجارب إيسلر، إيه 2012. بتسوانا: الانتقال إلى برنامج التغذية المدرسية الوطني. روما، برنامج الأغذية العالمي.

أدلة البرامج

طور الشركاء عدد من الأدلة التي تحتوي على إرشادات ونصائح حول كيفية التخطيط لتنفيذ برامج تغذية مدرسية مستدامة وفاعلة وأكثر كفاءة. ونورد فيما يلي تفاصيل حول بعض هذه الأدلة:

الأداة	الوصف	الرابط أو الموقع الإلكتروني
دليل رصد وتقييم برامج التغذية المدرسية	هذا الدليل مخصص للاستخدام من قبل مديري البرامج الوطنية والهيئات الحكومية والإداريين، والمدارس وكافة الجهات ذات الصلة ببرامج التغذية المدرسية. تم تصميم هذا الدليل استجابةً للحاجة إلى أدوات فنية جديدة تساعد في تصميم برامج التغذية المدرسية. ويتضمن الدليل أربعة عناصر رئيسية تشمل قاموساً لتعريف وشرح وجمع البيانات ونماذج لأدوات إجراء المسوحات وطرق الرصد والتقييم والموجهات الرئيسية للرصد والتقييم.	http://bit.ly/14HISjT
دليل تخطيط برامج التغذية المدرسية	دليل تخطيط برامج التغذية المدرسية هو تطبيق إلكتروني مصمم لدعم عمليات التخطيط.	http://rationplanner.hgsf-global.org

نموذج الاستثمار في التغذية المدرسية	نموذج تطبيقي تم تطويره بالتعاون مع مجموعة بوسطن للاستشارات ويهدف لمساعدة المختصين على تقييم تكاليف وفوائد برامج التغذية المدرسية. ويتضمن النموذج أمثلة حسابية لنسب التكاليف والفوائد التي تبرهن على أن برامج التغذية المدرسية يمكن أن تمثل استثمارا ذو عوائد قابلة للقياس على مدى عمر المستفيد.	http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/manual_guide_proced/wfp255155.pdf
نهج أنظمة تحقيق أفضل النتائج من التعليم	يستخدم نهج أنظمة تحقيق أفضل النتائج من التعليم في رصد حالة سياسات برامج التغذية المدرسية على المستوى القطري. وهذا النهج الذي طوره البنك الدولي بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرين هو جزء من ممارسة واسعة النطاق يقوم بها البنك الدولي لقياس أنظمة التعليم القائمة في مختلف البلدان. ومن خلال تقييمه واستعراضه للمعايير الخمس المتعلقة بالجودة والاستدامة لأنماط برامج التغذية المدرسية في بلد ما فإن هذا النهج يشكل قاعدة محورية لتتبع التقدم المحرز في مجال بناء وتطوير القدرات.	http://worldbank.org/education/saber
دليل بناء التوافق: حزمة من الإرشادات اللازمة لتنظيم ورش العمل المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية	يساعد هذا الدليل على التعريف بطرق تنظيم ورش عمل فاعلة ومفيدة تجمع بين الشركاء في عمليات برامج التغذية المدرسية من أجل تبادل الأفكار والخبرات وبناء فهم مشترك ورؤية موحدة تجاه القضايا المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية والاتفاق على خارطة طريق واضحة لتحقيق هذه الرؤية. كما يتضمن الدليل تعليمات وإشادات عملية حول طرق تنظيم ورش العمل التي تجمع بين كافة الأطراف المعنية.	http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/manual_guide_proced/wfp255153.pdf
دليل تطوير استراتيجيات الاستدامة على المستوى الوطني:	يتضمن هذا الدليل إرشادات وتوجيهات وخطوط عريضة للكيفية التي يمكن من خلالها أن تعزز الحكومات برامج التغذية المدرسية الوطنية بالتعاون مع الشركاء ويتضمن الدليل نموذجاً لاستراتيجية تحليل أوضاع برامج التغذية المدرسية والاحتياجات اللازمة لتطوير القدرات، كما تتضمن طرق وضع خريطة طريق واضحة المعالم والأهداف والجداول الزمنية والمسؤوليات المتعلقة بتعزيز القدرات اللازمة لتنفيذ برامج تغذية وطنية أكثر كفاءة وفاعلية. وفي الإجمال يشكل هذا الدليل مرشداً عملياً لكيفية بناء وتصميم وتنفيذ استراتيجية الاستدامة.	http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/manual_guide_proced/wfp255149.pdf
دليل أدوات تقييم تكلفة برامج التغذية الوطنية:	يشكل هذا الدليل أداة فاعلة للتعريف بالطرق اللازمة لإجراء عمليات تقييم وتحليل تكاليف التغذية المدرسية على المستوى الوطني. كما يحتوي الدليل على تعليمات حول السيناريوهات المختلفة لتخطيط وقياس التكلفة التي يمكن أن تساعد الجهات الحكومية المختصة على اتخاذ القرار المناسب بناءً على مجموعة من الخيارات والتطبيقات والتجارب الواقعية التي يقدمها الدليل.	http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/manual_guide_proced/wfp255154.pdf

دراسات حالة - برامج التغذية المدرسية

بوتسوانا
- منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل (2011). مدخلات برامج التغذية المدرسية المنتجة محلياً في بوتسوانا: دراسة حالة على المستوى القطري. معهد بوتسوانا للتنمية. تحليل السياسات. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.
- إيسلر، إيه 2012. بتسوانا: الانتقال إلى برنامج التغذية المدرسية الوطني. روما، برنامج الأغذية العالمي.

البرازيل
- سايدانير إي بلابان وبرلاندي أل 2012. برنامج التغذية المدرسية البرازيلي: نموذج لبرنامج متكامل لدعم الأمن الغذائي والتغذية الصحية. مجلة التغذية الصحية 6 : 1-6.

الرأس الأخضر
- برنامج الأغذية العالمي 2012. الرأس الأخضر : الانتقال إلى برنامج التغذية المدرسية الوطنية. دراسة حالة بإشراف حكومة الرأس الأخضر، والبرنامج المشترك للأمم المتحدة في الرأس الأخضر وبرنامج الأغذية العالمي.

شيلي
- اسبينوزا أم أيه، بالما آيجي وجيلي أيه 2011: دراسة حالة عن مبادرات برامج التنمية المحلية للمقاصف المدرسية في شيلي. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.

ساحل العاج
- المجلس الوطني للتنمية في ساحل العام وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل: دراسة حالة لبرنامج التغذية المدرسية المغطى بالمنتجات المحلية في ساحل العاج. منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل، لندن.

جمهورية الدومينيكان
- برنامج الأغذية العالمي 2012: تحليل أوضاع برامج التغذية المدرسية في جمهورية الدومينيكان . روما، برنامج الأغذية العالمي.

الإكوادور
- برنامج الأغذية العالمي. 2012: دراسة حالة عن تطور برامج التغذية المدرسية في الاكوادور. روما، برنامج الأغذية العالمي.
- برنامج الأغذية العالمي. 2012. تحليل أوضاع البرنامج الوطني للتغذية المدرسية في الاكوادور. روما، برنامج الأغذية العالمي.

السلفادور
- برنامج الأغذية العالمي. 2009: التغذية المدرسية في السلفادور : النتائج الأولية لدراسة حالة حول التحول إلى برامج التغذية المدرسية المدارة وطنياً في السلفادور. روما، برنامج الأغذية العالمي.
- برنامج الأغذية العالمي. 2012. السلفادور : هل كان تسليم برنامج التغذية المدرسية إلى حكومة السلفادور خطوة ناجحة؟ روما، برنامج الأغذية العالمي.

غانا
- منظمة الشراكة من أجل التنمية. 2011. برنامج التغذية المدرسية في غانا: تعديل منهجية تنفيذ برامج التغذية المدرسية من أجل مستقبل مستدام. غانا معهد الإدارة العامة و مدرسة بيركلي هاس للأعمال بجامعة كاليفورنيا. لندن، منظمة الشراكة من أجل التنمية.

الهند
- منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل. 2011. برنامج التغذية المدرسية في الهند: دراسة حالة. مؤسسة سواميناثان للأبحاث. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.

كينيا
- معهد كينيا للبحوث و السياسات العامة والتحليل، معهد كينيا للبحوث الطبية، ناجا ماروفوكو ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.دراسة حالة ناجا ماروفوكو. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.
- منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل . 2013. التغذية المدرسية المغطاة بمنتجات محلية في كينيا: دراسة حالة الوضع القُطري. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.

مالاوي
- بوربانو، سي وكي نيسير ودي أيه بي بندي. 2009. تحليل تكلفة التغذية والصحة المدرسية في ملاوي. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.

مالي
- ديالو، أي أس. 2012. تطور التغذية المدرسية في مالي. طبعات إنجليزية وفرنسية. باماكو، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.

المكسيك
- حكومة المكسيك وبرنامج الأغذية العالمي. 2012. النظام الوطني لبرامج التغذية المدرسية في المكسيك.

ناميبيا
- إليس جي. 2012: برنامج التغذية المدرسية الناميبي : دراسة حالة، لندن، منظمة الشراكة من أجل التنمية.
- حكومة ناميبيا وبرنامج الأغذية العالمي. 2012. برنامج التغذية المدرسية الناميبي: دراسة حالة التحول، روما، برنامج الأغذية العالمي.

نيجيريا
- شاد، بي. وإن جايسنقاني وجيلي أي. 2010. ولاية أوسون، نيجريا: برامج التغذية المدرسية المغطاة بمنتجات محلية. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.
- إيجابنديون أي. وتشامورو بي. ودوغان آر وكي فوجيوارا. ولاية أوسون النيجرية: برامج التغذية المدرسية المغطاة بمنتجات محلية، تعزيز الاستدامة من خلال زيادة مشاركة المزارعين المحليين. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.

جنوب أفريقيا
- أم كوزيرياندال ووينهولدز كي وسيباندا أن بي. 2012. دراسة حالة برامج التغذية الوطنية في جنوب أفريقيا. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.

الخطط الحكومية الإستراتيجية

طورت سياسات التغذية المدرسية الوطنية التالية من خلال الدعم المقدم من الشركاء:

- ولاية أوسون، نيجيريا. 2012: استراتيجية التحول نحو تنفيذ برامج التغذية والصحة المدرسية في المدارس الابتدائية. حكومة ولاية أوسون النيجيرية.
- جمهورية غانا. 2011: خطة المساعدات الفنية لدعم تنفيذ برامج التغذية المدرسية المغطاة بمنتجات محلية. أكرا، حكومة غانا.
- جمهورية كينيا. 2012: خطة المساعدات الفنية لدعم تنفيذ برامج التغذية المدرسية المغطاة بمنتجات محلية. نيروبي، حكومة كينيا.
- جمهورية مالي. 2013: تقييم استراتيجية البرنامج الوطني للتغذية المدرسية في مالي. باماكو، حكومة مالي.

مصادر إضافية

القائمة الواردة أعلاه هي فقط بعضاً من نماذج الشراكات الرامية لتعزيز استراتيجيات برامج التغذية المدرسية الوطنية. ويمكن تحميل المزيد من المعلومات حول المصادر والنماذج الأخرى من المواقع الإلكترونية التالية:

- www.hgsf-global.org
- www.wfp.org/school-meals
- www.schoolsandhealth.org
- www.un.org/esa/socdev/poverty/PovertyForum/Documents/The%20Essential%20Package.pdf
- www.freshschools.org/Documents/FRESHandEFA-English.pdf

الملحق II

المؤشرات الخاصة ببرامج التغذية المدرسية على المستوى القُطري

يعرض الجدول المرفق في هذا الملحق المعلومات الخاصة ببرامج التغذية المدرسية لكل بلد على حدة. وهذا هو أول محاولة منهجية لجمع ورصد مجموعة من المؤشرات الرئيسية حول برامج التغذية المدرسية منذ تاريخ إجراء دراسة إعادة النظر في برامج التغذية المدرسية. وتحتوي الجداول المنشورة في هذا الملحق تفاصيلاً لتلك المؤشرات مع الإشارة بوضوح إلى مصادرها ومعلومات إضافية عنها في الحواشي.

وتشير علامة الشرطة الواردة في هذه الجداول إلى أن المعلومات لم تكن متاحة في وقت النشر.واتخذت كل الخطوات اللازمة لضمان دقة المعلومات الواردة في المؤشرات المذكورة ومع ذلك، قد تكون هناك حالات قد تختلف فيها المعلومات القُطرية عما هو وارد. عليه فإن برنامج الأغذية العالمي سيواصل بذل الجهود مع شركائه من أجل تحسين نوعية ودقة المؤشرات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية. ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على: sf_team@wfp.org

ونورد فيما يلي معلومات عن المصطلحات والبيانات الواردة في الجداول والمؤشرات المرفقة:
مستوى الدخل: تم تقسيم جميع البلدان الواردة في التقرير إلى 4 مجموعات بناء على تصنيف البنك الدولي. وتشمل المجموعات الأربع البلدان منخفضة الدخل ويشار إليها هنا بالحرف (L)، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ويشار إليها بالحرفين (LM) وتتمثل الفئة الثالثة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا ويشار إليها بالحرفين (UM)، أما الرابعة فهي البلدان العالية الدخل ويشار إليها بالحرف (H).

منفذو برامج التغذية المدرسية: تختلف أنماط إدارة برامج التغذية المدرسية من بلد إلى آخر ففي بعض البلدان تنفذ البرامج وتدار ذاتياً من حكومة البلد المعني أو بدعم من برنامج الأغذية العالمي أو شركاء آخرين وقد تنفذ أو تدار من قبل برنامج الأغذية العالمي بشكل منفرد أو بالشراكة مع آخرين أو قد تديرها جهات ومنظمات أخرى. ويقدم هذا المؤشر معلومات عن الجهة أو الجهات التي تقوم بتنفيذ وإدارة برامج التغذية المدرسية لكنه لا يحتوي على معلومات عن أنماط وترتيبات محددة مثل طريقة إدارة البرنامج سواء مركزية أو غيرها. وتم الحصول على معظم المعلومات الواردة في هذا المؤشر من النتائج والبيانات المستخلصة من المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في العام 2011 حول برامج التغذية المدرسية والذي شمل عدداً من البلدان.

المستهدفون ببرامج التغذية المدرسية: تختلف آليات الاستهداف من بلد إلى آخر فقد يتم تصميمها أحياناً على أسس الاستهداف الفردي ويشار إليه هنا بالحرف (I) أو الجغرافي ويشار إليه بالحرف (G) أو جماعي ويشار إليه بالحرف (U). ولمزيد من المعلومات عن أطر ومنهجيات وآليات الاستهداف انظر الإطار 1. وتم الحصول على المعلومات المتعلقة بطرق الاستهداف من البيانات والمعلومات المستخلصة من النتائج والبيانات المستخلصة من المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في العام 2011 حول برامج التغذية المدرسية والذي شمل عدداً من البلدان.

المستفيدون من برامج التغذية المدرسية: تشمل قائمة المستفيدين من برامج التغذية المدرسية العدد الكلي أو المقدر لأطفال المراحل ما قبل المدرسية والابتدائي والثانوي الذين يتلقون وجبات ساخنة أو بسكويت عالي الطاقة أو وجبات خفيفة تحت مظلة برامج التغذية المدرسية على المستوى الوطني كما تشمل أولئك الذين يتلقون حصصاً غذائية يحملونها إلى بيوتهم. وتم الحصول على المعلومات الخاصة بالمستفيدين من النتائج والبيانات المستخلصة من المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في العام 2011 حول

برامج التغذية المدرسية والذي شمل عدداً من البلدان أو تم تقديرها في الحالات التي لم تتوافر فيها بيانات أو لم يشملها المسح. ويشار إلى الأرقام التي تم تقديرها في الجداول المرفقة باللون الرمادي أوبالخط المائل. واستندت المعلومات الواردة في هذا المؤشر إلى بيانات العام 2011.

حجم تغطية برامج التغذية المدرسية: يعنى به هنا نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الذين تشملهم خدمات برامج التغذية المدرسية. وتنحصر المعلومات الواردة في هذا المؤشر في الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية فقط ممن يتلقون وجبات تحت مظلة برامج التغذية المدرسية. واستندت الأرقام الواردة في هذا المؤشر إلى مقارنة معيارية علمية أخذت في الاعتبار عدد الذين يتلقون وجبات تحت مظلة برامج التغذية المدرسية بحسب ما تم استخلاصه من نتائج وبيانات من المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في العام 2011 حول برامج التغذية المدرسية إضافة إلى مصادر أخرى وبيانات البنك الدولي للعام 2011 المتعلقة بعدد تلاميذ المدارس الابتدائية في مختلف بلدان العالم. وفي الحالات التي لم تتوافر فيها بيانات مؤكدة تم الاحتكام إلى الأرقام الواردة في بيانات البنك الدولي المتعلقة بعدد تلاميذ المدارس الابتدائية إضافة إلى بيانات منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة للعام 2011 أو أقرب سنة متاحة.

التكاليف التقديرية: يقصد بها التكلفة السنوية للوجبة المقدمة للطفل الواحد على أساس سعر الدولار في العام 2008 بناءً على ما ورد في تقرير جيلي أيه وداريانانى آر. والمشار إليه في مكان آخر من هذا التقرير.

الجدول (أ)1-2 المؤشرات الرئيسية المتعلقة ببرامج التغذية المدرسية في مختلف البلدان

البلد	مستوى الدخل[1]	الجهة المنفذة لبرنامج التغذية المدرسية[2]			منهجية الاستهداف[3]	المستفيدون (1000)[4]	التغطية التقديرية[5]	التكلفة التقديرية[6]
		الحكومة	برنامج الأغذية العالمي	أخرى				
أفغانستان	L		✓	✓	G	1 841	35%	—
ألبانيا	LM	✓			—	*111*	—	—
الجزائر	UM		✓		G	31	—	24
أنغولا	UM	✓		✓	G	221	—	—
أنتيغوا وبربودا	UM	✓			—	*7*	—	—
الأرجنتين	UM	✓			G	*3 002*	—	158
أرمينيا	LM		✓		G	38	32%	21
أستراليا	H	✓			G	5	—	512
النمسا	H					N/A		
أذربيجان	UM					N/A		
البحرين	H	✓			—	*58*	—	—
بنغلاديش	L	✓	✓	✓	G	1 930	11%	20
بربادوس	H	✓			—	*14*	—	—
روسيا البيضاء	UM	✓			—	*228*	—	—
بلجيكا	H					N/A		
بليز	LM	✓			—	*26*	—	—
بنين	L	✓	✓		G	324	18%	23
برمودا	H	✓			—	*3*		—
بوتان	LM	✓	✓		G	82	33%	53
بوليفيا	LM	✓	✓	✓	U	1 906	100%	46
البوسنة والهرسك	UM	✓			—	*112*	—	—
بوتسوانا	UM	✓			U	330	—	472
البرازيل	UM	✓			U	47 271	—	30
بلغاريا	UM	✓			—	*166*	—	—
بوركينا فاسو	L	✓	✓	✓	U	2 209	100%	44
بوروندي	L		✓		G	190	10%	32
كمبوديا	L		✓	✓	G	756	33%	48
الكاميرون	LM		✓	✓	G	43	1%	91
كندا	H	✓			I	293	—	—
الرأس الأخضر	LM	✓			U	86	97%	128
جمهورية أفريقيا الوسطى	L		✓		G	284	44%	70
تشاد	L		✓		G	255	15%	55
شيلي	UM	✓			I	2 263	—	260

البلد	مستوى الدخل[1]	الجهة المنفذة لبرنامج التغذية المدرسية[2]			منهجية الاستهداف[3]	المستفيدون (1000)[4]	التغطية التقديرية[5]	التكلفة التقديرية[6]
		الحكومة	برنامج الأغذية العالمي	أخرى				
الصين	UM	✓			G	26 000	—	—
كولومبيا	UM	✓	✓		U	3 334	—	67
جزر القمر	L	✓			—	*20*	—	—
جمهورية الكونغو	LM		✓	✓	G	233	33%	46
كوستاريكا	UM	✓			U	603	—	95
ساحل العاج	LM	✓	✓		G	374	14%	20
كرواتيا	H	✓			U	152	—	—
كوبا	UM	✓			I	956	—	—
قبرص	H	✓			—	*35*	—	—
الدنمارك	H	N/A						
جيبوتي	LM	✓	✓		G	28	43%	41
دومينيكا	UM	✓			—	*5*	—	—
جمهورية الدومينيكان	UM	✓			U	1 372	—	81
جمهورية الكونغو الديمقراطية	L		✓		G	1 176	11%	—
كوريا الشمالية	L		✓		G	1 922	—	—
الإكوادور	UM	✓	✓		U	1 789	—	45
مصر	LM	✓	✓		G	7 002	64%	—
السلفادور	LM	✓			U	1 313	85%	22
غينيا الاستوائية	H	N/A						
إريتريا	H	N/A						
استونيا	H	✓			—	*47*	—	—
أثيوبيا	L		✓		G	681	5%	67
فنلندا	H	✓			U	795	—	658
فرنسا	H	✓			I	3 320	—	1 586
الغابون	UM	N/A						
عامبيا	L	✓	✓		G	159	69%	—
جورجيا	LM	N/A						
ألمانيا	H	✓				N/A		
غانا	LM	✓			G	352	7%	136
غرينادا	H				—	*9*	—	—
غواتيمالا	LM				U	3 052	94%	30
غينيا	L	✓			G	553	38%	51
غينيا بيساو	L	✓			G	126	45%	—
غيانا	LM				G	17	17%	—
هايتي	L	✓	✓		U	2 155	100%	—

البلد	مستوى الدخل[1]	الجهة المنفذة لبرنامج التغذية المدرسية[2]			منهجية الاستهداف[3]	المستفيدون (1000)[4]	التغطية التقديرية[5]	التكلفة التقديرية[6]
		الحكومة	برنامج الأغذية العالمي	أخرى				
هندوراس	LM	✓	✓		U	1 460	100%	57
هونغ كونغ، الصين	H	✓			I	244	—	408
هنغاريا	H	✓			I	*249*	—	—
الهند	LM	✓			U	113 600	79%	—
أندونيسيا	LM	✓	✓		G	125	0%	21
ايران	UM	✓	✓		U	3	—	—
العراق	LM		✓		G	555	11%	—
ايرلندا	H	✓			I	91	—	435
إسرائيل	H	✓			—	*502*	—	—
إيطاليا	H	✓			I	*1 802*	—	1 278
جامايكا	UM	✓			U	311	—	—
اليابان	H	✓			U	9 770	—	799
الأردن	UM	✓			G	115	—	—
كازاخستان	UM	✓			—	*629*	—	—
كينيا	L	✓	✓		G	1 991	28%	38
الكويت	H	✓			—	*136*	—	—
قيرغيزستان	L	✓			U	301	77%	—
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	LM	✓	✓	✓	G	177	19%	—
لاتفيا	UM	✓			—	*73*	—	—
لبنان	UM	✓			—	*295*	—	—
ليسوتو	LM	✓	✓		G	445	100%	28
ليبيريا	L		✓	✓	G	648	100%	95
لوكسمبورغ	H	✓			—	*23*	—	—
مدغشقر	L	✓	✓	✓	G	237	6%	115
مالاوي	L		✓	✓	G	790	23%	48
ماليزيا	UM	✓			—	*1 916*	—	—
مالي	L	✓	✓	✓	G	354	17%	117
مالطا	H	✓			—	*16*	—	—
جزر مارشال	LM	✓			—	*4*	—	—
موريتانيا	L	✓	✓		G	186	35%	64
موريشيوس	UM	✓			—	*75*	—	—
المكسيك	UM	✓			I	5 164	—	59
مولدوفا	LM	✓			—	*70*	—	—
منغوليا	LM	✓			—	*135*	—	—
المغرب	LM	✓			G	1 423	31%	—

البلد	مستوى الدخل[1]	الجهة المنفذة لبرنامج التغذية المدرسية[2]			منهجية الاستهداف[3]	المستفيدون (1000)[4]	التغطية التقديرية[5]	التكلفة التقديرية[6]
		الحكومة	برنامج الأغذية العالمي	أخرى				
موزمبيق	L		✓	✓	G	427	8%	50
ميانمار	L		✓	✓	G	310	6%	67
ناميبيا	UM	✓			I	225	—	—
نيبال	L	✓	✓	✓	G	471	9%	56
هولندا	H				N/A			
نيوزيلندا	H				N/A			
نيكاراغوا	LM	✓	✓		U	967	98%	54
النيجر	L	✓	✓		G	168	9%	43
نيجيريا	LM	✓			G	155	1%	45
النرويج	H				N/A			
باكستان	LM		✓		G	2 078	11%	62
بالاو	UM	✓			—	*1*	—	—
بناما	UM	✓			U	461	—	36
باراغواي	LM	✓			G	10	1%	—
بيرو	UM	✓			G	3 000	—	37
الفلبين	LM		✓		G	92	1%	45
بولندا	H	✓			G	730	—	—
البرتغال	H	✓			U	1 615	—	—
بورتوريكو	H	✓			—	*191*	—	—
قطر	H	✓			—	*57*	—	—
رومانيا	UM	✓			—	*538*	—	—
روسيا الفدرالية	UM	✓			G	2 647	—	—
رواندا	L	✓	✓		G	541	16%	96
ساو تومي وبرينسيبي	LM		✓		G	40	100%	—
السعودية	H	✓			—	*2 121*	—	—
السنغال	LM	✓	✓	✓	G	764	44%	53
صربيا	UM	✓			—	*181*	—	—
سيشيل	UM	✓			—	*6*	—	—
سيراليون	L		✓	✓	G	530	44%	69
سنغافورة	H	✓			—	*188*	—	—
سلوفاكيا	H	✓			—	*136*	—	—
سلوفينيا	H	✓			—	*68*	—	—
الصومال	L		✓		G	76	30%	—
جنوب أفريقيا	UM	✓			G	8 821	—	64
إسبانيا	H	✓			I	*1 737*	—	845

البلد	مستوى الدخل[1]	الجهة المنفذة لبرنامج التغذية المدرسية[2]			منهجية الاستهداف[3]	المستفيدون (1000)[4]	التغطية التقديرية[5]	التكلفة التقديرية[6]
		الحكومة	برنامج الأغذية العالمي	أخرى				
سري لانكا	LM	✓	✓		G	1 264	59%	40
سانت كيتس ونيفيس	H	✓			—	*4*	—	—
سانت لوسيا	UM	✓			—	*12*	—	—
سانت فنسنت وجزر غرينادين	UM	✓			—	*9*	—	—
دولة فلسطين	LM		✓	✓	G	389	97%	—
السودان أ	LM		✓		G	1 630	34%	—
سوازيلاند	LM	✓			G	328	99%	36
السويد	H	✓			U	1 181	—	535
سويسرا	H				N/A			
سوريا	LM		✓		G	46	2%	—
طاجيكستان	L		✓		G	330	48%	—
تنزانيا	L	✓	✓	✓	G	1 275	15%	27
تايلاند	UM	✓			G	1 677	—	85
تيمور الشرقية	L	✓	✓		G	288	100%	—
توغو	LM	✓		✓	—	40	3%	—
تونغا	H	✓			—	*8*	—	—
ترينيداد وتوباغو	UM	✓			G	*84*	—	225
تونس	UM	✓			—	240	—	—
تركيا	L	✓			G	*4 209*	—	—
أوغندا	LM		✓		—	94	1%	29
أوكرانيا	H	✓			I	*758*	—	—
المملكة المتحدة	H	✓			I	3 791	—	646
الولايات المتحدة	UM	✓			I	45 000	—	389
أوروغواي	LM	✓			—	256	—	—
أوزبكستان	UM	✓			U	*959*	—	—
فنزويلا	LM	✓			—	4 031	—	189
فيتنام	LM	✓			G	*3 409*	—	—
اليمن	LM		✓		G	65	2%	—
زامبيا	LM	✓	✓		G	2 112	73%	57
زيمبابوي	L				N/A			

[1] يلتزم ذا التصنيف بتعريف البنك الدولي ويعتمد على الحد المنصوص عليه في يوليو 2012 طبقاً لإجمالي الدخل القومي 2100 لكل نسمة (http://data.worldbank.org/about/country-classifications). حدود دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي كما يلي: 1.05 دولار أو أقل للدول منخفضة الدخل، (L) 1.026 دولار إلى 4.035 دولار للدول منخفضة – متوسطة الدخل (LM) 4.036 إلى 12.475 دولار للدول عالية – متوسطة الدخل (UM) 12.476 أو أكثر للدول عالية الدخل (H).

[2] في مسح التغذية المدرسية العالمي لبرنامج الأغذية العالمي، تبلغ الدول عما إذا كان لديها برنامج تغذية مدرسية، وإذا كان لديها برنامج هل تديره الحكومة، أو برنامج الأغذية العالمي و/ أو منظمة أخرى. لم يتم احتساب الدول التي يقدم لها برنامج الأغذية العالمي مساعدة فنية وليس مساعدة مباشرة في توفير الطعام ضمن الدول التي لديها برنامج تغذية مدرسية تابع لبرنامج الأغذية العالمي. الدول التي ليس لديها برنامج وضع أمامها مربع خالي في عامود "تنفذ برنامج تغذية مدرسية". بقية المربعات، التي تحتوي على معلومات عن برنامج التغذية المدرسية (مثل الاستهداف) وضعت أمامها علامة "لا ينطبق" (N/A).

[3] في مسح التغذية المدرسية العالمي لبرنامج الأغذية العالمي، استخدمت الدول نهج البرنامج المستهدف. البرامج الفردية المستهدفة هي التي يتم اختيار الأطفال فيها طبقاً للعوامل الديموغرافية مثل السن، أو النوع الاجتماعي أو الفقر. بالنسبة للبرامج المستهدفة جغرافياً، يحدد الموقع مدى استحقاق الفرد. قد يتم اختيار مواقع معينة طبقاً لمؤشرات مثل الفقر أو توافر الأمن الغذائي أو ضعف التحصيل العلمي. الاستهداف العالمي هو عندما يكون الأطفال، بغض النظر عن السن أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية أو النوع الاجتماعي، مؤهلين للمشاركة في البرنامج.

[4] تم الإبلاغ عن بيانات المستفيدين في المسح العالمي للتغذية المدرسية الذي قام به برنامج الأغذية العالمي، أو من دراسات الحالة، أ البحث على الانترنت، أ المطبوعات والمراسلات مع الدول عالية ومرتفعة – متوسطة الدخل. بالنسبة للدول التي لم تتوافر عنها معلومات، تم تقدير عدد المستفيدين كما هو وارد في الملحق 3 وهي تخص أطفال الابتدائي فقط. تم كتابة أرقام المستفيدين التقديرية بالخط المائل وباللون الرمادي في الجدول.

[5] نسبة الأطفال الذين يحضرون المدارس الابتدائية المستفيدين من برنامج التغذية المدرسية الوطني. لم يتم حساب التغطية للدول التي لديها أرقام تقديرية ولم يتم ذكرها في الدل مرتفعة - متوسطة والدول عالية الدخل. البسط هو الرقم المبلغ عنه للمستفيدين من التغذية في المدارس الابتدائية عام 2011. المقام هو عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية الذي تم تقديره باستخدام عدد الأطفال في سن المدرسة الابتدائية ومعدل الالتحاق الإجمالي من 2011 أو آخر سنة متاحة من اليونسكو والبنك الدولي. يوجد مزيد من المعلومات حول عملية الحساب في الملحق 3.

[6] تم الحصول على معلومات عن التكلفة السنوية التقديرية للتغذية المدرسية لكل طفل من تقرير Gelli A. and Daryanani R. تم الحصول على هذ المعلومات من مصادر متعددة تشمل بيانات مشروع برنامج الأغذية العالمي، وتقارير من الزارات الحكومية، والأدبيات ذات الصلة والآراء المنشورة. تشير الشرطة في هذا العامود إلى أن المعلومات لم تكن متوافرة.

أ أرقام السودان تشمل دولتي السودان وجنوب السودان قبل استقلال جنوب السودان.

الملحق III

المنهجيات والمصادرالمستخدمة في تقدير أعداد المستفيدين وأحجام التغطية والاستثمارات الخاصة ببرامج التغذية المدرسية

استند هذا التقرير إلى مصادر رئيسية وثانوية للحصول على المعلومات المتعلقة ببرامج التغذية المدرسة في مختلف بلدان العالم. ويشكل المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي خلال الفترة ما بين يناير ومارس 2012. أما المعلومات والبيانات التي لم يتم الحصول عليها من خلال المسح فقد تم توفيرها من خلال إجراء مراجعات تحليلية شاملة لدراسات الحالة التي أجريت في بعض البلدان إضافة إلى تقارير ودراسات ومنشورات أخرى ذات صلة ببرامج التغذية المدرسية أو الإحصاءات التعليمية. كما بذلت العديد من الجهود من أجل الحصول على معلومات من البلدان المرتفعة الدخل من خلال الاتصال المباشر مع جهات التنسيق الحكومية. وبالنسبة للبلدان التي لم يتم الحصول منها على معلومات كافية فقد تم استخدم مؤشر حسابي تقديري استناداً إلى المعلومات المتاحة ومصادر أخرى مثل تقارير وإحصاءات البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

يقدم الفصل الأول من هذا التقرير تقديرات تتعلق بالمؤشرات الرئيسية التالية: عدد المستفيدين من برامج التغذية المدرسية وأنواع وأنماط الاستهداف المستخدمة في كل بلد من البلدان المعنية وأحجام ونطاقات تغطية البرامج ومستوى الإنفاق أو الاستثمار الذي يقصد به في هذا التقرير إجمالي الميزانية المرصودة أو الموجهة لبرامج التغذية المدرسية. وفي حال عدم توفر البيانات اللازمة في بلد ما فإن الإنفاق التقديري أو الميزانية التقديرية يتم احتسابها على أساس الحجم الكلي للإنفاق على برامج التغذية المدرسية أو باحتساب متوسط التكاليف. وتمت الإشارة بوضوح في هذا التقرير إلى المعلومات والبيانات التكميلية التي تمت الاستعانة بها من مصادر أخرى. وتختلف العينات المستخدمة في مؤشرات هذا التقرير باختلاف المؤشر نفسه نظراً لعدم توافر البيانات المطلوبة في بعض البلدان.

وفي ظل محدودية البيانات الخاصة بتكاليف برامج التغذية المدرسية والمستقاة من المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي، فإن المعلومات المتعلقة بالتكلفة تم الحصول عليها من مصادر أخرى. وعموماً يعتبر هذا الجزء من التقرير هو أحدث مصدر مكتمل للمعلومات الخاصة بتكاليف برامج التغذية المدرسية في 74 بلداً من بينها 12 بلداً عالي الدخل و39 متوسطة الدخل و23 منخفضة الدخل، وتم فيه استخدام معلومات وبيانات يعود تاريخ رصدها إلى العام 2008. [75]

وتم استقاء البيانات والمعلومات الحسابية الواردة في هذا التقرير من عدة مصادر يتمثل المصدر الرئيسي منها في دراسات الحالة التي أجريت من قبل برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل خلال الفترة ما بين 2010 و2012، أما المعلومات والبيانات الإضافية فقد تم توفيرها من مصادر متعددة من بينها الجهات الحكومية المختصة في البلدان المعنية إضافة إلى المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي والشركاء الرئيسيين مثل البنك الدولي ومنظمة الشراكة من أجل التنمية وصندوق التغذية المدرسية البريطاني والمنظمة العالمية لتغذية الطفل. ومن أجل الحصول على قدر مناسب من الدقة أخضعت المعلومات والبيانات الحسابية لمراجعات داخلية معمّقة. أما دراسات الحالة فقد تم إجراؤها ومراجعتها من قبل موظفي برنامج الأغذية العالمي في المكاتب القطرية.

ويتضمن هذا الملحق وصفاً مفصلاً للكيفية التي تم من خلالها احتساب تقديرات المستفيدين والتكاليف وأحجام التغطية والاستثمار أو الإنفاق في الحالات التي لم تتوافر فيها معلومات كافية من المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي أو غيره من المصادر.

[75] جيلي, إيه. وداريانانى، آر (ظهر قريباً). هل برامج التغذية المدرسية في البلدان منخفضة الدخل مستدامة؟ آرىء حول تكلفة التغذية المدرسية مقارنةً بالاستثمارات في التعليم الابتدائي. نشرة الطعام والتغذية.

النتائج الرئيسية

تم تقدير عدد المستفيدين ومستوى الاستثمار في البلدان التي لم يكن متاحاً الحصول على معلومات عنها من المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي أو من مصادر أخرى على النحو التالي:

- تم تحديد التقديرات الخاصة بعدد المستفيدين في بلد ما باحتساب متوسط التغطية في البلدان الواقعة في نفس مجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد مقارنةً بالعدد الكلي للأطفال ممن هم في سن المدرسة الابتدائية وفقاً للبيانات والإحصاءات المتوافرة من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.
- تم تحديد التقديرات الخاصة بمقادير الاستثمار أو الإنفاق على أساس احتساب متوسط تكاليف التغذية المدرسية في البلدان من مجموعة الدخل نفسه مقارنة بعدد المستفيدين وفقاً للأرقام الواردة في المسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي أو الأرقام التقديرية.

ونظراً لأن تقديرات المستفيدين تتم باستخدام متوسط قيم التغطية، فقد استخدمت منهجية احتساب التغطية أولاً.

التغطية

يتم تعريف حجم تغطية برامج التغذية المدرسية والمشار إليها هنا بالحرف (C_i) على أساس احتساب حاصل قسمة عدد المستفيدين من أطفال المدارس الابتدائية الذين يتلقون وجبات مدرسية والمشار إليهم بالحرف (B_i) على العدد الكلي لأطفال المدارس الابتدائية في البلد المعني والمشار إليهم بالحرف (P_i) لتصبح المعادلة الحسابية كالتالي:

$$C_i = \frac{B_i}{P_i}$$

الوصف

حرف الـ (B_i) هنا يقصد به المستفيدين من أطفال المدارس الابتدائية الذين يتلقون وجبات مدرسية بحسب بيانات برنامج الأغذية العالمي أو البيانات الواردة من مصادر أخرى.

حرف الـ (P_i) يقصد به العدد الكلي لأطفال المدارس الابتدائية بحسب بيانات البنك الدولي. وبالنسبة للبلدان التي لم تتوافر عنها معلومات تم تقدير العدد الكلي لأطفال المدارس الابتدائية عن طريق ضرب العدد التقديري للأطفال ممن هم في سن المدرسة بحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة مع متوسط معدل التسجيل في المدرسة ثم قسمت العدد الناتج على 100 لتصبح المعادلة كالتالي:

$$P_i(estimated) = SAP_i * GER_i / 100$$

وتعني الحروف الثلاثة SAP_i العدد التقديري للأطفال البالغين سن المدرسة بحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة للعام 2011.
وتعني الحروف الثلاثة GER_i متوسط معدل التسجيل في المدارس في البلد المعني بحسب مؤشرات التنمية الصادرة عن البنك الدولي للعام 2010. ويؤخذ في الحسبان عند إجراء هذه المعادلة الحسابية الأطفال الذين يتركون المدرسة والذين يكونوا بالتالي خارج معادلة متوسط التسجيل.

وبناء على ما سبق يتم احتساب مستوى التغطية على أساس نسبة مئوية تتراوح بين 0 و100 إذ أنه لا يمكن أن يكون عدد المستفيدين أكثر من التلاميذ المسجلين في المدارس.

وبالإضافة إلى التقديرات الخاصة بالمستوى القطري يتم احتساب معدل التغطية بحسب مجموعات الدخل مع الأخذ في الاعتبار وزن البلد الواقع في المجموعة من حيث عدد السكان. عليه تكون المعادلة كالتالي:

$$C_x = \frac{\Sigma B_{i,x}}{\Sigma P_{i,x}}$$

عليه فإن عدد التلاميذ المستفيدن من برامج التغذية المدرسية في بلد ما من مجموعة الدخل ويشار إليه هنا بـ $\Sigma P_{i,x}$ يتم تقسيمه على العدد الكلي للتلاميذ في البلدان الواقعة في المجموعة ويشار إليه بـ $\Sigma B_{i,x}$

ويلخص الجدول (أ)1-3 تقديرات التغطية بحسب مجموعات الدخل.

الجدول (أ)1-3 تقديرات التغطية بحسب مجموعات الدخل

المجموعة	نسبة التغطية
البلدان منخفضة الدخل. عدد البلدان = 32	18%
البلدان متوسطة الدخل. عدد البلدان = 35	49%
البلدان العالية الدخل. عدد البلدان = 37	63%

المصدر: مسح برنامج الأغذية العالمي ومصادر أخرى وبيانات من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة. مجموع البلدان: 104

البيانات الواردة في الجدول أعلاه حول البلدان العالية الدخل تقديرية فقط ولم يتم تضمينها في التقرير نظراً لمحدوديتها.

التغطية

يوضح الجدول (أ)3-2 المصادر التي تم الحصول منها على البيانات المتعلقة بأعداد المستفيدين. ووفر المسح الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي بيانات تقديرية عن المستفيدين في 99 بلداً في حين تم توفير البيانات التقديرية لـ 21 بلداً من دراسات الحالة ودراسات ومطبوعات أخرى ومواقع إلكترونية ومصادر حكومية.
أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بالمستفيدين في البلدان الـ 49 المتبقية فقد تم تقديرها بناءً على معلومات تم استقاؤها من تقرير سابق.[76] ويوضح الجدول رقم (أ)3-2 مصادر المعلومات المتعلقة بالبيانات التي تم الحصول عليها من دراسات الحالة والتقارير الأخرى والمواقع الإلكترونية.

[76] قاعدة البيانات من تقرير: Bundy, D., Burbano, C., Grosh, M., Gelli, A., Jukes, M. and Drake, L. 2011. إعادة التفكير في التغذية المدرسية: شبكات الأمان الاجتماعي، تنمية الطفل ووقطاع لاتعليم، واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

الجدول (أ)2-3 مصادر المعلومات المتعلقة ببيانات المستفيدين من برامج التغذية المدرسية على المستوى الوطني

المصدر	عدد البلدان	أسماء البلدان
المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي الموجه للمكاتب القُطرية	82	أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أرمينيا، أذربيجان، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهوريةالكونغو، ساحل العاج، كوبا، جيبوتي، جمهورية الدومينيكيان، الإكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، جورجيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، كينيا، كوريا الشمالية، جمهورية قيرغيزستان، لاوس، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، السودان، جنوب السودان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، رواندا، ساو تومي، برينسيبي، السنغال، سيراليون، الصومال، سري لانكا، دولة فلسطين، سوازيلاند، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلاند، تيمور الشرقية، توغو، أوغندا، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.
المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي الموجه لهيئات حكومية محددة[أ]	17	كندا، شيلي، الصين، كوستاريكا، فنلندا، المكسيك، المغرب، هولندا،النرويج، البرتغال،روسيا الاتحادية، جنوب أفريقيا، السويد، تونس، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي.
دراسات حالة وتقارير ومطبوعات ومواقع إلكترونية	15	أستراليا، بلجيكا، بوتسوانا، كرواتيا، غينيا الاستوائية، الغابون، غيانا، هونج كونج، أيرلندا، جامايكا، اليابان، نيجيريا، نيوزيلندا، باراغواي، فنزويلا.
مراسلات مع هيئات مختصة في بلدان عالية الدخل	6	ألمانيا، النمسا، الدنمارك، فرنسا، بولندا، سويسرا.
تقديرات	49	ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين[ب]، البحرين، بربادوس، بيلاروس، بليز، برمودا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، جزر القمر، وقبرص، ودومينيكا، استونيا،غرينادا، المجر، إسرائيل، إيطاليا، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، لبنان، لوكسمبورغ، ماليزيا، مالطا، مارشال، موريشيوس، مولدوفا، منغوليا، بالاو، بورتوريكو، قطر، رومانيا، المملكة العربية السعودية، اسبانيا، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا،أوزبكستان، فيتنام.
المجموع	**169**	

أ الدول التي أكملت جزء من المسح ولكن لم تقدم معلومات كاملة عن المستفيدين لم تُذكر هنا (أسبانيا، الأرجنتين، والمجر). بدلاً من ذلك، تم إدراجها في التقديرات.

ب أكمل مسؤول الاتصال في الحكومة المسح، ولكن قدمت أرقام المستفيدين عن مقاطعة مندوزا فقط. بدلاً من استخدام هذا الرقم، تم تقدير عدد المستفيدين في الدولة.

الجدول (أ)3-3 مصادر المعلومات المتعلقة بـ 15 بلداً تم الحصول على بيانات المستفيدين من برامج التغذية المدرسية فيها من دراسات الحالة والدراسات الأخرى والمواقع الإلكترونية

البلد	المصدر
أستراليا	الموقع: http://www.deewr.gov.au/Schooling/Pages/TheSchoolNutritionProgram.ASPX
بلجيكا	هاربر، سي. وود وميتشل أل. (2008). توفير الوجبات المدرسية في 18 بلداً. صندوق التغذية المدرسية.
بوتسوانا	منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل (2011). مدخلات برامج التغذية المدرسية المنتجة محلياً في بوتسوانا: دراسة حالة على المستوى القطري. معهد بوتسوانا للتنمية. تحليل السياسات. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.
كرواتيا	الموقع: http://public.mzos.hr/Default.aspx?sec=2498
غينياالاستوائية	برنامج الأغذية العالمي، تقرير التغذية المدرسية العالمية لعام 2006.
الغابون	برنامج الأغذية العالمي، تقرير التغذية المدرسية العالمية لعام 2006.
غيانا	الموقع: http://www.SchoolsandHealth.org
هونج كونج	هاربر، سي. وود وميتشل أل. (2008) . توفير الوجبات المدرسية في 18 بلدا. صندوق التغذية المدرسية.
ايرلندا	هاربر، سي. وود وميتشل أل. (2008) . توفير الوجبات المدرسية في 18 بلدا. صندوق التغذية المدرسية.
جامايكا	برنامج الأغذية العالمي، تقرير التغذية المدرسية العالمية لعام 2006 .
اليابان	أوجي ، أم، تعزيز التوعية الغذائية من خلال برامج التغذية المدرسية في المدارس اليابانية، ورشة عمل حول نظام التغذية المدرسية في البلدان الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي ، 28-29 يونيو 2012.
نيجيريا	أيجوبيديون أيه. جامارو وبي جامارو دوغان آر (20012). مدخلات برامج التغذية المدرسية المنتجة محلياً في ولاية أوسون النيجيرية: تحسين الاستدامة من خلال زيادة مشاركة المزارعين المحليين في برامج التغذية المدرسية. لندن، منظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل.
نيوزيلندا	هاربر، سي. وود وميتشل أل. (2008). توفير الوجبات المدرسية في 18 بلدا. صندوق التغذية المدرسية.
باراغواي	وزارة العمل الأميركية، أغسطس 2009، وبرنامج الأغذية العالمي، تقرير التغذية المدرسية العالمية للعام 2006.
فنزويلا	برنامج الأغذية العالمي، تقرير التغذية المدرسية العالمية للعام 2006.

ومن أجل الوصول إلى تقديرات حول عدد المستفيدن من برامج التغذية المدرسية في بلد ما يتم ضرب متوسط التلاميد المستفيدين في بلدان مجموعة الدخل في العدد الكلي للتلاميذ في البلد المعني لتصبح المعادلة كالتالي:

$$P_i(estimated)=C_x * P_i$$

وتم الحصول على أرقام العدد الكلي للتلاميذ (P_i) في مجموعات الدخل وفي البلدان المختلفة من بيانات البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. ومن بين البلدان الـ 49 التي خضعت للتقديرات المتعلقة بأعداد المستفيدين كانت هناك 20 بلداً من مجموعة البلدان العالية الدخل و19 بلداً من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. تم تقدير بيانات المستفيدين في هذه البلدان الـ 39 باستخدام طريقة حساب متوسط التغطية في البلدان العالية والمتوسطة الدخل من الشريحة العليا.

الاستثمار

يتناول الجدول رقم 3 الوارد في بداية هذا التقرير شرحاً للعمليات الحسابية الخاصة بالاستثمار العالمي في برامج التغذية المدرسية وقدمت المزيد من التفاصيل في الجدول (أ)4-3 ويعرف الاستثمار هنا بأنه مجمل الميزانية المخصصة لبرامج التغذية المدرسية أو الميزانية التقديرية لتلك البرامج. لكن في الجانب الآخر لا تتوافر بيانات ومعلومات كافية حول حجم الإنفاق القطري على التغذية المدرسية ولم يتم تضمين بيانات تقديرات الاستثمار إلا في البلدان التي لديها برامج تغذية مدرسية قائمة بالفعل.

الجدول (أ)4-3 طرق تقدير حجم الاستثمار السنوي في برامج التغذية المدرسية

العينة	عدد البلدان	عدد المستفيدين	نوعية الاستثمار	الحجم التقديري للاستثمار (بالدولار)
عينة المستفيدين 1	89	325 مليون	ميزانية مخصصة	30 مليون
	89	325 مليون	متوسط التكلفة بحسب مجموعة الدخل	58 مليون
عينة المستفيدين 2	154	368 مليون	ميزانيات مخصصة لـ 89 بلداً لديها بيانات متوافرة. تقديرات معدل التكلفة حسب مجموعة الدخل للبلدان الـ 64 المتبقية	47 مليون
	154	368 مليون	متوسط التكلفة بحسب مجموعة الدخل	75 مليون

Source: WFP global school feeding survey, World Bank, UNESCO, Gelli A. and Daryanani R (forthcoming).

ساعدت الطرق الأربعة المفصلة في الجدول أعلاه في الوصول إلى البيانات التالية:

(1) تقدير حجم الاستثمار العالمي لبرامج التغذية المدرسية بـ 30 مليار دولار

العينة التي شملتها التقديرات: 89 بلداً
المصدر: المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي إضافة إلى منهجية قياس التكلفة المتبعة من قبل البرنامج.

اعتمدت الطريقة الأولى التي استنتج منها رقم الـ 30 مليار دولار كرقم تقديري لحجم الاستثمار في برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي على بيانات ميزانيات 56 بلداً شملها المسح إضافةً إلى بيانات إنفاق برنامج الأغذية العالمي على برامج التغذية المدرسية في 58 بلداً. وشملت تقديرات الميزانيات الوطنية المخصصة لبرامج التغذية المدرسية التمويلات المقدمة من البنك الدولي ومن إطار مبادرة (الطريق السريع) إضافة إلى الدعم المقدم من القطاع الخاص. ويتم تتبع الإنفاق السنوي لبرنامج الأغذية العالمي من خلال آلية قياس محددة. وتم البناء في تقدير حجم الاستثمار المذكور آنفاً والمشار إليها في المعادلة أدناه بالحرف $M_{(1)}$ على آلية حسابية لإجمالي الميزانيات الوطنية والمشار إليها هنا بالحرف G_i وإنفاق برنامج الأغذية العالمي المشار إليه بالحرف E_i وذلك في البلدان الـ 89 المشمولة بالعملية لتصبح المعادلة كالتالي:

$$M_{(1)} = \sum_{i=1}^{89} (G_i + E_i)$$

(2) تقدير حجم الاستثمار العالمي لبرامج التغذية المدرسية بـ 58 مليار دولار

العينة التي شملتها التقديرات: 89 بلداً
المصدر: المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي إضافةً إلى تقرير جيلي أيه وداريناني آر.

وتشكل الطريقة الثانية التي استنتج منها رقم الـ 58 مليار دولار كرقم تقديري لحجم الاستثمار في برامج التغذية المدرسية والتي شملت 89 بلداً أيضاً تقدير بديل لذات الشريحة المشمولة في التقديرات التي تم التوصل إليها في الطريقة الأولى. وبدلاً من إجراء العملية الحسابية الخاصة بتقديرات الاستثمار العالمي الكلي على أساس جمع ميزانيات البلدان وإنفاق برنامج الأغذية العالمي تم استخدام طريقة ضرب متوسط التكلفة في كل بلد من بلدان مجموعة الدخل في العدد الكلي لتلاميذ المدارس في البلدان الـ 89 التي تم استخدامها كعينات لاستخلاص التقديرات لتصبح المعادلة كالتالي:

$$M_{(2)} = \sum_{y=1}^{3} \sum_{i=1}^{89} (AC_y * B_i)$$

Bi ربما تم ذكرها في المسح أو التقديرات باستخدام متوسط التغطية كما هو موضح في وقت سابق. مجموعات الدخل المستخدمة لحساب متوسط التكلفة تتفق مع جيلي وداريانان (ظهر قريباً)، وتختلف عن المجموعات المستخدمة لتقدير متوسط التغطية.

الأرقام M(1) and M(2) تختلف إلى حد كبير. يتضمن الجدول التالي الدول الخمس التي ساهمت أكثر في الفرق الكلي. ساهمت الولايات المتحدة وحدها بـ 60 في المئة من الفرق.

الجدول (أ)5-3 أكبر 5 بلدان أسهمت في حدوث التباين بين تقديرات الاستثمار التي خرج بها المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية وأرقام الاستثمار المحتسبة باستخدام متوسط التكلفة

البلد	الفرق في تقديرات الاستثمار باستخدام الطريقتين 1 و 2	نسبة الاختلاف في حجم الاستثمار ($M_{(1)}$ - $M_{(2)}$)
الولايات المتحدة الأميركية	16.7 مليار دولار	60%
الهند	7.3 مليار دولار	26%
المملكة المتحدة	2.4 مليار دولار	9%
البرازيل	1.9 مليار دولار	7%
الصين	2.9 مليار دولار	7%
	25.4 مليار دولار	**92%**

المصدر: المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم

(3) تقدير حجم الاستثمار العالمي لبرامج التغذية المدرسية بـ 47 مليار دولار

العينة التي شملتها التقديرات: 154 بلداً
المصدر: المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي وآلية البرنامج الخاصة باحتساب التكاليف إضافة إلى تقرير جيلي أيه وداريناني آر.

تم احتساب تقديرات الطريقة الثالثة التي استنتج منها رقم الـ 47 مليار دولار كرقم تقديري لحجم الاستثمار في برامج التغذية المدرسية والتي شملت 154 بلداً على أساس الدمج بين الطريقتين الأولى والثانية حيث تمت إضافة مبلغ التقدير الأول البالغ 30 مليار دولار إلى ناتج تقديرات استخدمت فيها الطريقة الثانية وشملت 64 بلداً تنفذ برامج تغذية مدرسية لكن لا تتوافر بيانات حول ميزانياتها أو حجم إنفاقها على تلك البرامج. وتمثلت آلية التقدير المتعلقة بهذه العينة في ضرب عدد المستفيدين في بلد ما في متوسط التكلفة في مجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد المعني لتصبح المعادلة كالتالي:

$$M_{(3)} = \sum_{i=1}^{89} (G_i + E_i) + \sum_{y=1}^{3} \sum_{i=90}^{154} (AC_y * B_i)$$

(4) تقدير حجم الاستثمار العالمي لبرامج التغذية المدرسية بـ 75 مليار دولار

العينة التي شملتها التقديرات: 154 بلداً
المصدر: المسح العالمي لبرامج التغذية المدرسية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي وآلية البرنامج الخاصة باحتساب التكاليف إضافة إلى تقرير جيلي أيه وداريناني آر.

تم احتساب تقديرات الطريقة الرابعة التي استنتج منها رقم الـ 75 مليار دولار كرقم تقديري لحجم الاستثمار في برامج التغذية المدرسية والتي شملت 154 بلداً على أساس استخدام الطريقة الثانية ولكن بدلاً من الاكتفاء بعدد بلدان العينة المستهدفة فيها أضيفت تقديرات للبلدان الـ 64 التي تنفذ برامج تغذية مدرسية لكن لا تتوافر حولها بيانات حول ميزانيات تلك البرامج. وتمثلت آلية التقدير المتعلقة بهذه العينة في ضرب عدد المستفيدين في بلد ما في متوسط التكلفة في مجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد المعني لتصبح المعادلة كالتالي:

$$M_{(4)} = \sum_{y=1}^{3} \sum_{i=1}^{154} (AC_y * B_i)$$

القيود والعقبات التي واجهت التقرير

هناك عدد من العوامل والاعتبارات الهامة التي تحد من قوة التحليلات الواردة في هذا التقرير أهمها هو عدم توافر معلومات كافية عن البلدان ذات الدخل المرتفع في ما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بعدد المستفيدين من برامج التغذية المدرسية وحجم الاستثمار أو الإنفاق على تلك البرامج. ومن بين مجمل البلدان الواقعة في مجموعة الدخل المرتفع أمكن الحصول فقط على معلومات حول أعداد المستفيدين من 13 بلداً فقط فيما تم إجراء تقديرات لـ 20 بلداً آخراً من هذه الفئة.

فيما يتعلق بأعداد المستفيدين وأحجام التغطية واجه معدو التقرير صعوبة كبيرة في الخروج بأرقام وبيانات دقيقة فيما يتعلق بالفئات العمرية لمرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية والمدرسة الثانية نظراً لعدم توافر

المعلومات والبيانات الكافية التي تحدد عدد المستفيدين في هاتين المرحلتين وأحجام التغطية المتعلقة بهما. وفي حين أن المسح الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في العام 2011 حول برامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي شمل الأطفال في جميع المراحل بما فيها مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلتين الابتدائية والثانوية إلا أن التقديرات الخاصة بـ 49 بلداً مضمنة في هذا التقرير تخص فقط أطفال المرحلة الابتدائية بسبب عدم توافر بيانات ومعلومات حول الفئات الأخرى في هذه البلدان. عليه فإن الأرقام الكلية تفتقد إلى الدقة في التقدير. وبناءً على هذه المعضلة فإن مسألة تحسين آليات الحصول على البيانات والأرقام المتعلقة بأعداد المستفيدين وأحجام التغطية ومقادير التكاليف الخاصة ببرامج التغذية المدرسية تعتبر مجالاً هاماً للاستثمار في المستقبل.

وانحصرت المعلومات التي جاءت استجابة للمسح العالمي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي حول برامج التغذية المدرسية فقط على البرامج المنفذة والمدارة ذاتياً من قبل الحكومات على المستوى القطري وتلك التي ينفذها ويديرها أو يدعمها برنامج الأغذية العالمي. وبالتالي هناك نقص عام في المعلومات حول البرامج التي تنفذ أو تدار من قبل شركاء آخرين مثل المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني المحلية، باستثناء أرقام المستفيدين من البرامج التي تنفذ من قبل شركاء آخرين تمكن برنامج الأغذية العالمي من الحصول على معلومات منهم، وأرقام الميزانيات المنفقة من قبل الحكومات الوطنية والتمويل الذي يقدمه المانحون عبر برنامج الأغذية العالمي، لكن ذلك لا يشمل بيانات الاستثمار والإنفاق التي لا تأتي تمويلاتها عبر البرنامج. عليه فإن أرقام الاستثمار الكلي الواردة هنا ليست دقيقة بالشكل المطلوب.

Acronyms

BCG	Boston Consulting Group
CAADP	Comprehensive Africa Agriculture Development Programme
EAC	East Africa Community
ECOWAS	Economic Community of West African States
EFA	Education for All
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations
FRESH	Focusing Resources on Effective School Health
GCNF	Global Child Nutrition Foundation
LA-RAE	Latin American School Feeding Network
MDG	Millennium Development Goal
NEPAD	New Partnership for Africa's Development
NGO	non-governmental organization
PCD	Partnership for Child Development
P4P	Purchase for Progress
SABER	Systems Approach for Better Education Results (World Bank)
SFT	School Food Trust (from 2012 renamed as "Children's Food Trust")
UN	United Nations
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNICEF	United Nations Children's Fund
WB	World Bank
WFP	World Food Programme

طبعت : ابريل 2014 صورة الغطاء الخلفي : برنامج الأغذية العالمي/اليخاندرو شيشري/هايتي تصميم: برنامج الأغذية العالمي / وحدة التصميم الجرافيكي والنشر

تشكل الوجبة المقدمة في المدرسة أداة فاعلة لمنح القوة للطفل ولزيادة قدرته على التعلم. وفي هذا التقرير، وللمرة الأولى، نقدم صورة عالمية لأوضاع برامج التغذية المدرسية من خلال بيانات ومعلومات مستقاه من أبحاث تظهر أن نحو 368 مليون طفل يتلقون وجبات مدرسية يومية في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. ووفقاً للتقديرات التي توصل إليها هذا التقرير فإن الاستثمار العالمي في برامج التغذية المدرسية يبلغ نحو 75 مليار دولار سنوياً.

ولا يركز هذا التقرير على عمليات ومساعدات برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة والمتعلقة ببرامج التغذية المدرسية بل يعطي نظرة شاملة على تلك البرامج. ويعكس تقرير أوضاع التغذية المدرسية في 2013 على المستوى العالمي الذي تم إعداده بالشراكة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الشراكة من أجل تنمية الطفل والبنك الدولي يعكس فهمنا الحالي لبرامج التغذية المدرسية على المستوى العالمي وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها من المسح العالمي حول التغذية المدرسية والخرائط ودراسات الحالة والدراسات التحليلية. ويعطي التقرير نظرة جديدة لأطر سياسات وهيكليات إدارة برامج التغذية المدرسية.

ورغم الجهد الذي بذل من أجل توضيح حالة التغذية المدرسية على المستوى العالمي إلا أن هنالك العديد من الاسئلة التي تنتظر إجابات ومن أهم هذه الاسئلة: كيف يمكن أن تكون برامج التغذية المدرسية أكثر فاعلية؟ كيف يمكن للوجبات المدرسية أن تسهم أكثر في تحقيق أهداف الصحة والحماية الاجتماعية؟ إلى أي مدى تدعم الحكومات منهجية ربط الإنتاج الزراعي ببرامج التغذية المدرسية من أجل ضمان استدامة هذه البرامج؟ كيف يمكن لبرامج التغذية المدرسية أن تدعم بشكل أفضل الأسر والأطفال الأكثر حاجة في أي مجتمع من المجتمعات؟

يعتبر هذا التقرير خطوة إلى الأمام في إطار المساعي والجهود الرامية إلى تعزيز عمليات تبادل المعلومات والأفكار المتعلقة بإيجاد الآليات الفاعلة التي تؤدي إلى تحقيق هدف تغذية الأجساد من أجل صقل عقول أجيال المستقبل انطلاقاً من مفهوم: العقل السليم في الجسم السليم. لقد حان الوقت لإعطاء برامج التغذية المدرسية الاهتمام الذي تحتاجه بل تستحقه فعلياً.

PCD
The Partnership for Child Development

THE WORLD BANK

WFP
wfp.org/ar

World Food Programme
Via C.G. Viola, 68-70, Rome 00148, Italy
wfpinfo@wfp.org wfp.org/school-meals